٤.٢

حوار كوني

٤= أعداد في السنة في ١٤ لغة

ترجمة : منير السعيداني

تصميم : ربيع محمصاني

علم الاجتماع بوصفه نذرا بين علم الاجتماع والسياسة — حوار مع نيكولاس لينش

الانتفاضات في الأوكرانيا — فولوديمير بانيوتو، فولوديمير إيشونكو

التغير المناخي — يوان تسي لين، وأندرو وي، شيه يانغ، هربرت دوسينا

ثورة حقيقية في الصين — فايزهو زهو، يونغهونغ زهانغ، يينغ كسينغ

›استعمارية (Coloniality) الحكم
› من شياباس
› في السجن السوري
› مصير المرأة الايرانية
› يان شيبانزكي، تشييد جسر هش
› استحواذ نيوليبرالي جديد على التعليم العالي البولوني
›رسالة مفتوحة حول إصلاح التعليم العالي
›فريق حوار كوني التركي

النشرة الأخبارية

العدد ٢ من السلسلة ٤ - حزيران ٢٠١٤

www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GD

> الافتتاحية

في مجابهة عالم غير متساو

هذا هو العدد الأخير من حوار كوني الذي يسبق انعقاد مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج) في يوكوهاما الذي يلتئم في تموز/جويلية واعدا بأن يسجل رقما قياسيا في عدد المشاركين بما يناهز ٥٥٠٠ شخص. سرعان ما صار موضوع المؤتمر ‹مجابهة عالم غير متساو› واحدا من قضايا القرن الكبرى، وقد بدأ حتى الاقتصاديون بالاحتشاد في هذه المنطقة التي كانت قبل حكرا على علماء الاجتماع وذلك على الصورة التي يختزلها الشعور الذي أطلقه كتاب توماس بيكيتي (Capital in the Twenty-First Century. = ‹رأس المال في القرن الحادي والعشرين›) Thomas Piketty).

يعالج هذا العدد من حوار كوني هو أيضا عالما غير متساو حيث يبين كل من يوان لي وأندرو يانغ الكيفية التي يتسبب فيها اهتمامنا المشترك بمعاكسة أثر تصاعد حرارة الكون في تقسيمنا وهي النقطة التي أكد عليها هربرت دوسينا. ففي تقريره عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي يصف الكيفية التي يفرض بها الأقوياء الذين تقودهم الولايات المتحدة «حلولهم» على البقية ويكونون في قلب اهتمامهم. البقية لا يوافقون ولكنهم إلى حد الآن ظلوا منقسمين وضعافا. يمكن لنا أن نرى ذلك في استعمارية الحكم التي يتولى سيزار جيرمانا شرح مدى تجذرها متسببة في العديد من مظاهر اللاتساوي على مستوى الكون. نحن نرى ذلك على الطبيعة في أوكرانيا وهو ما تعطي عنه صورة هاهنا مقالات فلوديمير إيششنكو وفلوديمير بانيوتو وفيها نتبين عودة الحرب الباردة وهي تقسّم انتفاضة متمردة ضد الحكام الأوليغارشيين وتسحقها.

أحد أسباب عدم تزايد اللاتساوي بين الأمم كونيا بنفس القدر الذي تزايد به داخل الأمم يتمثل في صعود البلدان شبه الطرفية وعلى الأخص الهند والصين. ولكن ما كان ثمن ذلك؟ يبلغ فايزهو زهو وينغ كسينغ وينغهونغ زهانغ علماء الاجتماع الصينيين إلى ما وراء قلاع شانغهاي وبيجين المتألقة ليصلوا إلى الريف القصيّ الذي يتم تحويله إلى مشاهد حضرية جديدة تبنى على ظهور العمال الزراعيين الذين تنتزع أراضيهم ويطعّمون من خلال ذلك ثروة النخب الجديدة الخيالية. على ما تعلمنا به المقالات لا يتمكن المزارعون من فك طلاسم هذا الكذب على الرغم من كون الردود على احتجاجاتهم حادة جدّا.

على وقع أهزوجة «عيش حرية عدالة اجتماعية» أطاح المصريون منذ ثلاث سنوات بدكتاتوريات مبارك، وبعد أن خبروا الديمقراطية صاروا يواجهون نظام العسكر القمعي من جديد. راحت وعود الربيع العربي تتعرض للكسر في مواقع أخرى أيضا كما في الحرب الأهلية التي اجتاحت سوريا وتدفق المهاجرين إلى الأردن ولبنان وتركيا. ما لا نعلمه بنفس القدر هو فظاعات التعذيب في السجون السورية التي يصفها هنا عبد الحي السيد. ولكن ليس كل الحال قاتما في المنطقة حيث تصف شيرين أحمد- نيا عالمة الاجتماع الإيرانية التطور السريع الذي يشهده رفاه المرأة منذ الثورة في ١٩٧٩. يمكن للمرء أن يجد التقدم حيث لم يكن لينتظره.

في الأثناء تظل أوروبا الشرقية في قبضة النيوليبرالية التي بلغت الآن التعليم العالي بما تسببه من آثار متوقعة يصفها أعضاء مخبر علم الاجتماع العمومي في وارسو، كما يذكروننا بمرحلة مختلفة تمام الاختلاف واضعين رسما بالغ التأثير ليان شيبانسكي، رئيس ج د ع اج من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ ذاك الذي كان يؤمن بحق ب»اشتراكية ذات ملمح إنساني» ويناضل من أجل.

يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٤ لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

ترسل المشاركات على العنوان: burawoy@berkeley.edu

دوروثي سميث، نسوية شهيرة، تروي كيف أنها جاءت لالنسوية وكيف أنها وضعت مقاربتها المميزة لعلم الاجتماع -
الاثنوغرافيا المؤسسية

هربرت جانز، عالم الاجتماع الأمريكي المميز، يقدم فكرته عن علم الاجتماع العام، مقتراحا أننا ينبغي أن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء المستقبل.

نيكولاس لينش، أستاذ علم الاجتماع السياسي البيروي، يصف كيف فاوض على مدى حياته بين السياسة اليسارية الغير مستقرة ومهنته كعالم.

> فريق التحرير

محرر:
مايكل بورواوي

محرران متصرفان:
لولا بوسوتيل، أوغوستا باغا

محررون مشاركون:
مارغرت ابراهام، تينا إيوس، راكال سوزا، جينيفر بلات، روبرت فان كريكن.

مستشارو تحرير:
إيزابيلا بارلينسكا، لويس شوفال، ديك سيندوغولو، توم دوير، يان فريتز، ساري حنفي، جام خيمنيز، حبيب الله خندكر، سيمون مابادينغ، إيشوار مودي، نيكيتا بوكروفسكي، إيما بوريو، يوشيميشي ساتو، فينيتا سينها، بنيامين تجيرينا، شين شون يي، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون إقليميون:

العالم العربي:
ساري حنفي، منير السعيداني.

البرازيل:
غوستافو تانيغوتي، جوليانا تونشي، أندريزا غالي، ريناتا باريتو بريتورلانن أنجيلو مارتنز جونيور، لوكاس أمارالن رافييل دو سوزا.

كولومبيا:
ماريا خوزي ألفاراز ريفادولان سيباستيان فيلاميراز سانتاماريا، أندريس كاسترو آروخو، كاترين غايتان سانتاماريا.

الهند:
إيشوار مودي، راجيف غوبتا، راشمن حاين، ديوتي سيدانا، ريتو ساراسوات، نيذي بانسال، عدي سينغ.

إيران:
ريحانا جافادي، نجمة طاهري، حميد رضا رأفت نجاد، فائزة غسماعيلي، ساغار بوزورغي، فائزة خاجزادة.

اليابان:
كازوهيسا نيشيهارا، ماري شيبا، كوسوكي هيمونو، توموهيرو تاكامي، يوتاكا إيواداتي، كازوهيرو إيكيدا، يو فوكودا، كيشيكو سامبي، يوكو هوتا، يوسوكي كوزوكا، شوهي ناكا، كيواكو كازي، ميزا أوموري، كازوهيرو كيزوكا.

بولونيا:
كريتوف غوبانسكين إيميليا هودزينكا، كينغا جاكيبلا، كاميل ليبنسكي، كارولينا ميكولاويسكا، ميكولاي ميزويسكي، أدام موللر، برميسلاو ماركوسكي، باتريسيا باندراكوسكا، صوفيا بينزا، كنوراد سيماسكو.

رومانيا:
كوزيما روغينيس، إيللينا سيزيانا سوردو، آدريانا بوندور، رومانا كانتاراجيو، إيونا كارتاريسكو، مريم سيهودايرو، دانييلا غابا، ميخاي بوغدان ماريان، مادالين رابان، آلينا ستان، إيلينا تودور.

روسيا:
إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، إيلينا نيكيفوروفا، آسيا فورونكا.

تايوان:
جينغ ماو هو.

تركيا:
يونكا أوباداش، غوننور إيرتونغ، إيكير أورلو، زينب تيكين.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: في مجابهة عالم غير متساو ٢

سلالات الإثنوغرافيا المؤسسية،
دوروثي سميث (Dorothy E. Smith)، جامعة فيكتوريا، كندا ٤

النظر إلى المستقبل
هربرت ج. غانس (Herbert J. Gans)، جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية ٦

> من أمريكا اللاتينية

بين علم الاجتماع والسياسة
حوار مع نيكولاس لينش (Nicolás Lynch) ٨

استعمارية (Coloniality) الحكم: منظور بيروفي
سيزار جيرمانا (César Germana)، جامعة سان ماركو الوطنية، ليما، البيرو ١١

من شياباس: مواجهة عالم لامتساو
ماركوس س. شولتز (Markus S. Schulz)، جامعة إيللينوي في أوربانا شانبين ١٤

> من الشرق الأوسط

في السجن السوري: فاصلون ومنزعو الإحساس بالذات
عبد الحي السيد، مدرس في جامعة دمشق سابقا، سوريا ١٧

تقدم ملتبس للنساء في إيران
شيرين أحمد نيا، جامعة الملا طباطبي، إيران ١٩

> الانتفاضة في أوكرانيا

أورو– ميدان: ملامح انتفاضة
فولوديمير بانيوتو (Volodymyr Paniotto)، آكاديمية جامعة كييف موهيلا الوطنية، ٢١

الثورة لم تبدأ بعد
فولوديمير إيشونكو (Volodymyr Ishchenko) جامعة كييف موهيلا الآكاديمية الوطنية ٢٤

> التغير المناخي

تغيير التنمية الإنسانية
يوان تسي لين (Yuan Tseh Lee) رئيس المجلس الدولي للعلم (م د ع)
وأندرو وي شيه يانغ (Andrew Wei-Chih Yang) المساعد الخاص لرئيس م د ع ٢٦

التغير المناخي: قدرنا مرتبط بالسوق
هربرت دوسينا (Herbert Docena)، جامعة كاليفورنيا، بركلي، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٨

> التغيير والمقاومة في الصين

المأساة والتدمير في التحضر الصيني
فايزهو زهو (Feizhou Zhou)، جامعة بيجين، الصين ٣٢

اغتصاب الأراضي والفساد
يونغهونغ زهانغ (Yonghong Zhang)، جامعة صن يات صن، غواندونغ، الصين ٣٤

تحدي الاحتجاجات: حالة سد الأنهر الثلاثة
ينغ كسينغ، الجامعة الصينية للعلوم السياسية والقانون، بيجين، الصين ٣٦

> من بولندا

يان شيبانزكي، تشييد جسر هش
أدام مولر [– كاميل ليبنسكي– ميخولاي ميرزيوسكي – كرستوف غوبانسكي – كارولينا ميخلاويسكا، مخبر علم الاجتماع العمومي، جامعة وارسو ٣٨

استحواذ نيوليبرالي جديد على التعليم العالي البولوني
داريوش يميانياك (Dariusz Jemielniak) وكارولينا ميكوالايفسكا (Karolina Mikołajewska)، جامعة كوزمينسكي، وارسو، بولونيا ٤٠

رسالة مفتوحة حول إصلاح التعليم العالي
مقدمة إلى الجمعية البولونية لعلم الاجتماع من مخبر علم الاجتماع العمومي، جامعة وارسو والقسم النقدي جامعة جانجيوليان في كراكو، بولونيا ٤٢

فريق حوار كوني التركي ٤٤

> سلالات الإثنوغرافيا

بقلم دوروثي سميث (Dorothy E. Smith)، جامعة فيكتوريا، كندا

دوروثي سميث

دوروثي سميث رائدة في علم الاجتماع النسوي وفي ما صار يعرف ب»الاثنوغرافيا المؤسسية» التي تضع الحياة اليومية في سياق أوسع وعلى الأخص ضمن «علاقات السلطة». كتبت العديد من الأعمال الكلاسيكية بدءا من مقالها الأساس «علم اجتماع للنساء» وبما يشمل الكتب من قبيل العالم اليومي إشكاليا: علم اجتماع نسوي (The Everyday World as Problematic: A Feminist Sociology ١٩٨٧)، الممارسات المفهومية للسلطة: علم اجتماع معرفة نسوي (The Conceptual Practices of Power: A Feminist Sociology of Knowledge ١٩٩٠)، والإثنوغرافيا المؤسسية: علم اجتماع للناس (Institutional Ethnography: A Sociology for People ٢٠٠٥). حصلت على العديد من الجوائز من الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع والجمعية الكندية لعلم الاجتماع والأنتروبولوجيا. اتباعا لما أوحت به يوجد الآن في ج د ع اج مجموعة بحث في الإثنوغرافيا المؤسسية (TG٠٦).)، عودة الفاعل (The Return of the Actor (١٩٨٤))، ومؤخرا نهاية المجتمعات. أسّس آلان توران «مركز التحليل والتدخل السوسيولوجي» في معهد الدراسات العليا في باريس حيث درب أعدادا من الطلاب من كل أرجاء العالم.

يعسر عليّ ان أكتب عن علم الاجتماع بوصفه نذرا (vocation)، وأن أنظر إليه وكأنني كنت طبيعيا فيه، داعيا إيّاي إلى نذر حياتي الفكرية للعمل في مجاله. احترفت علم الاجتماع جراء حادث عرضي أو بالأحرى سلسلة من الحوادث، أولها حوادث تاريخي الشخصي ومن ثم من خلال حوادث تاريخية تخص حركتين اجتماعيتين انخرطت فيهما وغيرتا جذريا علاقتي بعلم الاجتماع كما كان قائما.

حوادث: اتجهت إلى London School of Economics (معهد لندن للاقتصاد= م ل اق) سنة ١٩٥٢ لأنني كانت بالغة الضجر من عمل السكرتارية وخمنت أني إذا ما حصلت على شهادة جامعية أكون قارة على الحصول على أعمال أكثر أهمية. من تلك المؤسسة حصلت على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية والتقيت بيل سميث ثم تزوجت منه وعلى أثر ذلك غادرت وإياه للانخراط في برنامج الدكتوراه في علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا، بركلي على الرغم من أنني كنت في م ل اق متخصصة في الانتروبولوجيا الاجتماعية. كانت بركلي تجربة جديدة تمام الجدة حيث كانت تقرأ أعمال منظرين اجتماعيين مثل دروكايم وماركس وفيبر وتناقش، ودرسنا الديمغرافيا ومخيال نظريات العرق الجينية، وممارسات الفلسفة الاجتماعية والإيتيقا وكنا نتكلم ونتحاجج. لقد صدمت في بركلي وأنا اكتشف أن الحصول على علامات مناسبة في الدروس التي كنت اتلقى كان يوجب عليّ أن أقبل بوجهات نظر المدرسين. كما صدمت من إقصاء الجدل السياسي في الحرم الجامعي. كنا لا نزال في سياق الحقبة الماكارثية.

باسترجاعي للماضي يمكن لي أن أرى أن علم الاجتماع كان خلال سنوات دراستي لنيل الشهادة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٣ اختصاصا مهمننا متميزا على غير اتصال بماضيه السياسي الملتبس. كانت ارتباطاته بميراث مدرسة شيكاغو مهمشة، ومن خلال ما كنا نشهده من استقرار النظام السياسي الذي كان يتغيّر ويغيّر خارجا من الحقبة الماكارثية، كان علماء الاجتماع في بركلي وفي غيرها يبالغون في الانشغال بذلك بطريقة قمعت

>>

ارتباطات ممكنة مع السياسات الاشتراكية (التي استمرت على قيد الحياة في عمل س. رايت ميللز C. Wright Mills). كان كتاب تلكوت بارسونز (Talcott Parsons) بنية الفعل الاجتماعي (The Structure of Social Action) بالغ التأثير في رسم ملامح علم اجتماعي لم يكن فيه من حيّز لماركس وللتفكير الماركسي. في تلك الحقبة شملت إعادة رسم ملامح علم الاجتماع إعادة قولبتها مفهوميا إذ خَلَفَ مفهوم التنضيد الاجتماعي (social stratification) مفهوم الطبقة كما تمّ، في سياق هيمنة شركات الأعمال على المجتمع، تطوير عقلانية النظرية التنظيمية الجوفاء (جاهزة الصنع بالطبع لفائدة حَمَلَتِهَا المتصرفين اللاحقين).

حوادث: غادرنا زوجي بيل ذات صباح باكر سنة ١٩٦٣. كان لنا ابنان ولم يكن لأحدهما حينها إلا تسعة شهور. ترملت وتحملت مسؤولية الرعاية العائلية لا فحسب بل صرت المعيل الرئيس، وعندها تيقنت أنه كان عليّ أن أنشر. كنت أحب إنجاز البحوث والكتابة ولكني لم أكن أرى للنشر أية دلالة، وكان عليّ حينها أن أتغير، وأن أصير محترفة، وصرت كذلك.

حصلت سنة ١٩٦٨ على عمل في جامعة كولومبيا البريطانية في كندا. اخترت أنا وابني الأكبر الذي كان في الثامنة من عمره هذا الاختيار من بين عدد من الإمكانيات (كانت الجامعات تتوسع في تلك الأيام) لأننا عندما نظرنا إلى الخريطة رأينا أن شمال شبه الجزيرة التي احتضنت الجامعة منطقة من دون طرقات.

حوادث: ولكن وفي غضون سنتين من خوضي التجربة كانت حركة الكندنة (Canadianization) (إضفاء الصفة الكندية المميّزة) قد تجاوزتني. كانت الكندنة أكثر تقدما في الأدب وفي التاريخ ولكن علماء الاجتماع في كندا كانوا يتداركون أمرهم. اكتشفنا أننا كنا ندرّس علم اجتماع جذوره في الولايات المتحدة مع بعض التأثيرات من بريطانيا، غير ذات دلالة نسبيا. كان هناك علماء اجتماعيون كنديون أصيلون ومميزون ولكنا كنا ندرّس علم اجتماع لا يشملهم. وانتهيت إلى الاعتراف أن علم الاجتماع الذي كنت أدرّسه كان في انفصال عن المجتمع الذي كنت فيه أعيش واقعا. كان تكويني في بركلي قد هيأني للفعل كما لو كنت مفوضا للإمبراطورية الرومانية معيدا إنتاج نظام روما في المناطق المحلية.

في تلك الأثناء، وكنت قد صرت مواطنة كندية منذ مدة وجيزة، حاولت أن أفهم من خلال دروسي المجتمع الكندي باستخدام علم الاجتماع الذي كنت قد تعلمته. تذكرت من الزمن الذي قضيته في م ل اق قارئة لماركس وأنجلز ما كتباه حول الالتزام بعلم اجتماعي ينطلق من الناس ومن عملهم ومن ظروف حياتهم. قرأت ماركس من جديد، واكتشفت نقده للإيديولوجيا منهجا لفهم السيرورة الاجتماعية. انتهيت إلى الإيمان بأن التزام عالم الاجتماع الواعي مع البلد الذي فيه يعيش بوصفه عالما مشروعا مختلف عن ذاك الذي بنته الإمبريالية في النظريات السوسيولوجية القائمة ومفاهيمها وتقسيمات مواضيعها ومناهجها.

ولكن حركة النساء كانت قد حلت حينها وغيّرتني إلى الحدّ الذي جعلني انخراطي فيها خلال سنتين أو ثلاث سنوات أصير شخصا لم أعتقد أنني كنت سأكونه، وقد كانت استفادتي من علم الاجتماع الذي تعلمته في بركلي مختلفة تمام الاختلاف. على المدى البعيد، صار هاجسي تطوير علم اجتماع تكون فيه النساء موضوعا، ولم يكن ذلك موجودا، وكان علينا صنعه وكان ذلك يتم من خلال الحوار مع من كنت أدرّسهم وتبنوه ومضوا به إلى أمام. لم نكن ندري إلي أين كانت اكتشافاتنا ستحملنا ولكنا كنا مصممين على التوصل إليها.

انبثق ما صار اليوم يسمّى «الاثنوغرافيا المؤسسية» من هذا الخطاب ومن الحوار الذي كان جاريا في اتجاه الاستكشاف والاكتشاف الذي كان يأتي به بحثنا، وحديثنا وكتابتنا. أهي نوع من علم الاجتماع؟ لا إذا كان هذا التعبير يعني التبعية للأورثودكسية السوسيولوجية التي كانت تمثلها الدروس المعهودة في النظرية العلمية الاجتماعية والمنهج التي كانت واجبة للحصول على شهادة جامعية. أهي منهج؟ لا، هي ليست كذلك. ربما كان بالإمكان اعتبارها علم اجتماع آخر أو علما اجتماعيا بديلا ملتزمة بالترسخ في التجربة التي يخوضها الناس فعلا، وبما يفعلونه وبالكيفية التي يكون فيها ما يفعلونه متناسقا وعلى الأخص عبر علاقات تتجاوز الأوضاع الفردية. ذاك هو المجال الذي أشتغل فيه وأنشط، في حوار بحثي مع علماء إثنوغرافيا مؤسسيين آخرين. ليس الاكتشاف هبة بل هو افتتان مستمر والتزام.

زد على ذلك أن علم الاجتماع يوفر فضاء للخطاب وللتأسيس يكون فيه للإثنوغرافيا موقعها الأكثر أهمية (وقد كان بعدُ حقق إقلاعا في حقول أخرى غير مسبوقة مثل التمريض). لم يعد لعلم الاجتماع الراهن ذلك القدر من التجانس المفروض ذاك الذي كنت أدرسه لأمره طوال تدربي في بركلي، وقد فهم أولئك المهتمون بفهم أفضل للمجتمع من ذلك أفهاما ذهبت في اتجاهات مختلفة. وجدت هنا البحث والتفكير الذين يشاطران ما تسعى إليه الإثنوغرافيا المؤسسية من تطوير لمعرفة يمكنها أن تترجم مشاكل الناس وهمومهم إلى قضايا عمومية مثلما اقترح ذلك س. رايت ميللز.

> النظر إلى

بقلم هربرت ج. غانس (Herbert J. Gans)، جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية

هربرت غانس

على امتداد خمسين سنة كان هربرت غانس أحد أكثر علماء الاجتماع غزارة إنتاج وتأثيرا في الولايات المتحدة. طوال هذه المدة كان رائدا في مجالات الفقر الحضري والتخطيط المناهض للفقر، المساواة والتنضيد، الإثنية والعرق ووسائط الإعلام الإخبارية والثقافة الشعبية. كتب العديد من الكتب شملت كلاسيكيات من قبيل قرويون حضريون (The Urban Villagers (١٩٦٢), (في العنوان نجد اسم ‹ليفيت› وهو باعث مشاريع ضاحوية في العديد من مدن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية- المترجم)، الثقافة الشعبية والثقافة الرفيعة (Popular Culture and High Culture (١٩٧٤))، Deciding What's News (١٩٧٩) ، الحرب ضد الفقراء: الطبقة السفلى وسياسة مناهضة الفقر (The War Against the Poor: The Underclass and Antipoverty Policy (١٩٩٥)) والكتاب الأكثر حداثة تخيّل أمريكا سنة ٢٠٣٣ (Imagining America in ٢٠٣٣ (٢٠٠٨,) وفيه سيناريو متفائل للمستقبل. على اعتباره عالم اجتماع عموميا كتب غانس بانتظام في الصحف والمجلات وبوصفه مخطّطا اجتماعيا شارك بنشاط في تحاليل السياسات العمومية. حصل على العديد من التشريفات والجوائز بما في ذلك رئاسة الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع.

تجرّب الولايات المتحدة الامريكية مثلها مثل اقتصاديات حديثة أخرى مرحلة جديدة أخرى، يحتمل أن تمتد، تتزايد فيها اللامساواة الاقتصادية ويمكن أن تتسبب في المزيد من اللامساواة السياسية والطبقية. تبعا لذلك يتوجب على علماء الاجتماع أن يتساءلوا عن الدور الذي به يضطلعون هم واختصاصهم في فهم مظاهر اللامساواة هذه وعلى الأخص منها التغيّرات والكلفة الاجتماعية التي يمكن أن تكلّفها.

على أن الاختصاص برمته يحتاج إلى أن يكون أكثر مناسبة لحاجات البلاد فيكون بذلك أكثر منظورية وتثمينا. وعلى الرغم من أن أزمة اللاتساوي الراهنة كونية فإن الاختلافات بين الاقتصاديات الوطنية وبين علوم الاجتماع الوطنية توحي بأن على كل بلد أن يجد أجوبته الخاصة طالما أخذت الآثار والاستتباعات الكونية بنظر الاعتبار. ما يلي هو محاولة يقترح فيها عالم اجتماع أمريكي سيناريو، أو إن أردتم رؤية، أكثر تفصيلا لما يتوجب على علم الاجتماع الأمريكي أن يتجه نحوه.

ثمة معالجة جيدة لقياس مظاهر اللامساواة تتأسس ولكن علم الاجتماع في حاجة إلى إظهار اهتمام أكبر بآثاره في المؤسسات الأمريكية والشعب الأمريكي. تتطلب المظاهر الميكروسوسيولوجية للامساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية استكشافا أكبر مما تمّ إلى حد الآن. يتوجب على البحث العلمي الاجتماعي أن يكون، كلما كان ذلك ممكنا، مقودا نحو انتهاج سياسات ومن غير المنتظر منه أن ينخرط في صناعة السياسات الحالية التي تبدو بعيدة عن خبرات العديد من علماء الاجتماع. ولكن بإمكانهم القيام ببحوث تساعد على وضع إجابات على الأسئلة التي يثيرها المدافعون عن السياسات المتبعة، وصناعها ومحللو السياسة العمومية ونقادها اللذين يتعاملون مع مسألة اللامساواة.

بما أن علماء الاقتصاد والسياسة ما زالوا يميلون إلى التعاطي مع القضايا التي تشغل بال نخبة البلد على علم الاجتماع أن يكثّف من اهتمامه بغير النخبة. على البحوث القادمة أن تولي اهتمامها على الخصوص إلى

>>

الأمريكان الأقل تحصينا وعلى الأخص ذوي الدخل الأدنى من الدخل الوسيط أولئك الذين سيكابدون ولاشك آثار تزايد اللامساواة أكثر من غيرهم، ومن بين من يتوجب أن يكونوا على رأسهم من كانوا في أدنى مراتب التمثيل من قبل السياسة الحكومية ومن يتركون على الأغلب خارج الخطاب العمومي.

لا يمكن لعلم الاجتماع أن يتكلم بصوت هؤلاء ولكنه قادر على تركيز اهتمام بحثي أكبر على مشاكلهم، كما على البحث أن يركّز على الأخص على الكلفة الاجتماعية والعاطفية لأكثر مظاهر اللامساواة أهمية. شهدت العشريات الأخيرة مثلا والسنوات القليلة الماضية خاصة تصاعدا دراماتيكيا في الحِراك النازل وكبتا ناتجا عن إجهاض الحِراك الصّاعد وعن الحطّ من الانتظارات. كان على علماء الاجتماع أن يبدأوا منذ زمن بعيد بجعل سيرورات الحراك النازل وآثارها مجال بحث رئيس.

فضلا عن ذلك، يحتاج علماء الاجتماع إلى أن يصرفوا اهتماما أكثر لآثار الفقر المدقع بعيدة المدى من قبيل الفرضيات التي ترى أنه يمكن أن يكون نتيجة لضغط فوضى ما بعد الصدمات التي استغرقت أجيالا طوالا. على الباحثين أن يفهموا في الوقت ذاته الكيفية التي يتمكن بها الشعب من التغلب على ذلك ومن الكفاح ضد الحراك النازل ومقاومته على مختلف مستويات الفقر. إذا ما صمّمت مثل هذه الدراسات بطريقة مناسبة يمكن لها أن توفر مفاتيح للسياسات وللسياسيين الذين يمكن أن يمدوا يد العون.

الأهم من ذلك هو امتداد انشغال علم الاجتماع بالسكان ذوي الدخل الأدنى من الدخل الوسيط إلى القوى والمؤسسات والفاعلين الذين يضطلعون بدور هام في تثبيتهم في مواقعهم وفي تفقيرهم أكثر فأكثر. إن دراسة صناع تصاعد اللامساواة ذات أهمية مساوية لأهمية دراسة ضحاياهم.

بالتوازي مع ذلك على علماء الاجتماع أن يبينوا بأكثر جلاء النفع الاجتماعي للاختصاص. أفضل ما يكون ذلك بتوفير نتائج بحثية وأفكار جديدة مناسبة للمواضيع والقضايا والمناقشات الجارية. وعلى الرغم من أن قول ذلك أيسر من فعله فإن على علماء الاجتماع أن يسجلوا تأكيدا أقل على المساهمة في «الأدب» وانشغالات اختصاصية أخرى ذلك أن عددا أقل من الدراسات التي تبلور ما هو غير ضروري وما هو معروف بعد يمكن أن يكون ذا فائدة كذلك.

على علماء الاجتماع كذلك أن يتابعوا استكشاف المواضيع التي تتجاهلها باقي العلوم الاجتماعية أو لا تراها البتة، كما عليهم أن يولوا اهتماما أكبر بالبحث في ما وراء كواليس المجتمع والذي لا يثير اهتمام باحثين آخرين أو يخفى عنهم.

على علم الاجتماع، وكلما كان ذلك ممكنا، أن يبجل البحث الخبري الكمّي منه والكيفيّ. وعلى الرغم من تزايد المتاح من المعطيات ضخمة التكثيف (Big Data) فإن على الاختصاص أن يستمر في التركيز على تجميع المعطيات الصغرى وتحليلها وعلى الخصوص عن طريق العمل الميداني الإثنوغرافي. إن مساهمتنا المميزة في المعرفة الأمريكية بالبلاد هي فهم المجتمع عبر الوجود مع الناس وضمن المجموعات والمنظمات التي يدرسها علم الاجتماع.

يجدر بالاختصاص كذلك أن يسعى إلى تجديد التنظير ودفعه بالاعتماد على أطر وأبعاد تسائل الحس المشترك مثل دفع النظرية إلى النظر إلى الماضي واعتماد التنظير الأكثر قربا تاريخيا مؤسسا على العلائقية والبنائية. يمكن للتغييرات التي مسّت البلاد متولدة عن مظاهر اللامساواة الآخذة بالبروز أن تشجع على اعتماد طرق جديدة في النظر إلى المجتمع الأمريكي بل أن تجعلها مطلوبة.

فضلا عن كل ذلك على علم الاجتماع أن يجتهد أكثر في الوصول إلى العموم عبر تقديم واضح لأفكار علمية اجتماعية ونتائج جديدة تستثير اهتمامه لا باعتماد لغة تقنية. يظل الواجب الأكثر أهمية بالنسبة إلى علم الاجتماع العمومي هو تعليم طلاب المراحل الجامعية الأولى وطلاب المعاهد العليا ولكن على البحوث المناسبة أن تكون كذلك في متناول العموم. ليس على الباحثين أن يعرفوا كيف يكتبون فحسب ولكن عليهم كذلك أن يتدربوا على اعتماد لغة علم الاجتماع العمومي بنفس القدر الذي يتعلمون به علم الاجتماع الأساس والمهني. في نفس الوقت يجب أن يكون علماء الاجتماع المنتجين لعلم الاجتماع العمومي قابلين للترشيح لنفس المراكز والمواقع وباقي المكافآت التي يمكن أن يحصل عليها من يشتغلون فرادى باحثين في علم الاجتماع الأساس.

ليس من حاجة للقول أن ما سبق مجرد سيناريو يضعه شخص للمستقبل ولكنه مكتوب مع الأمل في أن يقترح آخرون سيناريوات أخرى. الاختصاص الآن في حاجة إلى المزيد من التفكير في مستقبله بحيث يكون قادرا على أن يتعامل معه بذكاء أكثر عندما يصير حاضرا.

بين علم الاجتماع والسياسة

حوار مع نيكولاس لينش

نيكولاس لينش

نيكولاس لينش أستاذ علم اجتماع في جامعة سان ماركوس (San Marcos) الوطنية في ليما بالبيرو. شغل منصب رئيس رابطة علماء الاجتماع البروفية (١٩٩٨-٢٠٠٠) وكان وزيرا للتربية في البيرو (٢٠٠١-٢٠٠٢)، ومستشارا لرئيس الجمهورية (٢٠٠٢) وسفيرا للبيرو في الأرجنتين (٢٠٠١-٢٠١٢). يحمل لينش دكتورا في علم الاجتماع من New School for Social Research بنيويورك والماسترز في العلوم الاجتماعية من Latin American School of Social Sciences في مكسيكو. حلّ أستاذا زائرا بالعديد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية. نشر العديد من المقالات الآكاديمية والكتب منها Los jóvenes rojos de San Marcos (شباب سان ماركوس الحمر)، La transición conservadora (الانتقال المحافظ)، Una tragedia sin heroes (تراجيديا من دون أبطال)، El pensamiento arcaico en la educación peruana (التفكير القديم في التربية البيروفية)، Los últimos de la clase (آخر تلاميذ الفصل)، ¿Qué es ser de izquierda? (ماذا يعني أن تكون يساريا؟)، El argumento democrático sobre América Latina (الجدال الديمقراطي حول أمريكا اللاتينية). كان لينش محرر عمود سياسي سجالي لمدة اربعة عشر عاما على صفحات La República (الجمهورية) الصحيفة الصادرة في ليما وهو محرر مدوّنة تحاليل سياسية تحمل عنوان Otra Mirada (نظرة أخرى)

مايكل بورواي (م.ب): أنت عالم اجتماع ذو مسار غير اعتيادي داخل السياسة وخارجها. قد يكون علينا أن نبدأ من هنا: أأنت سياسي أم عالم اجتماع؟

نيكولاس لينش (ن.ل): أنا عالم اجتماع، لا لأنّي تلقيت تدريبا لأن أكون كذلك فحسب بل لأني أحب علم الاجتماع. أنا عالم اجتماع يحب السياسة. ولكني ولدت في بلد كانت فيه مسألة التغير الاجتماعي قضية حياة أو موت وعلى ذلك انخرطت في النشاطات السياسية منذ أن كنت يافعا، قبل بلوغ العشرين.

م.ب: هذا مثير للاهتمام. كان ماكس فيبر سياسيا طموحا ولكنه كان دائم النظر إلى علم الاجتماع بوصفه علما، منفصلا عن السياسة وهو ما لا يتفق بوضوح مع ما أنت عليه. أأنا على حق؟

ن.ل: علم الاجتماع بالنسبة إليّ علم، ولكنه علم اجتماعي وعلى ذلك فنحن فاعلون اجتماعيون يمثلون جزءا من العالم الذي ندرسه. علماء الاجتماع من أمثال آلان توران (Alain Touraine) بالغ التأثير في أمريكا اللاتينية يؤكدون على «علم اجتماع الفاعل» هذا وأعتقد أنه كان على حق في ذلك. منذ البدء كان بحثي في علم الاجتماع ذا ارتباط بحياتي السياسية، وأغلب كتبي تعكس ذلك.

م.ب: لنلتفت الآن إلى آخر التزاماتك السياسية. كنت سفيرا للبيرو في الارجنيتين. كيف حدث ذلك؟

ن.ل: بدعوة من بعض الأصدقاء الذين كانوا قد شاركوا مع الرئيس هومالا في انتخابات 2006 التي حل فيها ثانيا بعد حملة ضخمة، صرت جزءا من فريقه الانتخابي أواخر 2009. قاومت إغراء الالتحاق بمن كان صوّر نفسه على أنه وطني يساري ولكنه وفي الآن ذاته ضابط عسكري متقاعد قاتل إبان «الحرب القذرة» ضدّ «الدرب المضيئ» (تسمية ثانية للحزب الشيوعي البيروفي أثناء حرب الغوار التي خاضها في البيرو منذ سنة 1980 من أجل تركيز «سلطة الديمقراطية الجديدة» تحت راية الماركسية اللينينية الماوية، فكر غونزالو (الاسم الحركي لزعيمه التاريخي آبيمايال غوزمان Abimael Guzmán)، المترجم). ولكن النتائج الهزيلة التي حصل

<<

عليها اليسار الاشتراكي في ذات انتخابات 2006 قادتني أنا وأصدقاء آخرين إلى جمع قوانا مع هومالا. عندما أنظر اليوم إلى ما كان أعتقد أن حدسي كان محقا ولكني أعتقد كذلك أننا، منذ البداية، وقعنا في خدعة. كل ما كان يرغب به هومالا وزوجته هو السلطة من أجل صالحهما الخاص.

م.ب: مكافأة لك على مساندته في حملته الانتخابية إذا عرض عليك الرئيس هومالا إمكانية أن تكون سفيرا في الأرجنتين. ما الذي كان يريدك أن تقوم به في بيونس آيروس؟

ن.ل: أرسل بي إلى الأرجنتين لتحقيق أهداف سياسية مختلفة. لم تكن للبيرو علاقات جيدة مع الأرجنتين لأن الحكومة التي سبقت هومالا (حزب آبرا بقيادة آلان غارثيا Alan García) لم يكن يستسيغ الحكومة الأرجنتينية بسبب مواقفها السياسية التقدمية. كلفني الرئيس مهمة تطوير العلاقة وهو ما قمت به. كان ذلك ذا أهمية خاصة بالنظر إلى الاندماج الأمريكي الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. طلب مني هومالا أن أضع البيرو على خارطة الاندماج وكانت تلك هي نقطة التركيز في عملي.

م.ب: ما الذي وضعه ذلك العمل أمامك من تحديات وما الذي وهبه لك من ترضيات؟

ن.ل: أولها الحياة في بيونس آيروس وخاصة الحياة الثقافية والفكرية، وربما كانت الأكثر ثراء في أمريكا اللاتينية. كانت الأرجنتين كذلك تعبر مسارا مُهمّا من التغيير الاجتماعي والسياسي مثيرا للاهتمام على الخصوص على ضوء تقاليدها السياسية الراسخة. أنجز الأرجنتينيون تقدما غير قابل للتصديق في ما يهم إعادة توزيع الثروة وحقوق الإنسان والاستقلال السياسي عن القوى الدولية. مقارنة ببلدان أمريكية لاتينية أخرى كانت للأرجنتين أعلى مستويات التشغيل الرسمي مع التمتع بحقوق العمل. على غير ما كان معهودا في أمريكا اللاتينية حبسوا ما يقارب 200 عسكريا متورطين في قمع السنوات 1970. نتيجة لكل هذه التغييرات طوّر الأرجنتينيون حسّا قويّا بالمواطنة بلغ مستويات لم يشهدها أي مكان آخر في المنطقة.

م.ب: ولكن ذلك انتهى إلى خاتمة مفاجئة، أليس كذلك؟ على حين غرة فقدت عملك؟

ن.ل: حسنا، أقدمت حكومة هومالا المنتخبة على أرضية يسارية كنت قد ساهمت فيها على القيام بانعطافة إلى اليمين. لم يحدث ذلك بين يوم وليلة بل كانت سيرورة مديدة. بدأ أولا بطرد الجناح اليساري في الديوان ثم قطع مع أعضاء البرلمان اليساريين وانتهى بأن قطع مع كل من كانت له صلة بأصوله التقدمية. بدلا من مقاومة ضغوط اليمين البيروفية والحكومة الامريكية قرر أن يتخلى عن أهدافه في التغيير وأن يواصل تطبيق أجندة العشرين عاما النيوليبرالية السابقة. بانعطافة حكومة هومالا إلى اليمين رغب حلفاء الرئيس الجدد في التخلص مني وجهّزوا فخّا. ربما كانت غلطتي أنني لم أستقل منذ البدء ولكن من العسير جدا الوقوف على التقدير الصائب في هذه الظروف السياسية المعقدة.

م.ب: ما الفخ الذي نصبوه لك؟

ن.ل: في أواخر يناير-جانفي 2012، وبينما كنت في السفارة البيروفية في بيونس آيروس، تلقيت رسالة من جمع من البروفيين كانوا يخوضون حملة من أجل الاعتراف بشرعية موفاداف (Movadef) وهي جبهة سياسية مساندة للمنظمة الإرهابية الدرب المضيئ كانت تسعى لإخراج قادتهم القابعين في السجن بسبب جرائمهم. عشرة أشهر بعد ذلك، وعلى أساس تلك الرسالة أدانتني صحيفة يمينية بيروفية بوصفي متعاطفا مع موفاداف مطالبة بطردي من منصبي. لم تدافع عني الحكومة ولا أمرت بتحقيق، كانت متخوفة من هجوم اليمينيين الذين طالبوا بإقالتي. لم تكن لي بالطبع أية علاقة بموفاداف ولا بالدرب المضيئ. والحقيقة أن هؤلاء أرسلوا لي سنة 1982 رسالة تهديد بالموت واغتالوا العديد من أصدقائي. تلك مجموعة إرهابية لم تتخذ أبدا مواقف نقدية ذاتية من أفعالها. بصرف النظر عن زيف اتهاماتها كانت المجموعات اليمينية داخل الحكومة وخارجها قوية بما يكفي بحيث تمّ عزلي من الحكومة.

م.ب: حسنا يمكن لي أن أرى مدى هشاشة السياسة في البيرو ولكن هذه لم تكن أول مناسبة تلتحق فيها بالحكومة. كنت وزيرا للتربية سنة 2001 في حكومة توليدو التي شهدت إعادة الديمقراطية في البيرو. أذكر لي المزيد عن ذلك؟

ن.ل: كان ذلك نتيجة للصراع ضد دكتاتورية فوجيميوري. كنت عضوا في «المنتدى الديمقراطي»، وهي منظمة مدنية كانت جزءا من تحالف هدف إلى الإطاحة بالنظام. كان توليدو الوسطي ذو الأصول الليبرالية يمثل في ذلك الوقت انطلاقة جديدة للديمقراطية البروفية وقد شكّل ديوانه الأول من أشخاص ذوي خلفيات مختلفة.

كان غرضي هو البدء بإصلاحات تربوية يمكن لها أن تطور نظامنا التربوي الذي كان واحدا من أسوأ ما كان موجودا في المنطقة. كان يشتغل بميزانية شحيحة جدا وكانت نتائجه ذات قيمة بالغة التدني. كان علي التعامل مع عدويّن: البنك العالمي واتحاد مدرسين نقابي ماوي. كان الأوّل كما اعتاد يريد أن يخوصص كل شيء وكان الثاني يرغب في الحفاظ على أمان الشغل بأي ثمن قاطعا الطريق على أي تقييم لعمل أعضائه. نجحنا في وضع الإصلاح ضمن الأجندة السياسية ولكن توليدو لم يكن قادرا على مقاومة الضغط الذي صدر عن هؤلاء فعزلني أنا وفريقي.

م.ب: أرى أن هذه السياسات غادرة، وعلى الخصوص على اعتبار أنك لم تتخل أبدا عن رؤاك اليسارية. فهل مدك علم الاجتماع في هذا السياق إذا بما يمكن أن تستنجد به؟ هل كان به بعض السلوان إزاء مثل هذا اللايقين؟ وهل ساهم بشيء في نهجك السياسي؟ أيكون علم الاجتماع سياسة بطرق أخرى؟

ن.ل: لم يكن مجرد سلوان (solace). ساعدني علم الاجتماع على فهم المجتمع البيروفي وكذا الموقع الذي كان للبيرو في المنطقة وفي العالم. في ما يهمّ التربية مثلا ساعدني علم الاجتماع على فهم الطبيعة الإيديولوجية والسياسية لمشاكل التربية البيروفية، لا تلك التقنية التي كانت الوكالات الدولية ترغب في أن تقنعنا بها. مدّني علم الاجتماع بالأدوات التي مكنتني من فهم جودة التربية لا على أنها مسألة رتب جيدة بل على اعتبار احتياجها لفهم ذاتي لموقعك من العالم ولحس الانتماء لديك.

لم أغادر الآكاديميا على الإطلاق. درّست علم الاجتماع لثلاثة وأربعين (34) سنة في جامعة سان ماركوس الجامعة الأقدم والأكثر شهرة في البيرو. على امتداد هذه السنوات ساهمت على الأقل في تسع مشاريع بحثية كبرى، أثمرت خمس كتب كان بعضها أكثر أهمية من بعضها الآخر بالطبع وحينا أكثر سياسية و حينا أكثر سوسيولوجية.

م.ب: ترجم النزر القليل من كتبك وعليه ربما عرضت علينا إِلْمَاعَةً عن مشاريع البحوث هذه أو على الأقل واحدا أو اثنين منها تعتبرهما أكثر أهمية ويجسدان الارتباط بالسياسة.

ن.ل: حسنا. يعود غياب كتبي بالإنكليزية لعلاقتي المعقدة مع الآكاديميا الأمريكية. خذ مثلا عملي عن الشعبوية. كتبت عملا عن الشعبوية (populism) في أمريكا اللاتينية في أواخر السنوات 1990 محاولا تفسير سبب عدم وجود نيوليبرالية شعبوية، بتسميتها المتناقضة هذه. اعتبرت أن الشعبوية جيدة للمنطقة وللديمقراطية. بعد نشره بالإسبانية أرسلته إلى مجلة «مقارنة» مهمة في الولايات المتحدة. بعد شهور تلقيت تعليقا مطولا يقول لي أنني لا أعرف ما هي الشعبوية. قلت في نفسي حسنا هم يفكرون بطريقة مختلفة، ولكن المشكلة أنهم نشروا في نفس المجلة مقالا ينتقد مقالي مستشهدا بالصيغة الإسبانية. لم يكن مقالي جيدا بما يكفي إذًا بحيث ينشر ولكنه كان كذلك بحيث ينتقد. تلقيت في العديد من المناسبات الحجة المنتقدة نفسها: إذا كنت مخالفا في الرأي فأنت لا تعرف ما تتحدث فيه. كتابي الأخير يتعلق بمختلف مقاربات ديمقراطية أمريكا اللاتينية في النظرية وفي الممارسة. كتبته محاولا أن أفسر الكيفية التي بها كانت الحكومات التقدمية في المنطقة، من هوغو شافيز إلى لولا وكوريرا وإيفو مورالیس وكيرشنار، تطور نوعا مختلفا من الديمقراطية، دافعة بإعادة توزيع الثروة وبالعدالة الاجتماعية وبالمشاركة. الهدف من الكتاب هو تقديم نظرة مختلفة حول الأنظمة الديمقراطية عن تلك التي تهيمن متأتية من الخطاب حول تجارب الانتقال والتدعيم.

م.ب: واليوم، هل من طرق يتدخل بها علم الاجتماع في المجادلة السياسية؟

ن.ل: أجل. فقد كان لنا على سبيل المثال خلال الأشهر القليلة الماضية في البيرو حوار حول الطبقة الوسطى. كان الليبراليون والمشتغلون بالإحصائيات يدعون أن 70 بالمائة من البيروفيين من الطبقة الوسطى معتمدين جدول توزيع للمداخيل غريب. وعليه شرعنا مع بعض الأصدقاء في الكتابة، مجددا وبعد عدد من السنين، عن البنية الاجتماعية والطبقية الاجتماعية والصرع الطبقي بحيث نظهر أن هؤلاء الخبراء يضلون الطريق في النظرية وفي الممارسة وأن لعلم الاجتماع فهما أكثر دقة وتعقيدا لهذه القضايا.

م.ب: حصلت على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية وعدت إلى هناك بصفة دورية. والواقع أننا التقينا هناك لأول مرة في جامعة ويسكنسون. ماذا يصنع يساري بيروفي في الولايات المتحدة؟

ن.ل: حصلت على درجة الماجستير من مكسيكو وزرت كل أمريكا اللاتينية وأوروبا بفعل أنواع مختلفة من الالتزامات الآكاديمية. في الولايات المتحدة توجد، مثلما توجد في أي بلد، عدة من مواقع الدراسة الممكنة. خلال السنوات الثمانين أنهيت إنجاز رسالة الدكتوراه في New School for Social Research (معهد البحوث الاجتماعية الجديد) تلك الجامعة التقدمية وعالية الجودة. كنت كذلك أستاذا زائرا في العديد من المواقع مثل ماديسون وويسكنسن. أعتقد أن علينا أن ندفع بالحوار على امتداد الأمريكات. لا بأس باختلافنا ولكن علينا أن نفهم بعضنا البعض.

م.ب: أنا أتساءل إن كان في سيرتك الذاتية، أو ربما في تربيتك المبكرة أو في خلفيتك العائلية، شيء ما قادك إلى انتهاج اتجاهي السياسة وعلم الاجتماع في وقت متزامن؟

ن.ل: حسنا، أنا لا أناسب في نظر العديد الساحة السياسية البيروفية. أنحدر من أصل طبقي يقع في أعلى الشرائح الوسطى وليس لي أيّ أسلاف من السكان الأصليين كما لم أحض أو هكذا أعتقد، بتربية حسنة. ربما كانت الحقيقة الرهيبة التي تمثلها اللامساواة الاجتماعية العنيدة في البيرو هي التي قادتني إلى أن أكون موعودا بهذه الحياة المزدوجة متشابكة الخيوط. ولكنني كنت سعيدا بالاشتغال بالسياسة وبعلم الاجتماع معا وكنت قد قلت أن أحدهما عزز الآخر. لست نادما على شيء.

م.ب: الآن وقد غادرت الحكومة كيف تشغل وقتك؟ أما تزال منخرطا في الفعل السياسي، هل تكتب أكثر؟

ن.ل: نعم، أمارس السياسة. أنا عضو في تحالف يساري له قاعدة في أغلب مناطق البيرو ولنا طموحات كبرى في الانتخابات الجهوية المقبلة لسنة 2014. لي كذلك موقع إلكتروني بعثته مع مجموع من الأصدقاء وهو عبارة عن أرضية للتحاليل السياسية عبر الإنترنت. نرسل صفحة تحاليل إخبارية لما يقارب 15 ألف عنوان إلكتروني يوميا ولنا برنامج إذاعي كما نكتب ورقات لتحليل السياسة العمومية. أواصل كما أسلفت التدريس في جامعة سان ماركوس و أنا الآن بصدد الانتهاء من كتاب هو عبارة عن صياغة سياسية مطوّلة حول أسس الجمهورية البيروفية المستقبلية.

م.ب: أعتقد أنه لو كان ماكس فيبر بيننا لكان غار منك وأنت تقيم في علم الاجتماع وفي السياسة في الآن ذاته ناسجا لحمة بين الاثنين من دون أن تخطئ الواحدة لفائدة الأخرى. أشكرك جزيل الشكر على هذا الحوار الرائع.

> استعمارية (Coloniality) الحكم:

منظور بيروفي

بقلم سيزار جيرمانا (César Germana)، جامعة سان ماركو الوطنية، ليما، البيرو

عالم الاجتماع بيرو، أنيبال كيخانو –

تسود قناعة مفادها أننا نشهد مرحلة يواجه فيها منوال السلطة الحديثة الاستعمارية برمته، ذاك الذي هيمن على الكرة الأرضية طوال الخمس مائة (٥٠٠) سنة الماضية أزمة بنيوية. هذه أزمة تضرب الأسس الحقيقية لبنية السلطة برمتها حيث ظهرت المصاعب في كل مكوناته ومستوياته، في العلاقات الجندرية وعلاقات العمل والعلاقات السياسية والبينذاتية (intersubjective) وفي العلاقات مع الطبيعة، وهي مصاعب لا يمكن حلها ضمن النظام التاريخي الراهن منفتحة على مطلب ابتداع أشكال جديدة من التعايش الاجتماعي.

تتسم أزمة البنى البينذاتية بأهمية مخصوصة، وخاصة منها طرق اكتساب المعرفة وتطبيقاتها في العلوم الاجتماعية. منذ السنوات ١٩٧٠، شهدنا تركيبا من التغيرات في العلوم الاجتماعية تتفاعل مع ضرورة إعادة تنظيمها. ربما كان تقرير لجنة غولبانكيان (تقرير أنجز برعاية مؤسّسة Calouste Gulbenkian Foundation وعقدت اللجنة المكلفة به ثلاث اجتماعات سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ لتقييم العلوم الاجتماعية وتحديد توجهات مستقبلها في أفق الخمسين سنة اللاحقة ثم نشر تقريرها سنة ١٩٩٦ على صيغة كتاب رعته جامعة ستانفورد وصدر بإمضاء إيمانويل والرشتاين بعنوان Open the Social Sciences «فتح العلوم الاجتماعية» وترجم إلى لغات عدة- المترجم) أكثر الفحوص الكاشفة للتغيرات العميقة التي كانت في الفكر الاجتماعي خلال النصف الثاني من القرن العشرين (Wallerstein, ١٩٩٧). يظهر التقرير الكيفية التي بها كانت بنى المعرفة المتمركزة أوروبيا تهترئ في بلدان المركز كما في الهامش على حد السواء وتظهر مدارس فكرية تسعى إلى تطوير أشكال بديلة من فهم الواقع الاجتماعي والتاريخي.

أنا أعتبر المركزية الاوروبية بنية معرفة ساندت منوال السلطة الاستعمارية الحديثة ودعمته، وهي تناسب طريقة مخصوصة في إدراك العالم الطبيعي والاجتماعي وتنظيمه، وتأسس على اعتقادات ثلاث أساسية:

الاعتقاد الأول في التبسيط . بالاعتماد على

<<

ديكارت يتطلب فهم سيرورات معقدة تقسيمها إلى أكبر عدد ممكن من الأجزاء وذلك بنيّة دراسة كل واحدة على حدة بحيث يكون ما هو «واضح» هو ما يتمّ تبسيطه. نتج عن هذا المنظور تصاعد في التقسيم التصنيفي للمعرفة وتخصصها تجسّد في ظهور الاختصاصات على هيئة مقولات فكرية لكلّ موضوعها الخاص ومنهج دراسته. وطوّرت الاختصاصات مقولات مؤسسية وضعت أسس الأقسام وشكلت البنية التنظيمية للجامعات الحديثة.

مفهوم المعرفة المركزية الأوروبية الأساس الثاني هو الاعتقاد في استقرار النظم الاجتماعية والطبيعية. يرى هذا التصور الواقع عالما منظما يشتغل وفق قوانين بسيطة وقابلة للمعرفة. يفترض ذلك أن هذه المعرفة تمكننا من توقع ما سيحصل ومن ثم يمكننا أن نسيطر لا على العالم الطبيعي فحسب بل على العالم الاجتماعي كذلك. يقود هذا الاعتقاد إلى الحتمية وإلى فكرة القابلية للاستعادة أي وبعبارة أخرى الاعتقاد في أن الأحداث قابلة للتكرار ومن ثم إبطال التاريخ بوصفه سيرورة إبداعية.

الاعتقاد الأساس الثالث هو الموضوعية وهي المبدأ القائل بإمكانية تعرفك على الواقع بما هو عليه بتعليق أثر الذات. ما ينجم عن هذا الاعتقاد هو القبول باعتبار المعرفة متحررة من الحكم القيمي.

في منوال السلطة الاستعماري الحديث فرضت المركزية الأوروبية نفسها شكلا شرعيا أوحد للمعرفة مهمشة بذلك أو مستتبعة أو محطمة بنى المعرفة لدى الشعوب المستعمرة. تتعرض المعرفة التي تطورت بين ظهراني هذه الشعوب على مر آلاف السنين وكانت أساسا أشكالا مخصوصة نظموا بها وجودهم إلى القمع العنيف ودفعت إلى أن تركن في الهوامش بحيث يسعى حملة الفكر من بين أبنائها إلى تخليص أنفسهم من أشكال معرفتهم بمجرد أن يتم النظر إليهم على أنهم أدنى مرتبة.

على الهامش من منوال السلطة الاستعماري الحديث هذا انبثقت تيارات الفكر الأكثر جلاء في مساءلتها لبنى المعرفة المركزية الأوروبية. تشمل المساهمات الأهم في بناء هذا المنظور الدراسات ما بعد الكولونيالية ودراسات الاستتباع وإنتاج المثقفين الأفارقة. ضمن هذه التيارات، توفّر المقاربة التحليلية التي تُجْمَع إلى «استعمارية السلطة ونزع استعماريتها» واحدا من أكثر بدائل المعرفة المركزية الأوروبية وعدا ووسيلة لفهم اتجاهات العالم المعاصر وكذا التفكير في خيارات للمستقبل. لقد كانت ندوة «مسائل الاستعمارية-نزعها والأزمة الكونية» التي نظمها آنيبال كيخانو (Aníbal Quijano) في ليما خلال شهر آب- أوت ٢٠١٠ من دون شك نقطة ذروة المناقشات السابقة ونقطة انطلاق المنظور التحليلي لاستعمارية السلطة.

يوفر تحليل استعمارية السلطة ونزعها منظورا معرفيا، وطريقة في إدراك الواقع، وفي توليد الأسئلة وتنظيم الأجوبة في علاقة بالحياة الاجتماعية للكائنات البشرية تمكننا من افتتاح أسئلة مهمّة كان التفكير المركزي الأوروبي أغلق مداها. لقد وضعت تحديا أمام أشكال إنتاج المعرفة المركزية الأوروبية لأنها تسائل أسس بنى المعرفة الهيمينة التي أنتجها النظام الرأسمالي الاستعماري الحديث. غرض هذا المقال هو فحص الافتراضات الإيبستيمولوجية والنظرية والإمكانيات الكامنة في منظور المعرفة البديل هذا، حيث أسعى إلى استكشاف البعض من أكثر اتجاهات الاستفهام أهمية فيه، تلك التي تساهم في إعادة تنظيم النظرية الاجتماعية.

استنادا إلى نظريات آنيبال كيخانو المُجدّدة أرى أن منوالا مخصوصا من السلطة انبثق في ما صار يسمى لاحقا أمريكا بالتزامن مع الغزو الأوروبي سنة ١٤٩٢، له من الخصائص المميزة الاستعمارية والحداثة. من جهة أولى من خلال الصبغة الاستعمارية، تحددت علاقات السلطة التي وضعت خلال الغزو وتظافرت مع فكرة «العرق» بوصفها التصنيف الاجتماعي الرئيس للكائنات البشرية. بعبارة أخرى تخيل الغزاة أنفسهم كائنات أرقى وعرّفوا أنفسهم على أنهم «بيض» فيما كانوا يرون المغزويين كائنات أدنى وعرفوهم على أنهم «هنود» و«سود». من خلال تطبيع العلاقة الاجتماعية، بررت فكرة «العرق» الهيمنة والاستغلال المسلطين على الأهليين (الشعب الأصلي) وعلى العبيد الأفارقة وصارت ملمحا جوهريا ساندا لمنوال السلطة حتى بعد أن تحررت المستعمرات من إسبانيا والبرتغال. ضمن ذلك كان قبول المهيمنين والمهيمن عليهم بالهيمنة على أنها طبيعية، وفي الأثناء كانت الحداثة قد خدمت بوصفها الوجه الآخر للصبغة الاستعمارية ذلك أنها عقلنت بتدرج متصاعد الحياة الاجتماعية مستخدمة التقدم العلمي والتكنولوجي أدوات رئيسة[1].

يتضمن نزع الاستعمار الإبيستيمولوجي مساءلة الافتراضات الضمنية التي بنيت عليها بنى المعرفة المركزية الاوروبية واقتراح تأويلات بديلة يمكن أن تكون أكثر إثمارا في تطوير فهم منهجي للعالم الاجتماعي وفي اقتراح خيارات واقعية لمستقبل أكثر مساواة وديمقراطية. أقترح صيغا خمسة لمساءلة الافتراضات الضمنية المؤسسة للطريقة الأوروبية في إنتاج المعرفة حول الحياة الاجتماعية، خمس تأويلات بديلة تنبثق من تحليل استعمارية السلطة ونزعها.

١- مساءلة الدولة بوصفها إطارا تحليليا لفهم الحياة الاجتماعية. لا يمكن النظر إلى بنى الدولة على أنها التخوم التي تتحدد العلاقات الاجتماعية داخل نطاقها، ومن ثم كانت الحاجة إلى اعتبار وحدة التحليل كلّ منوال السلطة الاستعماري الحديث الذي انبثق في القرن السادس عشر مصاحبا للغزو الأوروبي لما صار أمريكا.

٢- مساءلة مفهوم السلطة الاستعمارية بهدف فهم علاقات الهيمنة والاستغلال التي تم تركيزها بين المستعمِرين والمستعمَرين. لسنا إذا بصدد فحص الاستغلال والهيمنة في مستوياتهما الاقتصادية والقانونية والسياسية فحسب بل وكذلك الكيفية التي بها تكون علاقات السلطة هذه متظافرة ضمن النظام الحديث الاستعماري مع مصفوفة

[1] أدرج آنيبال كيخانو مفهوم استعمارية السلطة لأول مرة سنة ١٩٩١. لاحقا طور الفكرة في العديد من النصوص الاخرى بما فيها Quijano and Wallerstein (١٩٩٢) and Quijano (١٩٩٣), ٢٠٠٠a, ٢٠٠٠b, ٢٠٠٠c, ٢٠٠١, ٢٠٠٣, ٢٠٠٤, ٢٠٠٧, ٢٠٠٩ and ٢٠١٠).
من أجل الاطلاع على المناقشة التي اثارها المفهوم يمكن الاطلاع على النصوص التي يشار إليها لاحقا: Mignolo (٢٠٠٣), Escobar (٢٠٠٣) and Pachón Soto (٢٠٠٧).

>>

من الأفكار الرمزية والتبريرية مركبة على مفهوم «العرق». في هذا المعنى يكوّن إضفاء الصبغة العرقية على علاقات السلطة منوال السلطة الرأسمالي والمركزي الأوروبي الكلّي.

٣- مساءلة إبيستيمولوجيا التبسيط وعلى الخصوص ذلك الاعتقاد القائل أن فهم السيرورات المعقدة يستلزم تجزئته إلى أكبر عدد ممكن من الأقسام بهدف دراستها منفصلة الواحدة منها عن الأخرى. يؤكد تحليل استعمارية السلطة على أهمية فهم منوال السلطة الحديث الاستعماري الكلي بوصفه كلية تاريخية أي فهم السلطة بوصفها نظاما معقدا من عناصر غير متجانسة ذات اتصال شديد ببعضها البعض انبثق في القرن السادس عشر وامتد إلى سيطرة كونية في القرن التاسع عشر وهو النظام الذي يدخل الآن في مرحلة من التفرع أو الأزمة البنيوية. من زاوية النظر هذه ليس فصل الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية ذا جدوى بل علينا أن ننظر إليها على أنها لحظات في سيرورة تاريخية كلية. وفضلا عن ذلك، وعلى ضوء هذه الفرضيات البديلة ليس لتصنيف المعرفة الاجتماعية إلى تخصصات نجمت عن التكوين التاريخي للعلوم الاجتماعية في أوروبا في القرن التاسع عشر أيّ تبرير إبستيمولوجي. بدلا عن ذلك يكون التصنيف التخصصي الناجع الوحيد ما يتأسس حول مشاكل مخصوصة أو حقول دراسة.

٤- مساءلة الفصل بين الذات والموضوع في المعرفة. هاهنا يكون التحدي في وجه الموضوعية (التي تعطّل الذات واضعة إياها بين قوسين) والذاتية (التي تعطل الموضوع واضعة إياه بين قوسين) في الآن ذاته على اعتبارهما معا منظورين مانعين للفهم الكامل للواقع وعلى الأخص للواقع الاجتماعي. بعبارة أخرى ثمة حاجة للاعتراف بأن العالم موجود خارج الذات ولكن مع الاعتراف بأن الذات تتدخل في إنتاج المعرفة بحيث يكون من أثر القياس مثلا أنه يغيّر ما يقيسه. على ذلك تبدو المعرفة منتوجا بينذاتيا يرى أن جماع البنى البينذاتية والقواعد الإبستيمولوجية، وهي قواعد اجتماعية، هو ما يبني الحقيقة.

٥- مسائلة الفصل بين المعرفة العلمية والمعرفة الإنسانية. إذا ما كانت المعرفة العلمية منشغلة حصريا بالبحث عن الحقيقة من خلال إجراءات خبرية وإذا ما كانت المعرفة الإنسانية ناقشت القيم الإيتيقية والاستيتيقية فإن منظور تحليل استعمارية السلطة يبرز أهمية اعتبار المعرفة في صميم سيرورة إنتاجها صادقة وجيّدة وجميلة. على هذا الأساس نحن نسعى إلى استعادة سحر العالم الذي عقلنته الاستعمارية والحداثة وأفقدتاه سحره.

ختاما نحن إزاء منظور للمعرفة ذي خصائص واعدة يمكن أن يتم مدها في العديد من الاتجاهات بغية بلورة نظريات عامة وخصوصية: نظريات عامة حول المجالات الواسعة التي يشملها منوال السلطة الكوني، وأزمته والبدائل التاريخية التي يمكن أن تعوّضه، ونظريات مخصوصة حول المجالات الأكثر خصوصية لمنوال السلطة التاريخي هذا.

References

Escobar, A. (2003) “Mundos y conocimientos de otro modo: El programa de investigación de modernidad/colonialidad latinoamericano.” Tabula Rasa 1: 51-86.

Mignolo, W. (2003) Historias locales/diseños globales: Colonialidad, conocimientos subalternos y pensamiento fronterizo. Madrid: Akal.

Pachón Soto, D. (2007) “Nueva perspectiva filosófica en América Latina: el grupo Modernidad/Colonialidad.” Peripecias 63.

Quijano, A. and Wallerstein I. (1992. “Americanity as a Concept or the Americas in the Modern World-System.” International Journal of Social Sciences 134, UNESCO: 617-627.

Quijano, A. (1991) “Colonialidad y modernidad/racionalidad.” Revista del Instituto Indigenista Peruano 13.29: 11-20.

_____. (1993) “Raza, etnia y nación en Mariátegui: cuestiones abiertas.” In: Aníbal Quijano et al. (eds.) José Carlos Mariátegui y Europa: El otro aspecto del descubrimiento. Lima: Amauta: 167-188.

_____. (2000a) “Colonialidad del poder, eurocentrismo y América Latina.” In: Edgardo Lander (ed.), Colonialidad del saber: eurocentrismo y ciencias sociales. Perspectivas latinoamericanas. Buenos Aires: CLACSO/UNESCO: 201-246.

_____. (2000b) “Colonialidad del poder, globalización y democracia.” In: Tendencias básicas de nuestra época. Caracas: Instituto de Altos Estudios Internacionales Pedro Gual: 21-65.

_____. (2000c) “Coloniality of power and social classification.” In: Journal of World-Systems Research 6.2: 342-386.

_____. (2001) “Colonialidad, poder, cultura y conocimiento en América Latina.” In: Walter Mignolo (ed.), Capitalismo y geopolítica del conocimiento. El eurocentrismo y la filosofía de la liberación en el debate intelectual contemporáneo. Buenos Aires: Signo: 117-131.

_____. (2004) “O ‘movimento indígena’ e as questões pendentes na America Latina.” In: Política externa 12.4: 77-97.

_____. (2007) “Don Quijote y los molinos de viento en América Latina.” In: Investigaciones Sociales 10.16: 347-368.

_____. (2009) “Des/colonialidad del poder: El horizonte alternativo.” In: Pasado y Presente 21.

_____. (2010) “’Bien vivir’ para redistribuir el poder: Los pueblos indígenas y su propuesta alternativa en tiempos de dominación global.” In: Oxfam Annual Report 2009-2010: Pobreza, desigualdad y desarrollo en el Perú.

Wallerstein, I. (1997) Abrir las ciencias sociales. México: Siglo XXI.

> من شياباس:

مواجهة عالم لامتساو

بقلم ماركوس س. شولتز (Markus S. Schulz)، جامعة إيللينوي في أوربانا شانبين، الولايات المتحدة، عضو في لجنة برنامج مؤتمر ج د ع اج لسنة ٢٠١٤ ورئيس لجنة البحث حول البحوث المستقبلية في ج د ع اج

النساء المايا الأصليين في النضال من أجل

تحلّ سنة ٢٠١٤ الذكرى العشرون لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (ا ت ح أ ش North American Free Trade Agreement (NAFTA)) بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة. كانت ا ت ح أ ش أول اتفاقية من نوعها بين بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية وبذا صارت مرجعا أساسا لمعاهدات لاحقة للمفاوضات الجارية في اتجاه إنشاء الشراكة العابرة للمحيط الهادي (ش ع م هـ) التي تشمل عشرين بلدا متشاطئا وكذا للشراكة في التجارة والاستثمار (ش ت اس) بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. توفر الاتفاقية التي بُلور تصورها خلال إدارة بوش الأولى ووضعت قيد الإنجاز في ظل حكم كلينتون منوالا لوضع تعريفات جمركية مخفضة لفائدة الشركات الموجه إنتاجها للتصدير فيما تتجاهل مصالح العمال والمشاغل البيئية.

تحلّ سنة ٢٠١٤ كذلك الذكرى العشرون لانتفاضة السكان الأصليين في شياباس (Chiapas). حينما رفع الزاباتيستيون (Zapatista movement) السلاح في نفس تاريخ وضع ا ت ح أ ش موضع التنفيذ ربطوا الكفاح المحلي من أجل الأرض، والحقوق المدنية والحياة الكريمة مع كفاح أوسع من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية على مستوى كوني. على مر السنين ألهم الزاباتيستيون صياغة خطاب ناقد وتكوين شبكات من النشطاء العابرين للأوطان تمكنت هي ذاتها من تنظيم المسيرات الضخمة في سياتل وبراغ وجنوة وفي قمم أخرى كانت فيها النخب الكونية تخطط لإعادة تشكيل نيوليبرالي لبنية الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من ابتعاد أضواء وسائط الإعلام عن شياباس من الخطأ الاعتقاد في أن حركة الزاباتيستا أصيبت بالذبول. تتواصل الانتفاضة وإن بطرق مختلفة فقد ركزت جماعات المايا المنتفضة مجالسها البلدية المستقلة حيث يجربون أشكالا متجذرة من

<<

العمل المجتمعي - إعداد الحقول للفجل العضوي في مرتفعات شياباس. صورة لماركوس شولتز.

الحوكمة الذاتية، و ألزِم مندوبو المكاتب المحلية والجهوية الدَّوّارُون بمراعاة مبدأ"mandar-obedeciendo," أي «ممارسة الحكم من خلال مراعاة الطاعة». خلال شهر كانون الأول-ديسمبر ٢٠١٢ استعرض الزاباتيستيون قوتهم عبر تجنيد عشرات الآلاف في مسيرة صامتة عبَرت سان كريستوبال دو لاس كاساس، المدينة الأهم في المرتفعات (عاصمة منطقة الشياباس، ٢٠٠ ألف ساكن، ٢١٠٠ متر على سطح البحر، محاطة بعشر قمم يراوح ارتفاعها بين ٢٧٦٠ و ٢٥٠٠ مترا- المترجم).

خلال الصائفة الماضية، أطلق الزاباتيستيون آخر مبادراتهم وذلك بدعوة الزوار إلى مناطق جماعاتهم ليعرفوا ما الذي يعنونه بالحرية. قلبت «مدارسهم الصغيرة» (escuelitas) المعادلة حيث كان العالم مدعوا لا لتعليم الأهالي من السكان الأصليين التنمية بل على العكس من ذلك للنظر والاستماع والتعلم من تجاربهم الكيفية التي بها ينحتون بديلا اجتماعيا وبها يصنعون بنى تشاركية للحوكمة الذاتية المستقلة. لم تقم المدارس من أجل الخطب الكبيرة من على المنابر العالية بل من أجل تعلم مباشر المصدر من خلال ما شهدته حياتهم من ممارسات للمقاومة اليومية.

انتقل أكثر من ألف ومائتي شخص من كل الأعمار ومن كل أنحاء المكسيك ومن بلدان من أرجاء العالم بمن فيهم الناشطين والفنانين والمثقفين والعمال المزارعين والموسيقيين والشعراء والباعة المتجولين والطلبة والمتعاطفين من مختلف الشرائح الاجتماعية. لم يكلف المشاركون أية رسوم وكانت الغرف والإعاشة مجانية بل وكذا النقل. لم يطلب من المشاركين إلا دفع مائة بيسوس (ما يقارب ١٠ دولارات) من أجل طباعة مواد الدراسة فيما وفّرت جرّة محكمة الإغلاق إمكانية تقديم تبرعات خفية الاسم، وقال الزاباتيستيون أن ليس لكبار المتبرعين أن ينفخوا أوداجهم فخرا وأن ليس على المعدمين حرج.

وفرت الاجتماعات العامة فرصا لتبادل الأسئلة والأجوبة حول رؤى الزاباتيستيين والمبادئ التي تقودهم ولكن الجزء الأهم في التعلم كان لدى الجماعات التي استعدت للزيارات على امتداد أشهر عديدة. توفر لكل طالب فوتان أو مساعد ومدرّس يجسّد الجماعة. قال الرّائد المناوب ماركوس الناطق باسم الزاباتيستيين «ليس هناك معلم واحد، بل مجموعة تعلم وتشير وتكون وضمنها ومن خلالها يتعلم الإنسان ومن ثم يعلّم أيضا».

تمثل حكاية واحد من المدرسين، وكان أحد شبان التزوتزيل (Tzotzil) اليافعين، مثالا لتجربة العديد من أفراد هذا الجيل. فبعد أن حصل على عامين من التعليم في المدرسة الثانوية هو يتولى الآن التدريس في المدرسة الابتدائية الخاصة بجماعته. كان قد اختبر طريقة أخرى في الحياة في كانكون حين وقع تحت إغراء مشروع اكتساب المال فسافر إلى المدينة الكبيرة وعمل في البناءات والمطاعم والفنادق. وصف افتتانه ببهاء أضواء قصور المدينة البراقة ومركباتها الترفيهية ولكنه كان قد شهد كذلك على الفقر المدقع لغالبية الساكنة على بعد بعض البناءات من الطريق الساحلية المؤدية إلى الأحياء المترفة. كابد حياته ضمن اقتصاد السيولة النقدية على امتداد ما يقارب العام، ونصب مسؤولا وكثيرا ما كانت إكراميته تسلب منه بل وحتى أجره، وفي الأخير ضاق ذرعا بالأمر وعاد إلى جماعته مخيرا الكرامة على الانضباط والجماعة على التنافس.

عشرين عاما بعد الانتفاضة يوجد الآن نظام مدرسي مستقل تحدد فيه جماعات الزاباتيستيين البرنامج الدراسي حسب احتياجاتها وقيمها وأولوياتها. بدأوا بتشييد مدرسة ثانوية في واحد من المراكز الجهوية يمكث فيها الطلبة مددا تعادل الأسبوعين نظرا للتنقلات المتواترة. ركزت المدارس الابتدائية على مستوى الجماعات المحلية وفيها يدرّس من تمتعوا بحد أدنى من التعليم. يعتبر الزاباتيستيون نظامهم أرقى بكثير من المدارس الرسمية التي تديرها الحكومة بمدرسيها الذين لا يتكلمون على الغالب اللغة المحلية ويستنكفون من إرسالهم إلى مواقع نائية بعيدا عن العائلة ووسائل الراحة الحضرية. يفضل المدرسون الزاباتيستيون تلقيبهم بمتعهدي التربية لأنهم يرفضون مقاربة التعليم من فوق إلى تحت التقليدية مخيرين عليها طريقة أكثر تعاونية للتعلم الجماعي. يدرّسون بالمجان

<<

وتوفر لهم الجماعة السكن والطعام والإعفاء من الأعمال الجماعية ومنحة زهيدة للباس.

شملت مقاسمة الحياة ضمن الجماعة العمل في الحقول لزراعة الخضراوات وجني الثمار والسباحة وغسل الثياب وتحضير الطعام والأكل سويا وأداء الأغاني ورواية الحكايات. إذا ما وضعنا تصنيفا على أساس المقاييس المادية يمكن أن نعتبر أن نمط معيشة الجماعة التي قضيتُ عندها الصائفة فقيرة إلى حد ما حيث كانت أكواخ الطين بسيطة ولم تكن لها من أرضية سوى التراب كما لم يتوفر فيها أي من الأجهزة الحديثة ولا نفاذ إلى الشبكة الكهربائية. بالمقابل كانت هناك العديد من المزايا حيث كانت الإقامة هادئة بعيدا عن الطرقات السريعة الصاخبة أو الصناعات الملوثة فيما وفّر جدول قريب ماء جاريا عذبا. تَمثّل الغذاء رئيسيا في خبز الذرة والأرز والفاصولياء والخضراوات وأحيانا بيضة، ولكنه عادة ما لا يتضمن اللحم ولا المشروبات الغازية التجارية. كان الغذاء المنتج أغلبه محليا طازجا وعضويا ولذيذا. ما كان على درجة عليا من الأهمية هو إظهار الجماعة حسا قويا بالكرامة وفخرها باستقلاليتها.

الذرة هي العمود الرئيس في زراعة الاكتفاء الذاتي لدى المايا. وقد عرضت ا ت ح أ ش الفلاّحين المكسيكيين إلى منافسة الولايات المتحدة حيث تنتج الذرة بمستويات صناعية على مساحات آحادية الانتاج شاسعة مستفيدة من مساعدات حكومية ضخمة. نتجت عن ذلك ضغوط في اتجاه التخلي عن الأرض والبحث عن العمل في المدن وخارج البلاد. واصل الزاباتيستيون زراعة الذرة من أجل استهلاكهم الذاتي بالطرق التقليدية في ما لهم من ميلباس (milpas) تلك الحقول الصغيرة الموجودة في السفوح والمنحدرات والتي تتم زراعتها كذلك بالأعشاب والقرع والفاصولياء خاصة حيث تستعمل في إنتاجها فواضل الذرة بعد حصادها. ويعارض الزاباتيستيون البذور المعدلة جينيا التي تروجها كبرى الشركات، مثل مونسانتو، التي تقابل بقلة من المنتجات الصادرة عن قطاع الصناعات الفلاحية الأمركية والتي تعتمد على المبديات المصنعة التنوع الجيني الذي كان طوال ما يقارب التسعة آلاف سنة التي يمتد عليها عمر الزراعة في أمريكا الوسطى (Mesoamerica وهي المنطقة التي تمتد من أواسط المكسيك إلى نواحي غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا، وقد عرفت ازدهار العديد من الحضارات ما قبل الكولمبية قبل الاستعمار الإسباني للأمريكتين - المترجم).

حدث تغيّر مهمّ في العلاقات الجندرية حيث دفع القانون النسوي الثوري بالمساواة بين النوعين، وباعتباره قطعا مع البطريركية عميقة الجذور فقد تبنته بعض الجماعات بسرعة أكبر مما فعلت جماعات أخرى. ففي حال وجدت بعض عائلات تقطن بعيدا عن المدرسة الثانوية عجزا عن التكفل بمصاريف للنقل والغذاء مثلا كان يمكن أن تكتفي بإرسال أبنائها لا بناتها بحيث تعيد إنتاج التفاوت. على أن العديد من العلامات تشير إلى أن الجيل الأحدث سنا يتبنى المساواة الجندرية بقابلية أكبر. فالشباب مثلا لم يعودوا يعتبرون أن غسل الثياب مهمة نسائية بل يمكن مشاهدتهم وهم يقومون بذلك بأنفسهم، وعلى نفس المنوال يتولى عدد متعاظم من النساء تأمين التعليم والرعاية الصحية والاضطلاع بالمسؤولية في مجالس الحوكمة الذاتية.

على مر السنين شهد التعامل الاستراتيجي للحكومة المكسيكية مع الزاباتيستيين تغيرا إذ توقفت حملاتها العسكرية السابقة على الاحتجاجات الجماهيرية على امتداد المكسيك وخارجه. مؤخرا دعمت الحكومة تشييد مدينة ريفية مستدامة ومجاميع مؤسسات إلى جوار معاقل الزباتيستيين. على أن الأشغال الموعودة التي كان يمكن أن تغري الفلاحين بالتخلي عن أراضيهم سرعان ما اختفت عندما انعدم الدعم المالي الحكومي وظلت أغلب المنازل الجديدة شاغرة إذ ظهر أنها غير متقنة البناء. وفيما انقطعت الغارات العسكرية لا تزال الخشية من تحليق الطائرات العسكرية على علو منخفض قائمة. يعتبر الزاباتيستيون أن الرئيس المكسيكي الحالي لم يتمكن من الصعود إلى سدة الحكم إلا بفضل نظام انتخابي غير عادل وانحياز إعلامي جارف. النظام السياسي في نظر الزاباتيستيين فاسد إلى الحدّ الذي يرفضون فيه التعاون مع أي واحد من الأحزاب السياسية.

مقاومة الزاباتيستيين هي في ذات الوقت سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهي تتعلق بتحقيق الحوكمة الذاتية وإيجاد الشغل الذي يحقق الاكتفاء وابتداع نموذج اجتماعي ذي جاذبية كامنة فيه. تبدأ إجابتهم على سؤال العدالة الاجتماعية بالحرية وهم لا يطلبون تراخيص بل يفعلون ما يرونه. ضاعفت سياسات التعديل الهيكلي أعداد الأكواخ على امتداد العالم وقد حان الوقت للاعتراف بالتنمية النابعة من تحت. يمكن لعلم اجتماع ذي طموحات كونية وذي ارتباط بقضايا اللامساواة أن يستفيد من الانتباه المتمعن في الكفاح الميداني الذي يخاض في هوامش الجنوب الكوني.

> في السجن السوري:

فاصلون ومنزعو الإحساس بالذات

بقلم عبد الحي السيد، مدرس في جامعة دمشق سابقا، سوريا

قدّم التقرير، ذو التمويل القطري، الذي أعده فريق مستقل من قضاة النيابة العامة السابقين في الأمم المتحدة، المتضمن تحليلاً لآلاف من الصور المهربة لجثث معتقلين تم تجويعهم وتعذيبهم في المعتقلات السورية، أدلة إضافية عما كان مشكوكاً في وجوده من صناعة قتل ممنهجة للمحتجزين[٢]. جاء هذا التقرير بعد صدور تقارير مماثلة أنجزتها منظمات حقوق إنسان منبثقة من وعاملة على الأرض، أوردت وصفاً لفظاعات ظروف الاعتقال في سجون النظام السوري القائمة حالياً. يركز هذا المقال على الشهادات بدلا من الصور، حيث يتوفر في حقيقة الأمر توثيق للعديد من الشهادات لمعتقلين ناجين من السجون السورية القائمة حالياً. أود أن أنظر إلى الطريقة التي تمكّن فيها المعتقلون من مداومة الحياة في فضاء الاعتقال، وكيف عاشت أجسادهم ذلك التهاوي البطيء نحو القاع إلى حدود الحياة مع الموت، وكيف شهدوا على معتقلين آخرين «فصلوا» قبل أن يتلاشوا. وأود أن أسأل فيما إذا كان يوجد في التجربة الانسانية المدمِرة [لمن كان يطلق عليهم] «بالمسلمين»، الذين طبعت صورتهم ذاكرة بريمو ليفي (Primo Levi) والعديد من الناجين الآخرين، في معسكر أوشيفتز النازي، والتي جعلها جيورجيو آغامبين (Giorgio Agamben) مؤخرا بارادايغماً للتحليل، ما من شأنه أن يساعدنا على فهم ما هو مشترك في المأساة الراهنة للمعتقلين ‹الفاصلين» في السجون السورية، والنكبات التي تحيق بالفضاء السياسي السوري.

تشير العديد من شهادات الناجين إلى وجود أعداد متزايدة من المعتقلين بسبب مشاركاتهم في مظاهرات سلمية أو أعمال إغاثة، ممن قضوا في المعتقلات ودُفنت جثثهم في مقابر جماعية سرية. تبين شهادات الناجين كيف يواجه المعتقلون الفضاء الضيق والمحطّم والاكتظاظ الشديد في مكان الاعتقال، حيث تتخذ ظروف التعذيب القاسية طابعاً روتينياً، وحيث لا يقتصر العنف والمعاملة المهينة على جلسات التحقيق، بل هي جزء أساسي من حياة السجين في مراكز الاعتقال السورية.

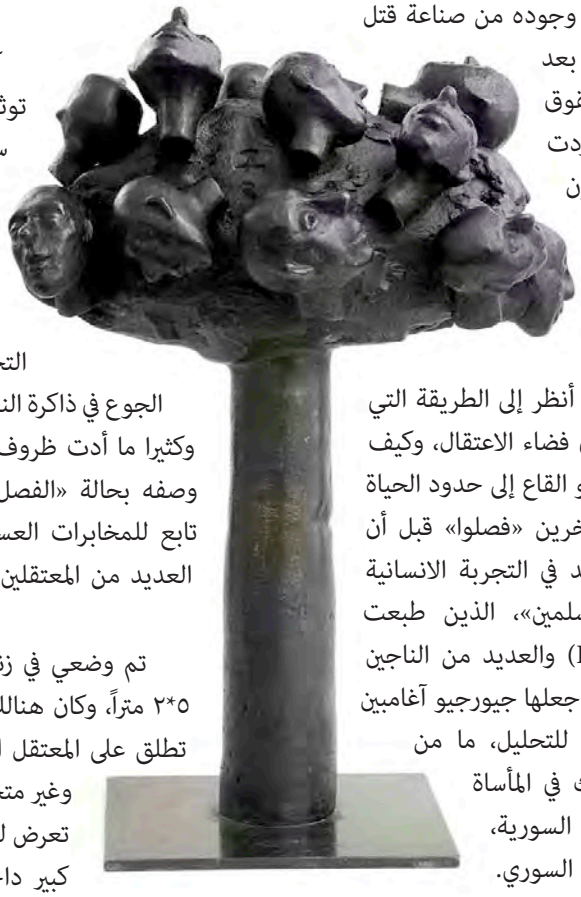

كما تبين الشهادات التي جمعها مركز توثيق الانتهاكات، وهو منظمة غير حكومية سورية عاملة على الأرض، شاركت بتأسيسه المحامية الشهيرة رزان زيتونة المختطفة حالياً، إلى أنه كثيراً ما يلجأ السجّانون إلى تجويع المعتقلين من أجل دفعهم إلى حافة الانهيار. ويبدو أنه يجري استخدام التجويع كأسلوب تعذيب وكوسيلة لترسيخ الجوع في ذاكرة الناجين بوصفه مميزاً لحياة الاعتقال اليومية[٣]. وكثيرا ما أدت ظروف الاعتقال القاسية بالمعتقلين إلى ما يمكن وصفه بحالة «الفصل». يصف أحد الناجين من مركز اعتقال تابع للمخابرات العسكرية في القابون بدمشق كيف «فَصَلَ» العديد من المعتقلين بسبب ظروف الزنزانة بالكلمات التالية:

تم وضعي في زنزانة مع حوالي ١٨٠ شخصاً آخراً بمساحة ٢*٥ متراً، وكان هنالك الكثير من حالات «الفصل» وهي كلمة تطلق على المعتقل الذي يقوم بأفعال ويتحدث بأقول غريبة وغير متجانسة، نتيجة لحجم التعذيب الهائل الذي تعرض له، إضافة إلى درجة الحرارة المرتفعة بشكل كبير داخل أقبية المخابرات... كان المهجع يشهد حالات «فصل» يومياً أي حالات هذيان بمعدل حالة أو حالتين، نتيجة الضغط النفسي الشديد، الحرارة والرطوبة الزائدة، حيث كانت تصدر عن المعتقل أفعال وأقوال غير مفهومة وغريبة.

«شجرة» مصنوعة من البرونز، من قبل النحات السوري، فادي يازجي. بإذن من النحات.

٢ http://www.theguardian.com/world/2014/jan/20/evidence-industrial-scale-killing-syria-war-crimes

٣ http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1384715670#.U5IFoHJ_uYu

وعندما يخرّ المعتقل الذي فصل صريعاً، يجري اتباع نظام لإجلاء الجثث من الزنزانة وإلى خارج مركز الاعتقال. في بعض المعتقلات، تسند هذه المهمة إلى المعتقلين القدامى[٤] حيث يتم إجبارهم على جمع الجثث وحملها إلى الخارج. أما في معتقلات أخرى، فتخصص للفاصلين والموتى مهاجع يطلق عليها مهاجع «عزاء»[٥] تكون عادة ملاصقة للحمامات. تقف ذاكرة الناجين وتتركز أعينهم عند مشهد تلك الممرات خارج زنازينهم حيث تُرمى أجساد المعتقلين الفاصلين بجانب بعضها، قريباً من الحمامات وهي تنتظر وتتجرع موتها البطيء. يصف أحد الناجي تجربته عندما كان يحدق بعيني أحد المعتقلين الفاصلين[٦] بالكلمات التالية:

كان هنالك يومياً حوالي عشر معتقلين يتمّ وضعهم في الممر ويُتركون للقدر والموت البطيء، ما بين معتقل شارف على الموت نتيجة التعذيب الشديد أو آخر أصابته حالة الهذيان وارتفاع شديد للحرارة أو آخر نتيجة التقرحات التي أكلت من جسمه حتى أصبح «هيكلاً عظيماً» ..... يتبولون في المكان نفسه ويقضون الحاجة في المكان نفسه عائمين على بحيرة من الدماء و«القيح» وشبه فاقدين للوعي، إلا عيونهم كانت مفتوحة ينظرون إلى عيون من يستطيع المشي من المعتقلين، لربما يطلبون منهم إيصال هذه المعاناة إلى خارج هذا المعتقل»

يعتري المرء الروع أمام تلك اللحظة المديدة في تجربة السجين عندما «يفصل» عقله ويتوقف تاركاً جسمه في حالة شبه نباتية قبل أن يفنى. ويحث ذلك على البحث والمقارنة مع تجارب قد تكون مماثلة، ولا سيما مع صورة «المُسلِم» التي عُرفت في معسكر أوشوفيتز النازي والتي جعلها جيورجيو آغامبين مؤخرا رمزاً معبراً عن مفهوم تحليلي في كتابه «بقايا أوشوفيتز» (Remnants of Auschwitz) الصادر سنة ٢٠٠٥. كان بريمو ليفي، وهو الناجي من معسكر أوشوفيتز، أول من أدلى بشهادته سنة ١٩٤٦ في كتابه «هل هذا رجل»، عن وجود فئة من المعتقلين [اليهود وغيرهم] في معسكر أوشوفيتز كان يطلق عليهم أفراد الحرس النازي (SS) وكذلك المعتقلين الآخرين «بالمسلمين». كان يتضمن وصف ليفي صوراً حية لهم. فالمسلمون هم أولئك «الغرقى» أو «منزوعوا الانسانية» الذين كان يكتظ بهم معسكر أوشوفيتز. كانوا أولئك اللذين «يمشون في صمت» بأجساد «ذاوية»، ورؤوس «متدلية وأكتاف منحنية»، لا يُرى على وجوههم أو في نظراتهم أي أثر لتفكير. وبحسب شهادات الناجين، كان «المسلمون»، أولئك «الأموات-الأحياء»، و«الجثث الماشية»، «والهياكل العظمية المتنقلة» و «رجال-المومياء» معروفين في معسكرات النازية الأخرى، بتسميات مختلفة؛ ولكن لم توجد إلا بحوثاً قليلة حول مصدر تلك التسمية، أو حول الاستخدام الشنيع لكلمة «المسلمين» في سياق إزدرائي لهذا التعبير.

باستخدامه لصورة «المسلمين» في معسكر أوشفيتز، كان آغامبين مشغولاً بالإجابة عن سؤالين مترابطين، ألا وهما: هل كانت الشهادة ممكنة في أوضاع معسكرات الاعتقال القاسية، حيث كان ينوي النازيون إفناء المعتقلين وأية إمكانية للشهادة؛ ثم كيف تمكنت السلطة النازية من الوصول إلى تجريد البشر من احساسهم بذاتهم. بيّن آغمبين كيف تقوم السلطة بربح الوقت عبر تجويعها «للآخر»، وتركه ليصل إلى حالة «المسلم»، ليقبع في «مجال ثالث» مديد بين الحياة والموت، وكيف تشكل حالة «المسلم» التي يُزج فيها البشر حالة انتصار السلطة عليهم، لما تمثله من تمكنها أن تنزع عنهم إحساسهم بذاتهم وتختزلهم إلى وجودهم البيولوجي المحض، وتتركهم يسرحون مستباحين بحياتهم العارية.

وعلى الرغم من أوجه الشبه التي يمكن أن يتبينها المرء مع تجربة المعتقل السوري «الفاصل»، وهو الذي جرى عملياً انتزاع إحساسه بذاته، وتم فصل ملكة الوعي لديه عن حياته البيولوجية، فإن المشترك في التجربتين يقف عند هذا الحد. إذ توجد في حقيقة الأمر اختلافات عديدة بين تجربة «مسلمي» أوشوفيتز والمعتقل السوري «الفاصل». كانت حال «المسلم» في أوشوفيتز، عرضية، باعتبار أن المشروع [الذي يمثله معسكر أوشفيتز] متوجهاً في أساسه نحو الإفناء بما في ذلك لإمكانية الشهادة. بالمقابل، تلعب حالة المعتقل السوري «الفاصل» دوراً مركزياً في آلة السلطة لدى النظام السوري. تؤدي صورة المعتقل «الفاصل» وظيفة أساسية في إعطاء مثالٍ يجب أن يُحفر في ذاكرة الناجين، بحيث تُشكِل شهادة الناجين وتكمل حالة «الفصل»، فلا جدوى للمعتقل «الفاصل» بدون الناجين، ولا ناجين، إذا لم يكن هناك «فاصلون». يجب أن يروي الناجون تجربة «الفصل»، كجزء من جهد النظام الذي لا يكلّ في غرس الخوف في عقول السوريين.

فضلا عن ذلك، تعطي محاولات «أسلمة» المعتقلين السوريين [بالمعنى الوارد أعلاه]، دلالة عن الطريقة التي يتمثل بها النظام الفضاء السياسي السوري ويتعامل معه. لا تتوجه آلة النظام أساساً إلى إبادة جماعة من السكان بقدر ما تتوجه إلى نزع أي قدرة عن الشعب بأكمله في تطوير مطالب سياسية جماعية معارضة في الفضاء العام، عبر اختزاله ليصبح وكأنه واقع بيو-سياسي، على شكل جموع سكانية عليها أن تنتظم وفق الأوامر بصرامة، ومن الممكن التخلص منها بإرادة السلطة. ليس هدف السلطة التصفية عبر القتل الممنهج، أو التدمير أو التهجير، فهذه كلها وسائل يستخدمها النظام لاستعادة الغلبة على المجتمع ولإخضاعه. في مواجهة الحراك السياسي السلمي، يعتقل النظام المتظاهرين، ويلقيهم في سجونه الجهنمية، التي جرى تنظيمها لتنزع عنهم أي وعي بالحقوق السياسية، ولتقوم بدفعهم للوصول إلى حالة «الفصل»، ومن ثم لتطرح الموتى منهم خارجاً، وكأنهم نفايات بيولوجية.

هل يمكن المقارنة بين المحنة التي تتكبدها أجساد الأفراد في مراكز الاعتقال السورية وتلك التي تحيق بالجسد السياسي السوري: تعذيب للجسد هنا وهدم لمدن بأكلمها هناك؛ دفع للمعتقلين إلى الانفصال هنا وتدمير للساحات العامة حيث يجتمع المواطنون سلمياً للتعبير عن تطلعاتهم السياسية هناك؛ رميٌ لجثث المعتقلين هنا وتهجير للمدنيين هناك؟ من المؤكد أن في هذه التساؤلات تبسيط نظري ومقارنة غير قابلة للاستمرار، ولكنها تعبر على نحو مذهل عن حقيقة المأساة السورية المعاشة، والتي يطبعها جوهرياً سحق النظام المنهجي لأي حراك مدني وسلمي للمطالبة بالحريات السياسية.

[٤] نفسه
[٥] نفسه
[٦] نفسه

تقدم ملتبس للنساء في إيران

شيرين أحمد نيا، جامعة الملا طباطبي، إيران

Maternal Mortality Ratio (per 100,000 live births) in Iran, 1974-2007

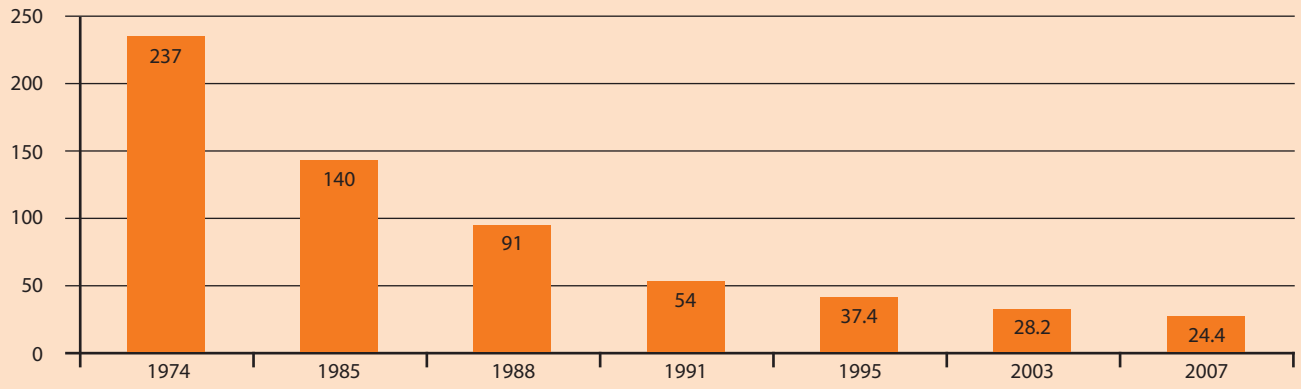

Source: "Heath Profile Indicators in the Islamic Republic of Iran", Center for Health Network Development & Health Promotion, Ministry of Health and Medical Education, 2009

شهد المجتمع الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية لسنة ١٩٧٩ تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية كبرى يمكن على الأخص تسجيلها في المناويل الجديدة للعائلة والتربية والحياة الحضرية.

قبل الثورة في إيران مباشرة كان ما يقلّ عن نصف السكان (٤٧ ٪) يعيشون في المناطق الحضرية فيما ارتفع العدد استنادا إلى آخر إحصاء لسنة ٢٠١١ إلى ٧١ ٪. على امتداد الخمسين سنة الماضية (١٩٥٦-٢٠١١) ارتفع عدد من يحسنون القراءة والكتابة من بين الإيرانيين الحضريين من ٣٩,٥ ٪ إلى ٨٨,٩ ٪ فيما ضاقت الهوة الجندرية في التعليمين المتوسط والعالي بطريقة متسارعة.

استنادا إلى الإحصائيات الأخيرة ترأس واحدة من كل عشرة عائلات إيرانية تقريبا امرأة وتتزايد بحدة نسبة النساء العازبات والمترملات والمطلقات. ولكن المعتقدات الثقافية تؤثر بشدة في اتجاه معارض لمشاركة النساء الاقتصادية في قطاعات الاقتصاد الرسمي. تضع قيم التمييز الجندري التقليدية من قبيل القول بأن «الرجال هم جالبو القوت الأوحدون أو الرئيسيون لأسرهم» حواجز إزاء تيسير نفاذ النساء إلى سوق العمل الرسمي بما أدّى إلى أن لا تتجاوز معدلات نشاط النساء الاقتصادي ١٢ ٪ إلا قليلا وهو ما يعادل ما كان قبل الثورة. من الغريب أن يكون ذلك إذا ما اعتبرنا الحضور المتنامي للنساء في دوائر التعليم اليوم وعلى الأخص أعداد خريجات الجامعة المتزايدة في العديد من الاختصاصات تسجل فيها معدلات بطالتهن ضعف ما تسجله معدلات الرجال. على الرغم من هذا التمييز ضد مشاركة النساء في سوق العمل كان من نتائج إنجازاتهن التعليمية ونفاذهن المتزايد إلى الوسائط الإعلامية الدولية والتوسع في استخدامهن تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي جلبت العولمة الثقافية ومن ثم وفرت لعائلاتهن أفكارا ومثلا جديدة وأنماط عيش وقيما ثقافية تعددية أن أحدث بالضرورة تغييرات في الهوية الجندرية للنساء الأحدث سنّا.

أعادت أجيال النساء الأحدث سنا الهوية الجندرية بعيدا عن الأدوار التقليدية للزوجة والأم لصالح المشاركة في المناسبات العمومية والثقافية وكذا في الانشطة الاقتصادية. مكن الدخول إلى «الفضاء العام» على الرغم من الحواجز الثقافية النساء وجعلهن مستقلات ماليا وقد اتجهت هؤلاء النساء الشابات مستندات إلى تحسين إمكانياتهن ومقدراتهن على اتخاذ خيارات فردانية بما يقود إلى مناويل عائلية وأساليب عيش جديدة.

فيما كان الزواج المبكر (حوالي سن البلوغ) الإجابة المقبولة على العموم على الاحتياجات الاساسية للمراهقات الباحثات عن علاقات

>>

حميمية في مجتمع محافظ بشدة لم تكن قد مسته في الحقيقة سياسات حقبة الشاه التحديثية، تزايد خلال الخمسين سنة الماضية (١٩٥٦ إلى ٢٠١١) معدل العمر عند الزواج الأول من ١٨ إلى ٢٤ سنة. خلال نفس الفترة حصل تدن تدريجي في معدل حجم الاسرة (من ٤,٨ إلى ٣,٥ فردا) وانحدار حاد في معدل الخصوبة من ٦ ولادات إلى ما يقارب ولادتين للمرأة الواحدة. كما نزل معدل النمو السكاني الإجمالي الذي كان في أعلى درجاته ٣,٩١٪)) في الفترة ١٩٥٥-٦٥ متسارعا إلى ١,٢٩ ٪ سنة ٢٠١١.

منذ إحياء برنامج التنظيم العائلي سنة ١٩٨٩ تزايدت نسبة النساء المتزوجات المستخدمات لوسائل منع الحمل إلى ما يقارب ٧٤.٪. وقد نتج عن ذلك تراجع في نسبة الولادات وفي أعداد الحمل غير المرغوب فيه ومن ثم كان تراجع ملحوظ في معدل وفيات الأمهات من ٢٣٧ (من كل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة) سنة ١٩٧٣ إلى ٢١ سنة ٢٠١٠. كما نجد انعكاسا لتحسن صحّة الأم في أمل الحياة الأقصى الذي نما إلى ما يقارب ٧٥ عاما سنة ٢٠١١.

ساهمت هذه التغيرات الاجتماعية الثقافية في استقلالية اختيار القرين ونشأة العلاقات الحميمية قبل الزواج وفي الانفصال العائلي. يتم اختيار القرين الآن في الجامعات وفي أماكن العمل وفي الحدائق ومغازات التسوق وفي منتديات الإنترنت وغرف المحادثات وعلى قارعة الطريق بل وخلال المراسم والطقوس الدينية وفي كل مكان يجد فيه الشباب فضاء للتلاقي ونسج الصداقات. وابتعد الاقتران عن تحكم صانعي الزيجات المسنين التقليديين فيه أكثر مما كان عليه منذ عشر سنين. نتج عن معدلات طلاق غير مسبوقة الارتفاع (واحدة من كل ثلاث زيجات انتهى إلى طلاق في طهران سنة ٢٠١١) ظهور عدد متزايد من أشكال العلاقات العائلية غير التقليدية مثل زواج المتعة (أي الموقت) وهو جواب ديني على السلوكات الجنسية عالية المخاطرة والعلاقات قبل الزواج وخارج إطاره.

لا توجد إلا القليل من البحوث ذات الشمول الوطني حول قضايا الصحة الجنسية والإنجابية الخاصة بالمراهقين وبالشباب ولكن الوقائع في المستوى المحلي تبين أن سن التجارب الجنسية الأولى نزل إلى ما تحت العشرين بالنسبة للأولاد وللفتيات. وفضلا عن ذلك نجم عن العلاقات غير المعتادة ما يسمى «السلوكات عالية المخاطرة» التي تعرض الشباب إلى الأوبئة المنقولة جنسيا مثل السيدا مقترنة كلها بتغيرات في أساليب الحياة الترويحية والترفيهية التي تشجع على استهلاك المخدرات والكحول الحديثة يسيرة الاقتناء بأسعار زهيدة في السوق السوداء. وعلى اعتبار حدوثها في بلد لا يسمح فيه الدين ولا القانون بمثل هذه الأنشطة فقد أثارت اتجاهات السلوك هذه فزع الأهالي والسلطات.

>أورو- ميدان:

ملامح انتفاضة

بقلم فولوديمير بانيوتو (Volodymyr Paniotto)، آكاديمية جامعة كييف موهيلا الوطنية، المدير العام لمعهد كييف الدولي لعلم الاجتماع وعضو لجنة البحث في المنطق والمنهج (ل ب ٣٣) ج د اج

فرقة الروك الأوكرانية الشعبية ، أوكيان ألزي [«محيط ألزي»] تلعب

«الميدان» (Maidan) ظاهرة سويولوجية فريدة، حيث لا تسمح ألفاظ من قبيل « تجنيد» و«تجمع» أو «مظاهرة» باستنفاد طبيعتها الحركية. تقنيا «ميدان» يحيل على ساحة الاستقلال في كييف ولكنه الآن مرتبط بما لا فكاك له بالتخييم دائم التحول الذي يشمل مدينة من الخيام وبناءات محاذية يتم احتلالها من قبل المحتجين. يمكن تقسيم حركية أوروميدان وتصاعدها الدرامي إلى أربع مراحل.

المرحلة الأولى: بداية الاحتجاجات:

خططت أوكرانيا والاتحاد الأوروبي لإمضاء اتفاقية شراكة في ٢٨-٢٩ تشرين الثاني – نوفمبر (٢٠١٣) خلال قمة «الشراكة الشرقية» في فيلنيوس. ولكن في خطوة بالغة المفاجأة للأوكرانيين أوقفت السلطات الأوكرانية الاستعدادات التي كانت تجري لإمضاء الاتفاقية. كان أول تجمع في الميدان يوم ٢٤ تشرين الثاني نوفمبر وحشد ما بين ٥٠ و ١٠٠ ألف فرد وهو التجمع الأكبر منذ الثورة البرتقالية سنة ٢٠٠٤. بدأ مناصرو الاتحاد الأوروبي في نصب الخيام في ساحة الاستقلال وظل العشرات هناك طوال الليل. وباعتبار أن كلمة ميدان تعني بالأوكرانية «ساحة» فإن الذين التحقوا والمقيمين الدائمين في مدينة الخيام صاروا يسمّون «أوروميدانيين».

المرحلة الثانية: الهجوم على المحتجين وتغير ملامحهم:

في الرابعة صباحا من يوم ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر استخدم المئات من عناصر فرقة الشرطة الخاصة المسماة بيركت (Berkut) (النسر الذهبي) القوة لتفريق مناصري الاندماج مع أوروبا وعلى الخصوص الشباب المتجمّع في الميدان. كان ذلك أكثر من مجرد رفت من الساحة حيث تم ركل المحتجين وضربهم بالهراوات ثم لوحقوا على طول شارع كريشاتيك الرئيسي والأنهج المرتبطة به وصولا إلى كاتدرائية القديس ميشال حيث فتح الرهبان البوابات وأخفوا الطلاب الهاربين.

تسببت هذه الأحداث في غضب الجمهور ونتيجة لذلك حل بالميدان وبالأنهج المحيطة حشد قياسي من المحتجين قدروا بما بين ٧٠٠ ألف ومليون شخص يوم السبت اللاحق (٨ كانون الأول ديسمبر) آتين لا من كييف فحسب بل وكذلك من المناطق المجاورة والغربية منها خاصة. من حلّ بالميدان وما كانت مطالبهم؟ موّلت مؤسّسة مبادرات ديمقراطية تحقيقا حول المحتجين أنجزه معهد كييف الدولي لعلم الاجتماع خلال نهاية الأسبوع الموافقة ل ٧ إلى ٨ كانون الأول ديسمبر. أنجزنا ١٠٣٧ مقابلة مباشرة أما التحقيق الموالي فقد أنجز يوم ٢٠ كانون الأول ديسمبر ، وكان يوم عمل، ولم يشمل إلا محتلّي مخيّم الميدان.

من الضروري أن نقول بضع كلمات حول المنهجية التي استخدمناها. سرعان ما استنتجنا أن تجربتنا في السبر وفي استجوابات الشارع لم تكن ذات كبير فائدة في هذا السياق دائم التغير الذي كان فيه المقيمون الدائمون في الميدان يراوح بين ٥ و ٢٠ ألفا ولكنه كان يمكن أن يبلغ ١٠٠ ألف في مظاهرة الأحد. وعليه كانت منهجيتنا المعتادة والمصممة لسياق مستقر تتطلب تحويرات. حددت تقنية تحديد عينتنا قطاعات في الميدان (بما في ذلك المباني المحتلة) وانتخبنا عشوائيا مستجوبين من كل واحد منها مقدرين النتائج على أساس الأعداد المرجّحة في كل قطاع، ومع محتلي المباني استخدمت طريقة السبر العادية أي استجواب من كانوا يغادرون المبنى بين كل فترة وفترة. بالنسبة إلى الميدان حددنا عددا من نقاط الاستجواب على الساحة ورسمنا حوالي كل مستجوِب خطا على بعد ثلاثة أمتار وكان كل من يلج داخله يُستجوَب. على أن الخطوط لم تكن عمليا مرئية ولذلك عمد المستجوِبون إلى اختلاق خط وهمي بينهم وبين شيء بارز في محيطهم. عاين المراقبون الاستجوابات لدى إجرائها وكان كل موقع استجواب يصوّر من الأعلى وذلك لتقدير عدد الأشخاص في القطاع المعني ومن أجل التمكن من تقدير النتائج.

كان الدافعان اللذان قادا الناس إلى الميدان هما الضرب الوحشي الذي تعرض له المحتجون خلال ليلة ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر (٧٠ ٪) ورفض يانوكوفيتش إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (٥٤ ٪) يليهما تغيير بنية الحكم في البلاد (٣٩ ٪). عبّر مستجوبو الميدان على المطالب التالية: إطلاق سراح المحتجين الموقوفين وإيقاف القمع (٨٢ ٪)، استقالة الحكومة (٨٠ ٪) استقالة ياكونوفيتش تعقبها انتخابات رئاسية مبكرة (٧٥ ٪)، وإمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (٧١ ٪)، البدء بتحقيقات جنائية وملاحقات للمسؤولين عن العنف المقترف ضد محتجي الميدان (٥٨ ٪). اختصارا، يمكن القول أن المطالب الرئيسة ركزت على قضايا العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وهو ما دعا الصحفيين إلى تسمية الاحتجاجات ب»ثورة الاحترام».

في مقارنة بين المقيمين الدائمين في مخيم الميدان والملتحقين به لاحظنا غلبة واضحة للآتين من خارج كييف بالنسبة إلى الأولين (٨١ ٪) فيما كان الثانون على الغالب من سكانها (٥٧ ٪). في صفوف غير المقيمين غلب المحتجون الآتون من أوكرانيا الغربية على الميدانيين (٥٢ ٪ من الملتحقين و٤٢ ٪ من المخيمين) وهو ما يشير إلى وجود نسبة أعلى بقليل من المناطق الأخرى داخل المخيم. كان مستوى التعليم لدى الملتحقين عاليا جدا: كان من مروا بالتعليم الجامعي ينسبة ٦٤ ٪ فيما كان ذوو التعليم الجامعي غير المكتمل في حدود ١٣ ٪. في صفوف المقيمين كان ما يعادل ٦٠ ٪ منهم مهنيين ومقاولين ومتصرفين. بعبارة أخرى كان أغلب المشاركين من الملتحقين من الطبقات المتوسطة. ولكن في المخيمات كانت نسبة المهنيين أقل من نصف المشاركين وكان حاملو الشهادات الجامعية يعدون أقل من ٥٠ ٪ من المحتلين.

المرحلة الثالثة: تجذّر الميدان

استمر الميدان أسبوعا بعد آخر ولكن مطالبه لم تتحقق وكان الناشطون معرضين للإيقاف على الدّوام. صار المحتجون الذين كانوا يحيون في مخيمات ذات درجات حرارة تعادل ١٠ تحت الصفر أكثر تجذرا. يوم ١٦ كانون الثاني جانفي، صادق البرلمان على قوانين بالغة القسوة صعدت بوضوح من العقوبات على الاحتجاج (قال عنها الصحفيون أنها «دكتاتورية»). ساور الغضب البالغ المحتجين بسبب هذه القوانين فنظموا مسيرة من الميدان إلى البرلمان أوقفتها الشرطة. خلال المواجهات التي حدثت حوالي المتاريس التي انتصبت في شارع غراشيفسكوفو أصيبت جموع من الناس بجراح وقتل العديد. وفضلا عن ذلك قاد مندسون المحتجين إلى الغابات حيث برحوهم ضربا ووجد أحد الناشطين ميتا فيما اختفى العديدون.

يوم ٣ شباط فيفري أعاد معهد علم الاجتماع بمعية مبادرات ديمقراطية كرة أخرى التحقيق في الميدان (حيث كان السابق قد أنجز يوم ٢٠ كانون الأول ديسمبر). خلال مدة الشهر ونصف هذه تحول ميدان المخيم إلى مخيم عسكري وسمي «ميدان ستش» (تحيل ستش على مخيم زابورزيان القوزاقيين الذين يرمزون إلى الاستقلال الأكراني). وتزايد القسم الذي كان مستعدا لأشكال أكثر نضالية في الاحتجاج جيث تزايد عدد الموافقين على محاصرة المباني الحكومية من ٣٨ ٪ إلى ٥٦ ٪ وتزايد من كانوا موافقين على احتلال المباني من ١٩ ٪ إلى ٤١ ٪ وتزايد الموافقون على تأسيس بنى سلطة وتشكيلات عسكرية موازية من ٣١ ٪ إلى ٥٠ ٪ فيما أشارت أسبار الآراء الوطنية والأخبار اليومية إلى تجذر المواقف على امتداد البلاد. اختلفت المواقف من الميدان حسب الجهات. إذ أظهر تحقيق أجراه

› مع أية جهة تتعاطف في النزاع الجاري في أكرانيا:

النسبة المئوية لمساندة	الجهات				
	كل أوكرانيا	الغرب	الوسط	الجنوب	الشرق
الحكومة وياتوكوفيتش	23	3	11	32	52
المحتجين	40	80	51	20	8
لا أحد من الطرفين	32	13	33	42	39
اختيار غير محدد	5	4	6	7	1

معهد علم الاجتماع في ما بين ٨ و ١٨ شباط فيفري على كل جهات أوكرانيا بما في ذلك القرم (٢٠٣٢ استجوابا مباشرا) أن ٤٠ ٪ من الساكنة الجملية للبلاد تساند الميدان ولكن ذلك راوح بين ٨ ٪ في الشرق إلى ٨٠ ٪ في الغرب.

المرحلة الرابعة: القمع العنيف وانتصار الميدان:

في ١٨ شباط فيفري تصاعدت حدة الوضعية مع تواصل التحضير للهجوم على الميدان. حوصر الميدان بقوات الشرطة وانتقل القناصة إلى أعلى المباني المحتلة وبدأت المواجهات التي تواصلت طوال ١٩ و ٢٠ شباط فيفري باستثناء بعض الانقطاعات. استخدمت أسلحة الهجوم من كلا الجانبين وخلال هذه الأيام الثلاثة قتل أكثر من ١٠٠ محتج أو ماتوا جراء جراحهم مع خمسة من ضباط البركت. وزيادة على ذلك جرح أكثر من ١٥٠٠ وفقد ما قد يتجاوز ٣٠٠ من دون أي اثر. كانت تلك صدمة أصابت البلد وفي الجلسة البرلمانية ليوم ٢١ شباط فيفري ساند عدد من أعضاء الحزب الحاكم المعارضة وصوت البرلمان على سحب كل المليشيات وإعادتها إلى ثكناتها.

في نفس الوقت وبحضور ممثلين عن بولونيا وألمانيا وفرنسا وروسيا أمضى الرئيس يانوكوفيتش على اتفاقية مع المعارضة لإنهاء الأزمة، ولكنه اختفى في مساء نفس ذلك اليوم وكانت محاولات لاعتراضه وإيقافه ولكنه نجح في الهرب إلى روسيا. وشكل البرلمان حكومة جديدة وأعلن عن انتخابات رئاسية جديدة، وانسجاما مع ما ينص عليه الدستور تولى سبيكر منصب الرئيس مؤقتا وبهذه الطريقة مرت السلطة إلى أياد أخرى في أكرانيا.

وصل إلى هيئة تحرير المجلة يوم ٩ آذار مارس ٢٠١٤.

>الثورة لم تبدأ بعد

بقلم فولوديمير إيشونكو (Volodymyr Ishchenko) جامعة كييف موهيلا
الآكاديمية الوطنية، والرئيس المنتدب لمركز البحوث في المجتمع، كييف، أوكرانيا

ميدان يتحول إلى العنف الجماعي بعد تمرير البرلمان قوانين قمعية تقيد

اعتبارا إلى أن الأحداث في أوكرانيا لا تزال تتطور بسرعة يقودها مناصرو «الانفصال» في المناطق الشرقية والجنوبية، والتدخل العسكري الروسي في القرم فإن أية محاولة للتعميم النظري محكوم عليها بأن تظل ظرفية، مع أن حكم الرئيس يانوكوفيتش أطيح به فيما تبدو الحكومة الجديدة ناجعة إلى هذا الحد أو ذاك حيث سيطرت على أغلب مناطق التراب الأوكراني وأعلنت الإصلاحات السياسية والاقتصادية الأولى.

نعت العديد من المحلّلين والنشطاء الأحداث ب»الثورة»، «الوطنية»، «الديمقراطية»، «المعادية للاستعمار» أو «البرجوازية». ما يبدو مؤكدا أن ما حدث في أوكرانيا هو انتفاضة قسم من الأوكرانيين (متمركزين رئيسيا في المناطق الغربية والوسطى مع شيء من الدعم يقلّ أو يكثر في المناطق الشرقية والجنوبية) تحت قيادة ضعيفة يتواتر التشكيك فيها تؤمنها الأحزاب البرلمانية، وهي انتفاضة أنتجت (في مراحلها الأخيرة) مصادمة عنيفة بين قوات البوليس والمجموعات شبه العسكرية.

<<

أسفرت النتيجة عن تغيير للنخب الحاكمة على الرغم من أن البعض من علماء السياسة يعتبرون[٧] أن ذلك كاف لاعتباره ثورة على «نمط تيللي»، إلا أن تغيير النخب الناتج عن تجنّد شعبي لا يمثل موضع الاهتمام بالثورات وبدلا عن ذلك نحن ننتظر عادة ونأمل في نوع من التغيير المؤسسي والبنيوي الممكن. فهل يأتي التمرد بتغيير بعيد الأثر في الوضع الطبقي أو الاجتماعي الاقتصادي في أوكرانيا؟ القامات القيادية للاقتصاد لا تزال تحت سيطرة نفس «الأوليغارشيات» القديمة تلك المجموعات المالية والصناعية ذات الارتباط اللصيق بالدولة، بل هم الآن يتحكمون به بجلاء أكبر عبر الحكومة المحلية والمركزية. ويبدو أن «ملك الشوكولاطة» الأوكراني بيترو بوروشنكو (Petro Poroshenko) الذي عمل في حكومتي يوشنكو ويانكوفيتش، هو الأقرب إلى الفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة. في محاولة من الحكومة الجديدة لشرعنة حكمها في ما يعتبر الآن مناطق معارضة ولتعزيز الوحدة الوطنية في وجه التدخل الروسي نصّبت بعضا من أثرى أثرياء البلد (إيفان كولومويسكي، سيرغي تاروتا) حكاما جهويين في المناطق الشرقية من أوكرانيا.

الظرفية السياسية بصدد التحول إلى ظرفية أكثر تعددية ولكن ذلك لا يعني بالضرورة وجود مؤسسات أكثر ديمقراطية بالضرورة. لقد تم بالفعل إيقاف احتكار السلطة بين أيدي «عائلة» يانوكوفيتش لفائدة حكم أوليغارشي أكثر جماعية، وعلى الرغم من أن دستور ٢٠٠٤ الجديد أعطى سلطة أكبر للبرلمان مقللا من سلطة الرئيس فليس من اليسير نعته بالديمقراطي إذ سيتم تنظيم الانتخابات البرلمانية على قاعدة التمثيل النسبي فحسب عبر التصويت على قائمات حزبية فيما لا يقترح الدستور أية آلية للرقابة على من سيكون ضمن تلك القائمات (من خلال الانتخابات التمهيدية مثلا). لقيادة الحزب على الأغلب سلطة غير محدودة في تشكيل القوائم الحزبية مع احتفاظها بالحق في رفت النواب البرلمانيين المنشقين من الفرق البرلمانية فيخسرون في هذه الحالة آليا نيابتهم. من الممكن أن تقود قواعد السيطرة البرلمانية إلى تكرار لكارثة ١٦ كانون الثاني جانفي ٢٠١٤ حيث سارع البرلمان بإجراءات خارقة للدستور وصادق على عشر قوانين حجمت من حرية التعبير والتجمهر السلمي.

تمثل شفافية ممارسة الحكم السياسي ومكافحة الفساد واحدا من المطالب التي نادت بها حركة الميدان وواحدة من المشاكل الكبرى التي جلبت الناس إلى الشوارع وواحدة من القضايا التي تحتل موقع المركز من مخطط عمل الحكومة الجديد. ليس بالإمكان تجاهل هذه القضية على الرغم من كونها صارت شائعة الاستعمال لدى النيوليبراليين. يمكن أن يمثل تركيز مؤسسات شكلية فعلية وشفافة عوضا عن السيرورات اللاشكلية التي تحابي القلة القريبة من نخبة السلطة تقدما تحديثيا كبيرا بالنسبة إلى أوكرانيا. ولكن من المشكوك فيه أن تكون هذه القضايا قابلة للمعالجة من دون تحد حقيقي للامساواة والفقر في المجتمع الأوكراني. لم نر إلى حد الآن إلا العكس، ذلك أن الحكومة قد أعلنت جاهزيتها الكاملة للقبول بأي إجراء تقشفي يطلبه صندوق النقد الدولي بوصفه شرطا لمنح قروضه الكريهة ومن ثم مزيد تأكيد اللامساواة الاقتصادية. بل إن أيّة حركة في اتجاه شفافية أكبر في أنشطة الدوائر الحكومية العليا لن تكون مدعومة من قبل الأوليغارشيين الذين يستندون إلى كل أنواع منافع الدولة غير الرسمية من أجل الحفاظ على امتيازهم التنافسي في سياق رأسمالية أوكرانيا الطرفية. ضمن تنافس مفتوح مع الشركات الأوروبية في منطقة التبادل الحر ستكون الحمائية الانتقائية والنفاذ إلى الموارد الحكومية أكثر أهمية. المنافسة الدولية هي العامل الأهم في تحجيم توسع رأس المال الوطني الأوكراني، وهو ما يبيّن أهمية حماية الدولة التي تواجه هي ذاتها ضغوطا تنافسية يسلّطها عليها الاتحاد الأوروبي وروسيا. للمفارقة، يبدو أن ثورة أوكرانيا «المعادية للاستعمار» بصدد تعميق تبعية البلد الاقتصادية.

في سياق المساندة الدولية بدا العنف ناجعا في مواجهة توتر يانوكوفيتش ولكنه كان ردعا متضاربا[٨] إذ كانت له آثار مؤذية ومن بينها المسار التصاعدي الذي يشهده تحالف «القطاع اليميني»، بما فيه المجموعات النازية المعلنة، ذاك الذي صعّدته احتجاجات الميدان من مركزه الهامشي إلى المركز وصار في غضون ثلاثة أشهر عاملا مؤثرا في السياسة الأوكرانية. على أنه لا يمكن نعت هذه الاحتجاجات بكونها «انقلابا فاشيا» مثلما تصوره وسائط الإعلام الروسية وبعض التحاليل اليسارية إذ يقتضي ذلك استحواذا من فوق على السلطة مسلحا ومنظما وهو ما لا يتناسب مع مجرى الأحداث الأوكرانية. لم يكن القطاع اليميني وحركة الميدان إلا بالكاد تحت سيطرة الأحزاب السياسية التي وصلت إلى الحكم، فيما كانت له أسلحة (استحوذ عليها من مراكز الشرطة) وغنم البعض من التأييد الشعبي وكأنّ عناصره أبطال تمرد شعبي ناجح. ومثلما كان عليه الأمر في ثورات الماضي الكبرى كان التدخل الأجنبي عاملا حاسما حتى في اختصار مثل هذا التحرّر الضّعيف الممكن الذي وجد في الميدان حيث ركنت المشاعر القومية المتصاعدة إلى الوراء الرقابة على الحكومة وعددا آخر من الأجندات الاجتماعية. عليه يمكن للتمرد الاجتماعي الاقتصادي أن يقوم مجددا ولكنه سيكون هذه المرة على إجراءات الحكومة التقشفية وحكم أوليغارشيتها المفضوح وسيكون ربما تحت قيادة اليمين المتطرف الشعبوي لا اليسار الجديد الأكثر ضعفا بكثير. بصفته تلك لن ترك التمرد كثيرا من الفرص لتطوير حركة وطنية شاملة ضرورية جدا في بلد منقسم ثقافيا وسيكون بالتأكيد دافعا لديناميات تفكك الدولة من دون أن يؤدّي إلى تحوّل اجتماعي.

وصل إلى هيئة تحرير المجلة في ٩ آذار مارس ٢٠١٤

[٧] http://www.psa.ac.uk/insight-plus/blog/ukraine%E2%80%99s-euromaidan-tillyan-revolution-can-lead-second-crimean-war

[٨] http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2014/02/26/why-ukraines-yanukovych-fell-but-so-many-analysts-including-me-predicted-he-would-survive/

>تغيير التنمية الإنسانية

بقلم يوان تسي لين (Yuan Tseh Lee) رئيس المجلس الدولي للعلم (م د ع)
والرئيس السابق لآكاديمية سينيكان تايوان، وأندرو وي شيه يانغ (Andrew Wei-Chih Yang) المساعد الخاص لرئيس م د ع

خلال اجتماع تمّ منذ بضع سنوات كنا نناقش الحاجة إلى كبح التنمية بهدف التوقي من التغير المناخي الخطر عندما قال زميل أفريقي:» لا. شعوبنا فقيرة. علينا أن نخوض التنمية، وإذا ما كان ذلك يعني تدمير الأرض فلنمت جميعا سويا».

تركت الكلمات أثرا بالغا، وعلى قدر عدم موافقتنا على الموت سويا كانت الكلمات تنقل لنا حقيقة: يستحق فقراء العالم وجوعاه حياة كريمة، كل إنسان يستحقها وما من سبيل لإنكار لاعدالة عالم ليس لـ ١,٣ مليار من سكانه كهرباء ويعيش فيه ٢,٥ مليار بأقل من دولارين اثنين في اليوم فيما يستهلك الأكثر غنى الكثير.

ما من شك أنهم يستهلكون الكثير الكثير فالبشرية قاطبة اليوم تلتهم موارد بقدر يساوي ٥٠ ٪ أكثر مما تنتجه الأرض كل عام[٩]. سنة ٢٠١٢ أطلقت ١٠٥ من آكاديميات العلوم في العالم تحذيرا صارما مفاده أن الاستهلاك المفرط والاكتظاظ السكاني يرهقان العالم[١٠]. إذا ما تمادينا في ما نحن فيه فإن العلم يتنبأ بأن العالم ستزيد حرارته بأربع درجات على الأقل خلال هذا القرن. سيتغير المناخ وستموت أنواع من الكائنات بالجملة وستتسبب الكوارث في تهجير مئات الملايين[١١]. تلك هي ورطة القرن الواحد والعشرين: كوكب ذو موارد محدودة وقدرة محدودة على امتصاص أثر الأفعال البشرية، به نحو ٧ مليارات نسمة يفرطون في استخدام الموارد بما يخلفه ذلك من آثار فضلا عن أن ٢,٥ مليار يستحقون أكثر بكثير مما يحصلون عليه وربما لحق بهم ملياران آخران في أفق ٢٠٥٠.

كيف يمكن لكل إنسان أن يحيا حياة جيدة ولكن من دون أن يدمر الأرض

إن الوثوق بأن طريقة التنمية الحالية يمكن أن تثمر حماقةٌ، بتعداد ٧ مليارات سيترك هذا المنوال الذي يبجّل الاستهلاك والنمو مليارات من البشر معدمين والبيئة مدمّرة وفي حدود ٩ إلى ١٠ مليار سيتم تدمير الكون وكل ما يمكن أن يمت بصلة لرعاية البشر.

علينا أن نجد طريقا أخرى

فرصتنا الوحيدة التي يمكن أن تمكننا من أن نعطي لكل واحد على الأرض حياة كريمة ضمن حدود ما يمكن للكون أن يوفره هي التغيير الكامل لطريقة التنمية. لن يكفي لا التقدم التدريجي ولا محاولات الإصلاح المتدرجة، التغيير الشامل هو الواجب. يمكن لكم أن تسألوا: كيف تبدو هذه التنمية المحوّرة والمستدامة بحق؟ ستتخذ على الأرجح العديد من الأشكال التي ستتولد من إبداعات الناس وترددهم، ولكن يتوجب عليها أن تحقق ثلاثة من الأهداف:

- على التنمية المستدامة أن تحفظ الأرض وقدرتها على تحمّل الحياة لأن الأجيال الحالية و المستقبلية مرتهنة بها[١٢].

- على التنمية المستدامة أن تضع حدا للنمو وعلى الأخص للتّزايد السكّاني ولنمو الاستهلاك لأن النمو اللامتناهي مستحيل على كوكب متناه.

- على التنمية المستدامة أن تكون عادلة إذ من دون العدالة يكون من العسير تطوير ملكية في معنى «هذا كوكبنا نحن أيضا ونحن وكلاؤه».

اختصارا يتعلق أمر التنمية المستدامة بالمزاوجة بين احتياجات أجيال الحاضر وأجيال المستقبل بعدل وضمن حدود الأرض.

٩ Global Footprint Network: http://www.footprintnetwork.org/en/index.php/GFN/

١٠ Inter-Academy Panel, Statement on Population and Consumption: http://www.interacademies.net/10878/19191.aspx

١١ The World Bank, Turn Down the Heat: http://climatechange.worldbank.org/sites/default/files/Turn_Down_the_heat_Why_a_4_degree_centrigrade_warmer_world_must_be_avoided.pdf

١٢ Griggs D. et al., "Policy: Sustainable development goals for people and planet", Nature 495, pp. 305-307, 21 March 2013: http://www.nature.com/nature/journal/v495/n7441/full/495305a.html

كيف يمكن لعلماء الاجتماع (ولكل العلماء الاجتماعيين) أن يساهموا

في الواقع يتمثل السؤال الحقيقي في: كيف لا يتمكنون من ذلك؟ جذر الأزمة لم ينجم عن طبيعيات شحيحة بل عن تنمية بشرية غير مستدامة وعن مؤسساتها وسلوكاتها وقيمها. بعبارة أخرى تشن المعارك الكبرى لاستدامة التنمية على أرض العلم الاجتماعي.

بإمكانكم أن تسألوا «ما شأن العلم الطبيعي والتكنولوجيا؟»، والحقيقة أنهما حاسمان في الدفع بنا نحو مجتمع به انبعاثات كربون أقل ولكن لا يمكنهما أن يكفيا. الواقع أن العلم والتكنولوجيا كثيرا ما كانا قوة كبيرة سمحت باستغلال الموارد والاستهلاك والنمو لأن هذه كانت أحلام الشعوب والأمم لا الحفاظ على البيئة. ما دامت الأمم لا تزال تحلم بالنمو اللانهائي والاستهلاك فحتى «التكنولوجيا الخضراء» سيتم توظيفها من أجل بلوغ هذه الغايات بعيدا عما يمكن للأرض أن تتحمله.

ولكن إذا ما تمكنا من تحويل هذه الأحلام والقيم والسلوكات والمؤسسات المرتبطة بها فإننا عندها نحوّل الغايات الحقيقية التي من أجلها تستخدم التكنولوجيا. ليست العلوم الاجتماعية مناسبة فحسب لمثل هذا التغيير بل هي قطب الرحى فيه وقائمة مجالات التدخل المحتملة طويلة منها هذه المجالات الثلاث:

١- تصورنا «للتنمية» و«للحاجات»: لا يحدد التعريف السائد للتنمية المستدامة، الذي جاءت به لجنة برنتلند (Brundtland) سنة ١٩٨٧ معنى «التنمية» ومعنى «الحاجات». ما الذي نعنيه بالتنمية: أسلوب حياة غربي باذخ أم حياة كفاف سعيدة؟ وما الحاجات البشرية؟ يمكن لشخص نائم أن يداوم الحياة إذا ما زوّد بصفة مستقرة ب١٠٠ واط من الكهرباء في حين يستهلك الأمريكي في المعدل ١٠ آلاف واط فيما تقترح مبادرة سويسرية الرقم ٢٠٠٠. ما المناسب من كل هذه المعطيات؟ من الواضح أن هذه أسئلة معقدة ولكن عدم الإجابة عليها يعني أن «لاشيء على ما يرام» بما في ذلك مقادير النفايات الخانقة. من المؤكد أن بإمكان علماء الاجتماع والاقتصاد والتاريخ والنفس وآخرين أن يقدموا من خلال جهد جماعي أفكارا أكثر معقولية.

٢- عدد السكان: ٩ إلى ١٠ مليار في حدود ٢٠٥٠ تقدير يجول في أرجاء لعالم إلى الحد الذي يمكن لنا أن نعتقد في أنه سيكون واقعا أكثر من كونه ترجيحا. ولكن عدد السكان ليس قَدَرا إنه يتشكل بأثر بالغ من المعايير الاجتماعية والاقتصاديات وأمن الوالدين والتدخلات السياسية التي تجعل منه مجالا مناسبا للتدخلات العلمية الاجتماعية.

٣- التعاون الكوني: تبين بوضوح أن نظام الحوكمة عندنا، وهو المستند إلى الأمة، غير مناسب إزاء التغير المناخي الذي يمثل خطرا كونيا. نحن نحتاج إلى مؤسسات كونية أعلى وقد حل أوان الاستثمار في ذلك جديا وتطبيق كنز المعرفة العلمية الاجتماعية العملية في هندسة المؤسسات.

إمكانيات علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية في تعزيز تغيير التنمية الإنسانية غير محدودة ولكننا من دون تحويل تلك الإمكانات إلى فعل حقيقي لن نكون قد غيرنا الكثير. ومن الأفضل لنا أن نبدأ حيث يظهر العلم أنه ربما نتأخر أكثر مما يجب ما لم نبدأ بالابتعاد عن التنمية غير المستدامة خلال هذا العقد. كيف يكون حكم أجيال المستقبل علينا حينها؟

بالعودة إلى الاجتماع الذي تم منذ سنتين يبدو أننا لم نكن على خلاف حقا، بل كنا متحدين كلنا بأمل في نوع آخر من التنمية أكثر عدلا واستواء ضمن حدود كوكبنا.

>التغير المناخي:

قدرنا مرتبط بالسوق

بقلم هربرت دوسينا (Herbert Docena)، جامعة كاليفورنيا، بركلي، الولايات المتحدة الأمريكية

باعتبار استمرار انبعاثات الغازات الدفيئة (هي غازات يحتويها الغلاف الجوي وتتميز بالقدرة على امتصاص الأشعة التي تنبعث من الأرض فتقلّل من انتقال الحرارة من الأرض إلى الفضاء فينجر عنه تصاعد في حرارة جو الأرض وهو ما يسمى بظاهرة الاحتباس الحراري - المترجم) في التحليق بعد أكثر من عشرين سنة من المفاوضات في إطار الأمم المتحدة لا يزال قادة العالم يعتمدون أكثر على السوق لتنقذنا من كارثة ارتفاع الحرارة بأربع درجات. ولكن تحالفا من الحكومات والحركات الاجتماعية يواصل المقاومة. يقدم هربرت دوسينا تقريرا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي الذي انعقد في وارسو من ١١ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣.

مسيرة الحركات الاجتماعية في شوارع وارسو، بولندا، في مؤتمر تغير المناخ في الأمم المتحدة.

للسنة الثانية على التوالي ضرب إعصار هائل الفيليبين عشية مؤتمر الأمم المتحدة السنوي حول التغير المناخي. في نظر المندوبين الملتئم اجتماعهم في وارسو وفي نظر غيرهم ممن كانوا في بلدانهم كان ذلك إضافة أخرى للكم الهائل من العلامات على أن التغيّر المناخي ليس حادثا فحسب بل وكذلك على أن من ساهموا فيه بأقل درجة هم من يتلقون أعتى ضرباته.

وفضلا عن ذلك عزّز هايان وكذا حوادث مناخية قصوى أخرى الاستنتاج الذي نطق به العديدون في وارسو والقائل إن مفاوضات الأمم المتحدة هذه قد وقعت بعد في «فشلها الخائب» مثلما عبّر عن ذلك أحد المندوبين. بدلا من تغيير اتجاهها تواصل المفاوضات حملنا على طريق أكثر خطورة. أكثر فأكثر، تميل حكومات البلدان المصنعة التي تبدو أقل انقساما إلى التعويل على السوق لحل المشاكل ولكن حركة كونية تجمع الحكومات والحركات الاجتماعية ذات أهداف متباينة تواصل المقاومة وتدفع نحو اتجاه مختلف.

مسألة مسؤولية:

كان اجتماع وارسو الأخير في الاجتماعات متواترة الكثافة التي تعقدها حكومات العالم منذ التقائها في ستوكهولم سنة ١٩٧٢ لمناقشة الأزمة المناخية الكونية. أمضت الحكومات سنة ١٩٩٢ معاهدة «لتثبيت

<<

«جمهرة غير رسمية» بين مفاوضي تغير المناخ، لصياغة الحل الوسط النهائي.

تركّز الغازات الدفيئة بحيث يتم تفادي التضارب بين الخصائص الجينية للإنسان والنظام المناخي». على أن مثل هذه المهمة الواضحة أثبتت أنّها أكثر تثبيطا للعزائم إذ تتطلب ما لا يقل عن تغيرات مترابطة في كيفية عيشنا انطلاقا من تغيير فوانيس الإضاءة وصولا إلى إعادة تصميم بنى الطاقة الوطنية وانتهاء باستبدال الرأسمالية برمتها مثلما يلح على ذلك البعض. مثلها مثل كل التغييرات من المؤكد أن تصدم هذه البعض وأن تفيد البعض الآخر. ومع ذلك كان هناك اتفاق على كيفية التصرف: البلدان المصنّعة مجبرة حسب معاهدة ١٩٩٢ على أن «تبادر إلى تزعم» قطع الانبعاثات. ولكن وبسبب عدم كفاية الجهود التي ستبذلها البلدان النامية فإنها ستكون هي أيضا مطالبة بالانخراط في ذلك ويحتاج من يقع عليه واجب القيام به إلى موارد وتكنولوجيات من البلدان المصنّعة. وبسبب كونها أكثر هشاشة ولكنها تحتكم على موارد أقل لمعالجة التغير المناخي فإن تلك البلدان تحتاج إلى المساعدة على التأقلم والتعامل مع آثاره.

تبين أن الأمر أكثر عسرا إذ كانت تكمن تحت التوافق الأساسي نزاعات ضمنية وأكثر عمقا بين أطراف غير متساوية حول توزيع التكاليف والمنافع بل وكذلك حول معنى ما يقوم به الناس ومكونات علاقتهم ببعضهم البعض، ونزاعات حول نوعية البشر التي هم عليها ونوعية المعاملة التي يستحقونها من الآخرين. خشية من أن يؤول الأمر إلى تحمّلها أعباء حل مشكل لم تتسبب فيه ولا استفادت منه أصرت البلدان النامية على أن البلدان الغنية «مسؤولة أخلاقيا» على القيام بما يجب القيام به لأنها «مسؤولة تاريخيا» عن انبعاث أكثر كثافة للغازات في الجو ولأنها من خلال سيرورة تصنيعها زادت ثراء على ثراء. على البلدان المصنعة أن تلتزم بل وأن تدان لا أن تحفّز أو أن يكتفى بدعوتها فحسب للقيام بما يجب القيام به.

رفض ذلك بغضب كل من حاورتُ من مفاوضي البلدان المصنعة تقريبا معتبرين أن ليس عليهم مسؤولية أعمال ليسوا على دراية بآثارها، وإن كان عليهم بذل المزيد من الجهد الآن فليس ذلك إلا لأنهم أكثر قدرة على القيادة أو تكرما منهم لا لأنهم مذنبون. ليسوا من بين من يتوجب عقابهم بل هم حقيقون بالتشجيع.

مسألة تنمية

تتمثل المسائل ذات التعقيد الأكبر في تداخل هذه الصراعات حول المسؤوليات الأخلاقية والهرميات مع الصراعات حول ما إذا كان من الأفضل استدامة النمو أو إنعاشه أو حتى ما إذا كان من الواجب أن يكون هذا هو الهدف الأول في سياق من الركود الاقتصادي طويل الأمد.

خلال السنوات ١٩٧٠، وفي إجابتهم على الانشغالات المتصاعدة حول البيئة وعلى التزايد السريع للحركات البيئية الشعبية الراديكالية التي تدين مسؤولية الرأسمالية في هذا الصددن وضع مسؤولو بلدان

>>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخبراؤها والأمم المتحدة والبنك الدولي والمجموعات البيئية والشركات مفهوم «التنمية المستدامة» والتفوا حوله بما يعني أن ليس على حل الأزمة الكونية البيئية أن يعوق التراكم بل هو مرتهن بالنمو المتّصل بل يمكن أن يساهم فيه.

مذاك صار المفهوم في مقام التبرير والمشروع البديهيين لدى العديد من الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف ومجموعات «المجتمع المدني». كل ما نحن في حاجة إليه حسب رأيهم جميعا «تصرف بيئي كوني» أفضل أو مزيد من التعديل في كيفية استخدام الطبيعة ولكنهم اختلفوا في ما يمكن أن يقتضيه ذلك. في القطب الأول كانت الولايات المتحدة الأمريكية متزعمة للدعوة إلى تعديل أكثر انخراطا في النيوليبرالية حيث يتوجب التعويل على السوق لا على سلطة أممية عليا ما في تعديل نفاذنا إلى الطبيعة، ولا يمكن أن نزيد على مطالبة البلدان بأن «تتعهد» بتحديد تلقائي لأهداف التخفيض من الانبعاثات التي تراها. ما من حدود قصوى ودنيا يمكن أن توضع والوعد بمغانم أعلى هو ما يتوجب أن يستحث الرأسماليين على الاستعاضة بالطاقة الخضراء عن الطاقة الملوثة أو على الاستثمار في مشاريع أوسع للتكنولوجيا النظيفة.

في القطب الآخر كان الاتحاد الأوربي مدفوعا نحو ما يشبه التعديل الاشتراكي الديمقراطي حيث يكون على الدول المتظافرة الأفعال أن تضطلع بدور أكثر مباشرة ونشاطا في تأكيد التخفيض من الانبعاثات وتوجيه تدفقات رؤوس الأموال نحو تكنولوجيا أكثر نظافة وما إلى ذلك. في صفوف الرأسماليين كان الانقسام الرئيس بين من كانت مصالحهم مشدودة إلى الوقود المستخرج من باطن الأرض أو أنصار الرأسمالية «الرمادية» وأنصار الرأسمالية «الخضراء» أي أولئك الملتزمين باستخدام الطاقة المتجددة والمتاجرة في الفحم وكل فرص تحصيل المغانم التي أوجدها التغير المناخي. يجد الأولون أنفسهم أكثر راحة ضمن مقاربة الولايات المتحدة فيما ينزع الثانون إلى الاصطفاف خلف مقاربة الاتحاد الاوروبي ويجد آخرون ممن يستثمرون في كلا لوني الرأسمالية عناصر تدفعهم للموافقة على المقاربتين.

كانت كتلة البلدان النامية التي تضم ما يقارب ١٣٠ بلدا على الدوام أكثر تنوعا ولكنها توحدت على العموم خلف الدفع نحو وضع عدالة تعيد وضع توزيع المواقع في مركز الحلول ومن أجل مزيد من التعديل العقابي الذي تضطلع به الدولة (مثل فرض خطايا وضرائب) ومن أجل استتباع أوسع للأسواق على أساس مصالح المجتمع الكوني.

ولكن خلافات داخلية تظل قائمة حول الأهداف الأوسع حيث يبدو أن العديد ينخرطون في مشروع «التنمية المستدامة» الذي فصّله مسؤولو الشمال ومثقفوه فيما سعى آخرون إلى إعادة تعريفها في اتجاه يتجاوز مجرد استدامة التنمية الرأسمالية عبر الحفاظ على الطبيعة.

مساومة فاشلة

خلال السنوات الأولى من المفاوضات سرعان ما تم التخلي عن المقاربة النيوليبرالية الداعية إلى عدم اعتبار حد أقصى وعدم الالتزام تلك التي اقترحت دعمها الولايات المتحدة على أثر معارضة شديدة من الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية معا. ما ساد بدلا عن ذلك كان أهدافا ضمن السوق أو مساومة على صيغة « حد أقصى ومتاجرة» يسمح فيه للبلدان المصنعة بانبعاثات أقل مما كان لديها في ١٩٩٠ فيما ينتصب سوق للفحم يمكن لها فيها أن تبتاع تسهيلات إضافية. بالصيغة التي وضعت بها في بروتوكول كيوتو لسنة ١٩٩٧ بدت هذه التسوية للوهلة الأولى مقبولة من الولايات المتحدة ومجموعات البلدان النامية تحت قيادة الاتحاد الأوربي لأنها دمجت بين آليات السوق (ذات المظهر النيوليبرالي) والحد من الانبعاثات (وهو ما كان يرغب فيه معارضو النيوليبرالية) ولكنها قبلت كذلك لأنها عززت الادّعاء المشترك بالبراءة إذ على خلاف التعديل العقابي الذي دافعت عنه البلدان النامية لا يعيّن هذا التعديل المنبني على آليات السوق المعتدي الذي يتوجب تسليط العقوبة عليه.

على الرغم من معارضتها لآليات السوق وامتعاضها من الأهداف المتدنية أمضت البلدان النامية إذ تمّ على الأقل فرض الحدود القصوى الموضوعة قانونيا وكانت مستثناة منها ولكن لأنها وُعدت كذلك بتمويلات وتكنولوجيا من خلال السوق. ولكن تبين أن هذا كثير في نظر الولايات المتحدة التي انزعجت لا لوجود سقوف قصوى فحسب بل وكذلك للإعفاء الذي منح للبلدان النامية وهو الإعفاء الذي نُظر إليه لا على أنه تهديد لتنافسية الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل وعلى أنه مناقض لزعمها الأخلاقي أنها ليست أكثر مسؤولية من آخرين بحيث يتعيّن ألاّ تكون الإلزامات التي تقع عليهم مختلفة عمّا يقع على الآخرين. تبعا لذلك أنكرت الولايات المتحدة بروتوكول كيوتو فيما التزم به كل الباقين تقريبا.

بعد ما يزيد عن ١٠ سنوات من التطبيق لم تتوصل المساومة إلى إنجاز الكثير. تمكنت بعض الأطراف من أن تخفض من الانبعاثات لديها ولكن بفعل تراخي النمو العائد إلى الانكماش الاقتصادي ليس إلا أو بفعل تمكنها من ابتياع «تعويضات» أبخس ثمنا من خلال منفذ قانوني إلى سوق الكربون الآخذة بالانهيار. على الإجمال تزايدت الانبعاثات اليوم ب٦٠ إلى ٧٠ بالمائة عما كانت عليه عند بدء المفاوضات في السنوات ١٩٩٠ ولم يمر إلا القليل من التمويل والتكنولوجيا إلى البلدان النامية.

مع دوران المفاوضات في حلقات مفرغة خلال السنوات الأخيرة أمل العديدون في وارسو في أن يدفع الإعصار الأعنف في التاريخ على الأقل بالمفاوضات نحو اتجاهات جديدة. رافع كبير المفاوضين الفيليبنيين الذي ذرف دموعه مجددا أثناء الجلسة الافتتاحية قائلا « بإمكاننا أن نوقف هذا الجنون المناخي ها هنا».

الهرولة نحو الكارثة

بدلا من ذلك، ما تم هو أن المفاوضات واصلت السير منحدرة نحو سبيل سبق و أن تخلينا عنها. وعلى خلاف ما كان عندما رغبت المجموعات التي تقودها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كل في سلك

طريقه الخاصة بَدَوا هذه المرة بصدد الاقتراب من بعضهما. حتى الاتحاد الأوروبي اصطف وراء الولايات المتحدة أو على الأقل فشل في تقديم قطب بديل مميز مثلما كان عليه الأمر خلال السنوات ١٩٩٠. بالتخلي عن الحدود القصوى وتشجيع الاتجار في الكربون تتنكر حكومات البلدان الأكثر نموا للتسوية على أساس الحد الأقصى والمتاجرة لفائدة صفقة اللاّسقف والاكتفاء بالمتاجرة. أقل انقساما من أي وقت مضى، هي تتراجع عن المزيد من التعديل المباشر وتعول أكثر على السوق لجل أزمة المناخ.

على ما كان الأمر محل جدال خلال المفاوضات تتمثل الطريق إلى التقليل من الانبعاثات في «دفع» استثمارات القطاع الخاص في الطاقة الخضراء عبر تحديد «سعر» للطبيعة من خلال توسيع أسواق الكربون الوطنية والإقليمية والتشبيك بينها ومن خلال خلق «بيئة متكمنة» عبر سياسات الاستثمار والتعويضات الليبرالية وهي الأعمال التي تتطلب في النهاية من الدولة أفعالا ذات اتجاه «من فوق إلى تحت».

تتمثل المهمة بالنسبة إلى حكومات العالم كما أوضح ذلك المفاوض الكندي في وارسو في توجيه رسالة مفادها أن «التغير المناخي جيّد للأعمال». وباتباعهم منطق «التنمية المستدامة» يبدو أصحاب الأعمال كمن يستحق الترضية أو التهدئة بدلا عن أن يحاسب أو يعاقب إذا ما كان يراد منهم أن ينقذونا من أزمة المناخ. تعني الحوكمة من خلال السوق استئمانهم فعليا على مستقبل الكوكب الأرضي.

ولكن هذا الأمر انتهى إلى أن تمخض عن حل أكثر نيوليبرالية كما بدا للمعارضة المصدومة. فعلى الرغم من الانقسامات المتعاظمة في صفوف أغلب حكومات البلدان النامية والضغوط المسلطة عليها فإنها لا تزال متحدة في التأكيد على أن الدول لا الأسواق هي التي يتوجب عليها تأمين التخفيض الحاد من الانبعاثات وأن يتم تجنيد الموارد والتكنولوجيا. يمكن رد جزء من هذا الموقف الحازم على الأقل إلى ما بدا أنه تأثير متعاظم لحكومات يسارية أو ذات ميل يساري مثل فينزويلا وبوليفيا والإكوادور ودول أخرى ضمن الكتلة. وعلى الرغم من دفع مفاوضي هذه البلدان إلى الهامش وتعمد إسكاتهم أحيانا فإنهم قد اضطلعوا على ما يبدو بدور رائد في النجاح في إيقاف سعي البلدان المصنّعة بكل الوسائل نحو «أسواق كربون كونية مترابطة»، كما كانت على خط المواجهة من أجل «آليات اللاّ سوق» أو مقاربة على أساس الحدود القصوى لا المتاجرة للحد من الانبعاثات وهو تقريبا البديل الأكثر حبكا لحلول السوق الذي أدرج في المفاوضات.

يبدو «المجتمع المدني» متجها هو أيضا إلى اتفاق الرؤى، فقد خرجت ما يقرب من ٨٠٠ منظمة غير حكومية ونقابة وممثلي حركات اجتماعية، جذريين ومعتدلين، في مظاهرات للاحتجاج على الاتجاه الذي تتخذه الأمور. بدا كل هؤلاء كما لو أبطأوا من سرعة إلقاء مصير الكوكب بين أيدي رجال الأعمال. ولكن، ما لم تتمكن حكومات البلدان النامية والحركات الاجتماعية على امتداد العالم من ممارسة تأثير حقيقي في حكومات البلدان المصنعة، وما لم تتمكن الجماعة الدولية من ممارسة تأثير في كل من يصنع القرارات حول تحديد ما ينتج (حتى في البلدان النامية) وكميته أو موارد إنتاجه الطاقية فإن العالم اليوم يسير نحو ارتفاع حرارته بأربع درجات نحو عالم يعتبر فيه إعصار هاين وديعا مقارنة بما يمكن أن يحدث. نحن نحتاج إلى قوة أعظم بأسا من الأعاصير لتنجو بنا بعيدا عن هذا القَدَر.

>المأساة والتدمير

في التحضر الصيني

بقلم فايزهو زهو (Feizhou Zhou)، جامعة بيجين، الصين

مزارع يسقي حقله فيما يكمن مستقبله في شقق المدن الجديدة فى الصين.تغير المناخ، لصياغة الحل الوسط النهائي.

منذ العصور القديمة كان سهل شنغدو (Chengdu Plain) منطقة زراعية كثيفة السكان. سنة ٢٠٠٧ اختارت الحكومة المركزية مدينة شنغدو «منطقة رائدة في التنسيق بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية» بهدف تغيير العلاقة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. كان للإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها شنغدو آثار شارحة بالغة التأثير في مناطق أخرى حيث تمّت دراستها والتعلم منها واستنساخها منذ ٢٠٠٩. يتمثل الجزء الجوهري في مشروع شنغدو في تشجيع الفلاحين على الانتقال من القرى التقليدية التي لا تزال موطن سكن للجماعات إلى بنايات الشقق التي شيّدت بفضل التمويلات الحكومية. يمكن لكل بناية أن تجمع ما بين ١٠٠ و٥٠٠ عائلة وهو ما يعادل حجم جماعة قروية إلى ثلاث جماعات. تم تزويد هذه المشاريع السكنية بالبنية التحتية الأساسية مثل مياه الحنفية والكهرباء والغاز والنفاذ إلى الطرقات وتصريف النفايات والتجهيزات الصحية بحيث تقترب جودة الحياة فيها من معدل مستوى المدن القروية. تسمى الحكومة المحلية مشروع إعادة الإسكان «التأسيس الجديد للريف» أو «الموازنة بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية» على أنه عرف لدى بعض الوسائط الإخبارية ب « القرى الفانية».

في الأثناء تشهد الأنشطة الفلاحية تحولا هي أيضا. منذ السنوات ١٩٨٠ أطلقت إصلاحات تفكيك المجمّعات «عقود الإنتاج العائلية» وتم إعادة توزيع حقوق الأرض استخداما ودخلا بالتساوي. نتيجة لذلك تلقت كل عائلة عددا من قطع الأرض ولكن كان من بينها على الدوام قطعة قريبة من المنزل العائلي. زاد الانتقال إلى الشقق من المسافة الفاصلة بين مناطق سكن الفلاحين والأراضي الفلاحية، وكان على العديد منهم أن يمشوا لساعة أو اثنتين بل وأحيانا لمدة أكثر طولا للوصول إلى حقولهم. في ظل هذه الظروف دعت الحكومة المحلية الشركات الحضرية إلى الاستثمار في الريف مسوّغة مناطق شاسعة من الأراضي الفلاحية لإقامة زراعات تجارية ذات قيمة مضافة عالية. في شنغدو يراوح ثمن تسويغ الأرض ما بين ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ يوان حسب الحالات وهو ما يعادل تقريبا قيمة ما يحصّله الفلاحون سنويا من إنتاجاتهم، وعليه وعندما انتقل الفلاحون إلى المشاريع الإسكانية الجديدة استحوذت الشركات الحضرية على أراضيهم وتحولت الفلاحة العائلية التقليدية إلى فلاحة تؤمّنها الشركات.

غيرت حياة الشقق تغييرا كليا النشاطات الإنتاجية للفلاحين وأسلوب حياتهم. فمن جهة وما دام الفلاحون من دون فضاءات تؤمن لهم زراعة الخضراوات والغلال أو تربية الحيوانات مثل الخنزير والدجاج لم يبق لهم من دخل أراضيهم إلا ثمن إيجارها. ومن جهة

>>

أخرى يتوجب على الفلاحين أن يدفعوا مقابلا لضروريات عيشهم مثل الطعام والماء والغاز إلخ... استنادا إلى التحقيق الذي أجريناه في شنغدو ارتفعت تكاليف عيش الفلاحين في الشقق بما معدله ٣٠ بالمائة. ولا يمس التبدل الحاسم العلاقات الإنتاجية فحسب بل وكذلك العلاقات الاجتماعية القروية والحوكمة تبعا لتغيير أنماط الإقامة ودمج القرى. لا يزال المدى الأبعد لآثار الإصلاحات غير واضح حتى الآن ولكن يمكن الاستدلال عليها في سياق التحضر السريع الذي يطرأ على الصين الآن.

يتعايش نوعان من الملكية في نظام الأراضي الصيني: الملكية الجماعية للأراضي الريفية وملكية الدولة للأراضي الحضرية. إذا كانت المدن في حاجة إلى الأراضي الفلاحية للنمو الحضري والإعمار فإن عليها أوّلا أن تحوّل الملكية الجماعية للأراضي الريفية إلى ملكية الدولة. تسمّى هذه السيرورة «مصادرة الاراضي» (تودي زهانغيونغ) ولا تتمتع بحق المصادرة وبيع الأرض إلا الحكومات المحلية.

يمكن للحكومات المحلية أن تغنم مداخيل عالية من «رسوم تحويل الأراضي» (تودي شورانغجين) وذلك من خلال انتزاع الأراضي الفلاحية وبيعها إلى مطوّري خدمات حضريين. سنة ٢٠١٣ كانت مقادير رسوم تحويل الأراضي على المستوى الوطني في حدود ٤,١٢ تريليون يوان وهو ما يعادل ٥٠ بالمائة من المداخيل الضريبية للحكومات المحلية. في الأثناء وباعتبار تمتع الحكومات المحلية بحقّ الاحتفاظ بالقدر الغالب من عائدات الضريبة على الإعمار الحضري بعد إصلاح التقاسم الضريبي سنة ١٩٩٤ فإن لها دافعا قويا للمنافسة فيه. ويمثل هذا الجزء من العائدات الضريبية مجموعا إلى تكاليف تحويل الأراضي أساس ما يسمّى ب»النظام المحلي للضريبة على الأرض» (تودي كايزهينغ).

في ما عدى استعمال رأس مال غير حكومي للتنمية الحضرية والإعمار فإن على الحكومة المحلية كذلك أن تستثمر في البنية التحتية البلدية العمومية وهو ما يتجاوز بكثير طاقاتها المالية. استنادا إلى القانون يمنع على الحكومات المحلية الاقتراض لإنجاز الإعمار الحضري، كما لا يمكن للوكالات الحكومية أن تحصل على قروض من المؤسسات المالية مباشرة ولا أن تتقدم بوصفها ضامنا للاقتراض. على أنّها في المستوى العملي دائمة الاستعمال للتمويلات الحكومية بوصفها رؤوس أموال مخصصة لتأسيس شركات على ملكية الدّولة مثل شركات الاستثمار في التنمية الحضرية وشركات النقل الحضري والإنشاءات المائية ومراكز الرّصيد العقاري وما شابه ذلك. تدار هذه الشركات على الدّوام من قبل اللجنة الإدارية لممتلكات الدولة وهي جزء من إدارة الحكومة المحلية أو حكومة المحافظة. المهمة الرئيسة لهذه الشركات هي الحصول على قروض بنكية للإعمار الحضري من خلال رهن أراضي الدولة التي تم تحويلها إلى أراضي بناء لفائدة البنوك. لأغلب محافظات الصين ومدنها الآن مثل هذه الشركات المعروفة ب»منصات التمويل المحلي» وهي تحصل على الدوام على قروض تعادل ٧٠ بالمائة من القيمة المالية للأرض المرهونة لتستخدم في البنية التحتية الحضرية وإنشاء الأملاك العمومية. استنادا إلى التحقيق الذي أجرته الحكومة المركزية كان على الحكومات المحلية دين بقيمة ١٧,٩ تريليون يوان في منتهى جوان ٢٠١٣، وكانت أغلب القروض تعود لمنصات التمويل.

على أساس التحليل السابق نجد في ما وراء التوسع الحضري في الصين آلية تصرّف في الأرض والضرائب والتمويل فائقة القوة. يمكن أولا للحكومة المحلية أن تحصل على أرض تعود ملكيتها للدولة من خلال مصادرات الأراضي من أجل التنمية الحضرية وكذا عائدات من بيع الأراضي. كما يمكن للحكومة المحلية ثانيا، وفي ظل عمليات منصة التمويل المحلي، أن تستخدم الأرض رهنا للحصول على قروض بنكية لفائدة الإعمار الحضري. بعث هذا التعاضد بين الأرض والمال مدنا سريعة التغير والنماء ظهرت من خلال سيرورات مختلفة تماما عن التحضر التقليدي الذي كان يعتمد على الصناعة وعلى التكثف السكاني.

مفتاح منوال التحضر الجديد هو امتلاك قدر كاف من الأرض العائدة ملكيتها للدولة للرهن والتنمية. على أن الحكومة المركزية في دفاعها عن حماية الأراضي الصالحة للزراعة تراقب بحزم مقدار الأراضي الزراعية التي يمكن للحكومة المحلية أن تستصدرها. انبثق إصلاح شنغدو من فعل قوى متضاربة: سيطرة حازمة على مصادرة الأراضي من جهة وطلب قوي على الأرض من أجل تعزيز التحضر.

في الصين الريفية لا تنتمي أرض السكن (زهايجيدي)، أي الأرض التي تقام عليها المنازل، إلى الأرض الصالحة للزراعة وبسبب نمط السكن التقليدي ذي الفناء كانت في العادة منازل الفلاحين واسعة. واحد من أهم دوافع مشروع شنغدو لنقل الفلاحين إلى الشقق هو «إنتاج» أرض من اجل التحضر وبمجرد انتقالهم يمكن لأراضي سكنهم أن تصير بعد الطلب أرضا صالحة للزراعة. بهذه الطريقة يمكن للحكومة المحلية أن تستخدم «تزايد» الأرض الصالحة للزراعة للحصول على الأرض الضرورية لتوسّع المدينة. على سبيل المثال، بعد أن انتقل الفلاحون إلى الشقق، طالبت قرية بأرض ذات ١٠٠ منزل بفنائه وحولتها إلى أرض صالحة للزراعة. بمثل هذا يمكن للمدن أن تمتلك أرض ذات مساحة مساوية أينما احتاجتها للتنمية الحضرية، في حين يظل مقدار الأرض الصالحة للزراعة الجملي من دون تغيير.

على العموم إذا، يمثل التغير في أنماط سكن الفلاحين من المنازل المتناثرة إلى عمارات الشقق المتلاصقة المنبع الأخير لإيجاد الأرض ورأس المال لتحضير الريف في الصين. لو لم يتخل الفلاحون عن مساكنهم لما كان ثمة أرض صالحة للزراعة تصادرها الحكومة ولا أرض ترهن للبنوك ولكانت سرعة التحضر أكثر بطؤا بكثير. حاليا تقلد تجربة شنغدو في العديد من مناطق الصين وهو ما نتج عنه توسع عمراني سريع في المناطق الريفية.

>اغتصاب الأراضي والفساد

بقلم يونغهونغ زهانغ (Yonghong Zhang)، جامعة صن يات صن، غواندونغ، الصين

قرويون يعلقون شعارات ضد الفساد المحلي فى شنتشن.

على امتداد سيرورة التحضر غير المسبوقة في الصين وباستمرار مصادرة الأراضي الجماعية لفائدة الإعمار الحضري صار التصرف في تمويلات الأراضي الجماعية وتوزيعها في قلب التناقضات والنزاعات الاجتماعية. في بداية السنوات ١٩٩٠ كانت تحضير المناطق الساحلية الجنوبية الشرقية أكثر سرعة من تحضير المناطق الأخرى في الصين. في ظل قيادة الحكومة المحلية حوّلت القرى المحيطة بالمدن تدريجيا رصيد أراضي الفلاحين الجماعية إلى سندات وأسندتها إلى قرويين. من دون إحداث تغيير في النظام الكلي للملكية الجماعية للأرض الفلاحية أسس هؤلاء القرويين «شركات أسهم جماعاتية» وصاروا مالكي أسهم في الأراضي الجماعية وتمتعوا بالأرباح التي أنتجتها.

كانت شركة الأسهم الجماعاتية محاولة من الحكومات المحلية لأقلمة المجتمع الريفي للتحضير من دون إحداث تغيير جذري في ميزان القوى القائم والموروث عن حقبة الكومونة الشعبية. كان أعضاء مجلس الشركة ينتخبون من مالكي الأسهم القرويين ولكن النتيجة كانت إلى حد كبير واقعة تحت تأثير الحكومة المحلية والعائلات القروية. في أغلب الحالات يصير سكرتير فرع الحزب «طبيعيا» رئيسا للمجلس محتكرا السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت الشركة الجماعاتية تضمن الربط بين الحكومة

>>

المحلية والقرى المحيطة بحيث صارت أداة للحكومة في معالجة تحديات التحضير الجديدة. لم تقتصر الشركة على التصرف في الرصيد الجماعي مثلا بل افتكت من الحكومة مسؤولية البنية التحتية للقرية والسلامة العمومية ورعاية الجماعة والحماية البيئية.

على الرغم من كون لجنة القرية والشركة الجماعاتية منظمات قاعدية مستقلة مبدئيا، فإن تأثير الحكومة المحلية والعائلات القروية كثيرا ما يغلب على الحقوق الديمقراطية المستقلة للقرويين. تكون النتيجة تآمرا بين رئيس المجلس (وهو سكرتير الحزب في القرية كذلك) والحكومة المحلية لإيجاد تجانس بين المطالب الجماعية حول الأرض والسيطرة على الرصيد الجماعي.

في السنوات الأخيرة وبفضل التصاعد المتزايد في قيمة الأرض أثرى رئيس المجلس أو سكرتير الحزب من بيع الأراضي المنتزعة أو تسويغها وقد أدى ذلك إلى اندلاع احتجاجات قروية. فمنذ ربيع ٢٠١٢، كانت كل القرى الواقعة تحت التراتيب القانونية لحكومات غوانزهو وشينزهان البلدية (محافظة غواندونغ) تقريبا، والتي درسها المعهد البحثي الذي أشتغل به، مدفوعة بالأحداث الخطيرة التي شهدتها ووكان، تشهد اندلاع العنف الجماعي المتولد عن النزاعات حول الأرض. ففي حالة بلدية غوانغزهو مثلا وعلى أثر العديد من السنوات من الاحتجاج ربح القرويون في الأخير قضيتهم ضد قادة شركة الأسهم وأمضى المجلس المنتخب حديثا اتفاقا جديدا حول الملكية الجماعية بغنم يقدّر ب١٠٠ مليون يبوان (١٦ مليون دولار أمريكي).

على خلاف النزاعات الشغلية تتضمن النضالات ضد انتزاع الأراضي والفساد حماية المصالح الاقتصادية الشخصية للقرويين وكذا رهانات جدية إزاء شرعية الحكومة المحلية. بفضل العلاقات المعقدة التي تبنيها المناويل التقليدية للعائلة والجماعة وديمومتهما المتعاقبة على مر الاجيال في القرى، تنزع النضالات من أجل الأرض إلى الاستدامة وترفع تحديا جديا إزاء الاستقرار الاجتماعي للنظام. بل، وبسبب عدم الحسم في الاحتجاجات القروية، ستكون إعادات توزيع الأرض والتنمية الحضرية عرضة للتوقف الدائم. وعلى ذلك بدأت الحكومات المحلية في اتخاذ إجراءات صارمة للتحقيق في الفساد ومعاقبته. وبالفعل فقد كان أربعة من كوادر الحزب القرويين في بلدية غوانغزهو عرضة للعقاب على ما ارتكبوه من أعمال غير قانونية.

في ظل النظام التسلطي الصيني تمثل الألاعيب الإجرائية (مثل الانتخابات القروية والتقاضي) أدوات حقيقية للحسم في الاحتجاج. على أساس إدراك الحكومات المحلية للكيفية التي بها عالجت حكومة المقاطعة احتجاجات ووكان تعاملت مع النزاعات المتعلقة بانتزاعات الأراضي من خلال التحقيق حول القيادة القروية المشبوهة وعبر انتخاب قيادات جديدة. في الآن ذاته لا تزال الانتخابات في أغلب القرى غير حامية لحقوق ملكية القرويين ولكنها بدلا عن ذلك صارت أداة بين أيدي قادة الشركات الجماعاتية لسوء استخدام السلطة والبحث عن الغنم الشخصي. لذلك ينظر القرويون بارتياب إلى الانتخابات وهم لا يعتبرونها حقا للمواطنين غير قابل للتصرف بل ما يشبه الأداة التي تقع بين أيديهم لحماية مصالحهم الشخصية ومثلما قالوا لنا خلال عملنا الميداني يجعل كل من يفوز بالانتخابات منها أداة للتعاظم الشخصي.

يجرف نظام الحوكمة القروي القائم كما هو على الملكية الجماعية للأرض بحدة الاستقلال الذاتي القروي. بالتوازي مع تقدم التحضير يفترض في الحكومة أن تكون مسؤولة عن تأمين حاجات الناس وأن تؤمّن ذات الحقوق المدنية للقرويين وللمقيمين في الحواضر. إلى حد الآن تعيش التفاعلات بين الدولة والقرويين تغيرا مستمرا باعتبار استكشاف كلا الطرفين لأنماط جديدة من الحوكمة المحلية. ولكن، وعلى الرغم من كل التجارب، سيكون القرويون لا محالة عرضة للخسران في سيرورة التحضر هذه ما لم يتغير نظام ملكية الأرض الراهن.

>تحدي الاحتجاجات:

حالة سد الأنهر الثلاثة

بقلم بينغ كسينغ، الجامعة الصينية للعلوم السياسية والقانون، بيجين، الصين

متظاهر من مقاطعة يونيانغ يحكي قصة الحتجاج بقيادة هي كيشانغ

في المجتمع الصيني المعاصر، عندما يندلع النزاع بين المسؤولين الرسميين والناس العاديين توجد أمام هؤلاء أربع سبل كبرى للسعي إلى علاج: التحرك الجماعي، العرائض الجماعية، المقاومة على عين الموقع والانتفاض الجماعي، وباعتبار الجمع بين العريضة الجماعية والمقاومة على الموقع الشكل الأكثر اعتيادية. سوف أحلل المعالجة القانونية التي اتبعها مهجرو سد الأنهر الثلاثة في التحرك التسووي القضائي الجماعي الذي عرف تحت اسم «قضية كيشانغ».

تمت إعادة توطين ٨٤٦٢٠٠ شخصا في منطقة حوض الأنهر الثلاثة كان من بينهم ٣٦١٥٠٠ من أصول ريفية. صاغت مجموعة من الفلاحين القرويين من محافظة يوان يانغ منذ ١٩٩٧ من بلدية شونغكينغ عريضة جماعية، وهي عريضة السيد هي كيشانغ ممثل المدعين، التي مرت بأربع مراحل.

من عريضة العشرة آلاف شخص إلى البدء بالعريضة الجماعية: من تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٧ إلى آذار مارس ٢٠٠٠.

في تموز/جويلية ١٩٩٧، بدأت حكومة محافظة يوان يانغ مشروعا تجريبيا يهم الساكنة المهجرة. وعندما أعلنت الحكومة المحلية مقادير التعويض المتدنية تسببت

>>

لهم بالكثير من الإزعاج فقرر فلاحو المنطقة بعث رسائل مباشرة إلى الحكومة المركزية.

حملت العريضة التي أمضاها ١٠٠٠٠ شخص كبار المسؤولين والكوادر من شونغكينغ والحكومة المركزية على إرسال مجموعة عمل مشتركة إلى محافظة يوان يانغ. ولكن أعضاءها اختتموا تحقيقاتهم بإنكار وجود «تعويضات غير مجزية للمهجرين» بل اعتبروا الأمر مجرد سوء فهم من قبل ممثلي الساكنة المهجرة الذين كانوا قد أخطأوا كذلك بتجاوزهم لرئيس القيادة المحلية. كان هي كيشانغ وبقية الممثلين غير راضين بهذه النتيجة طوال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠ وهو ما جعلهم يبعثون بالعديد من الرسائل إلى بيجين ويدفعون تكاليف زيارتي اعتراض إليها والعديد من الزيارات الأخرى إلى شونغكينغ ولكن لا أحد من هؤلاء أرسل لهم جوابا.

العريضة الجماعية وتصاعد التجنيد المحلي: من آذار مارس ٢٠٠٠ إلى آذار مارس ٢٠٠١: في أيار ماي ١٩٩٩ قرر مجلس الدولة تغيير سياسة إعادة التوطين بحيث لا يوطّن الفلاحون القرويون في الجوار المحلي بل في أماكن بعيدة وهو ما تسبب في موجة أخرى من المعارضة من قبل الساكنة المهجرة من يوان يانغ. جمع هؤلاء تحت قيادة هي كيشانغ العديد من الاستراتيجيات: مواجهة الموظفين المحليين وجها لوجه ومحاججتهم، تطوير تنظمهم، الاطلاع على سياسات إعادة التوطين ونشر المعلومات حولها، تصعيد كثافة العرائض عبر الرسائل والزيارات إلى بيجين والتواصل مع وسائط الإعلام الأجنبية.

مواجهة عدوانية السجن من آذار مارس ٢٠٠١ إلى آذار مارس ٢٠٠٤: في آذار مارس ٢٠٠١ انتقل هي كيشانغ وممثلين آخرين في رحلة أخرى إلى بيجين لتقديم عريضة وهناك أوقفتهم حكومة شونغكينغ. لاحقا أعلنت محكمة الشعب في محافظة يوان يانغ أن «منظمة الاستقصاء حول إعادة التوطين» تتحدى مخطط إعادة التوطين الحكومي وحكمت على هي كيشانغ بثلاث سنوات سجنا وعلى الممثلين الآخرين بسنتين بتهمة «التجمهر المناهض للسلم». كانت تلك هي المرة الأولى التي يحكم فيها على ممضي عريضة الأنهر الثلاثة بالسجن وصار مصير فلاحي يوان يانغ القرويين موضوع انشغال دولي.

معركة لا نهاية لها: من آذار مارس ٢٠٠٤ إلى حد الآن: في ١١ آذار مارس ٢٠٠٤ أطلق سراح هي كيشانغ على أثر العديد من الأحكام القضائية وعلى الرغم من تعرضه لتعذيب جسدي حاد في السجن وكسر ساقيه واعوجاج يديه ومصادرة أملاكه في آب أوت ٢٠٠٢ فإن روحه النضالية لا تزال متقدة. على أثر إطلاق سراحه رفض التعاون مع الحكومة المحلية وأصر على جمع المعلومات حول الساكنة المهجرة. كان قد دخل معركة غير ذات نهاية.

ما نراه في قضية هي كيشانغ هو نوع من البراغماتية في اختيار الاستراتيجية الاحتجاجية راوحت بين المعالجات القضائية وغير القضائية وحتى استخدامهما بالتوازي. من زاوية نظر المهجرين لا يتسم الفارق بين حكم القانون وحكم الناس باعتبار عال، المهم هو مدى عملية الاستراتيجية في إنجاح الحل المخصوص للمخاصمة. التجأوا إلى المحكمة لا لاعتقادهم في عدالة القانون وكتبوا العرائض لا لاعتقادهم في نزاهة كبار المسؤولين. لقد تبنوا التقاضي والعريضة بوصفهما معا مقاربة متحايلة تتجه في نفس اتجاه ما يقترفه الماسكون بالحكم من تحايل في ممارستهم للحوكمة.

> يان شيبانزكي،

تشييد جسر هش

بقلم أدام مولر (Adam Müller) كاميل ليينسكي (Kamil Lipiński) ميخولاي ميرزيوسكي (Mikołaj Mierzejewski) كرستوف غوبانسكي (Krzysztof Gubański) كارولينا ميخلاويسكا (Karolina Mikołajewska)، مخبر علم الاجتماع العمومي، جامعة وارسو

كان يان شيبانسكي ((Jan Szczepański) ١٩١٣-٢٠٠٤) عالم الاجتماع البولوني الذي رأس ج د ع اج من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ أول شخص من الكتلة الشرقية يحتل هذا الموقع. ظهرت مؤلفاته في العديد من الطبعات في بولونيا كما كانت أعمدته الصحفية تحظي بالتقدير العالي والمناقشة الواسعة. لم يكن لا مبال تجاه القضايا العمومية وشارك بنشاط في الحياة السياسية حيث كان عضوا في برلمان الجمهورية الشعبية البولونية (١٩٥٧-١٩٧٢،١٩٦١-١٩٨٥) وعضوا في مجلس الدولة (١٩٧٧-١٩٨٢). في منتهى السنوات ١٩٦٠ واجه على رأس ج د ع اج تحددين اثنين أولها الحوار بين الشرق والغرب وكذا مع الجنوب الكوني ذاك الذي أدى إلى تنظيم مؤتمر ج د ع اج في أوروبا الشرقية (فارنا، بلغاريا). أما التحدي الثاني، واستنادا إلى مذكراته فهو مكابدته عبء أعمال ورقية مملة عند محاولته مباشرة أبسط المسائل التنظيمية.

يان شيبانسكي في مزاج الحفلة

تمثلت خصوصية الوضعية السياسية البولونية في المنطقة الشيوعية مثلما أشار إلى ذلك فينيسيوس ناروجاك (Vinicius Narojek) في الشرعية المحدودة للدولة. فقد كان من المعلوم من جهة أن النظام الشيوعي يعتبر لدى أغلبية الساكنة وخاصة في الفترة الأولى قوة خارجية مفروضة من فوق من قبل الاتحاد السوفياتي وإذا على خلاف القيم الوطنية التقليدية. ومن جهة ثانية كان ينظر لممثلي السلطات أنفسهم في الكثير من الأحايين على أنهم شر لا بد منه يمكن القبول بهم ما داموا قادرين على النأي بأنفسهم عن حماتهم الشرقيين. كانت إحدى دعامات الشرعية مهارة الماسكين بالحكم وعملهم على مراوغة وضع العقيدة السوفياتية الأورتودوكسية موضع التنفيذ. كانت «الديمقراطية الشعبية»، وعلى الأخص زمن الأزمات (١٩٥٦،١٩٧٠،١٩٨٠) قوية وضعيفة في آن معا، مسيطرة ومغرية.

تبنت الأنتلجنسيا البولونية على نطاق

>>

واسع مواقف مختلفة تجاه هذه الوضعية مراوحة بين المعارضة الكاملة والمساهمات المخلصة والمتحمسة للنظام، واتخذ العديدون مواقع عسيرة وغير مريحة أخلاقيا. كان ذلك هو الموقع الذي يمكن أن نجد فيه يان شيبانسكي الذي ساهم بعد ١٩٥٦ في ابتداع خط سياسي جديد داخل الحزب الشيوعي فيما كان في نفس الوقت محافظا على منظوره لنقدي للعديد من الاستخدامات السيئة والتزييفات التي اقترفها النظام الشيوعي. بفضل جهود مثل هؤلاء الذين بنوا جسرا مهزوزا بين الحكم المطلق والنخب المثقفة صار بإمكان الإنتلجنسيا البولونية أن تنتقل إلى مستوى نوع من الاستقلالية النسبية. بتحملها لمسؤولية حد معين من حرية الحركة اضطلعت الإنتلجنسيا بدور مهم في خلق البنى المعارضة اللاحقة لحركة «تضامن». لم تكن أقسام علم الاجتماع في غالب الكتلة السوفياتية موجودة في الجامعة لأن معاهد الماركسية اللينينية كانت تحتكر تأويل الحياة الاجتماعية. من هذا المنظور يعتبر انبعاث العلوم الاجتماعية في بولونيا عقب موت ستالين غير معهود في الكتلة السوفياتية واهبا الحياة لعلماء اجتماع بولونيين كانوا في الآن ذاته مثقفين ذوي صيت واسع مثل يان شيبانسكي وماريا أوسواسكا (Maria Ossowska) ستانيسلاو أوسواسكي (Stanisław Ossowski) وزيغمونت باومن (Zygmunt Bauman) وماريا هيرزويتش (Maria Hirszowicz) وستيفان نواك (Stefan Nowak) وكلهم من الوجوه الشهيرة والمعهودة.

تلك كانت الوضعية الوحيدة التي كان بمقدور شيبانسكي أن ينحتها في مثل هذه الظروف العصيبة، وضعية عالم الاجتماع المستقل الناصح لحكومة تسلطية في مسائل التربية والسياسة الاجتماعية، وقد وفرت له الفرصة لممارسة علم الاجتماع العمومي في مثل تلك الفترة المكفهرة. لم يكن يعتبر نفسه آكاديميا منعزلا بل باحثا عالي الانشغال بالمشاكل الاجتماعية الجارية وعاملا على الدفع بحلول ممكنة. بفضل تأثير شيبانسكي في الحياة السياسية صار من الممكن للعديد من العلماء البولونيين المهمين السفر إلى خارج البلاد. كما ناضل من أجل إسناد ورق الطباعة للمؤسسات العمومية بحيث يتمكن علماء الاجتماع ومثقفون آخرون من نشر كتبهم، بل كان منخرطا حتى في الاحتجاجات الشعبية وهو ما كان نادرا في الحقبة الستالينية ويتطلب شجاعة كبيرة. وقد كان سنة ١٩٥٤ على سبيل المثال واحدا من ٣٤ مثقفا أمضوا على رسالة تحتج على الرقابة على الرغم من سحبه لمساندته لها بعد الإيقافات الأولى.

كان صحفيا وكاتب عمود مقروءا على نطاق واسع وقد منحته وضعيته السياسية إمكانية النقد المحدود للسلطة كما منحه الجمهور الذي كانت تصله كتاباته الشعبية تأثيرا في عقول جيل كامل من البولونيين وفي مواقفهم. بهذه الطريقة أدرج البعض من مفاهيم علم الاجتماع الأساسية في الخطاب العمومي وأوجد فضاء للقليل من الجدل العمومي في حقبة كانت فيها حرية التعبير هشة. ولكن هذا الأسلوب في ممارسة علم الاجتماع أثبت أن شيبانسكي اليوم، عشرا من السنين بعد موته، غير منسي بالمرة في بولونيا، وعلى الرغم من المئات من منشوراته التي تركز على مشاكل راهنة لم يترك نظرية غير مواتية لزمانها أو مدرسة انطباعية للفكر.

بمناسبة الذكرى المائة لميلاده نظمت جملة من المناسبات والمؤتمرات من قبل الآكاديمية البولونية والجمعية البولونية لعلم الاجتماع ولكن اسمه لا يرن في آذان طلبة العلوم الاجتماعية الحاليين. كانت حياة شيبانسكي نضالا دائما من أجل الدفع بمصير الشعب ومحاولة لتحقيق الوعد ب»اشتراكية ذات وجه إنساني». وتبين أفعاله المتزنة أن فضاء لعلم الاجتماع ممكن الوجود حتى في ذل نظام على غاية من اللاديمقراطية. على أن مثل هذه الإمكانية ذات ثمن هو الانحسار في سلسلة من الألاعيب الداخلية والاضطرار إلى مساومات غير مريحة.

> استحواذ نيوليبرالي جديد
على التعليم العالي البولوني

بقلم داريوش يميانياك (Dariusz Jemielniak) وكارولينا ميكوالايفسكا (Karolina Mikołajewska)، جامعة كوزمينسكي، وارسو، بولونيا

الطلاب والأساتذة في تجمع الافتتاح الجديد للجامعة (NOU)، وهي منظمة غير حكومية تأسست

ليست هذه هي المرة الأولى التي تزيّن حالة الآكاديميا البولونية المعاصرة صفحات حوار كوني. في العدد الثاني من السلسلة الرابعة من المجلّة أشار أعضاء مخبر علم الاجتماع العمومي إلى الإصلاحات النيوليبرالية للجامعات البولونية[١٣]. على امتداد السنوات السبع الأخيرة شهد نظام التعليم العالي البولوني تغيرات هامة على أسس العمل على مواءمة الآكاديميا البولونية للمعايير الدولية. ولئن كانت القضية نبيلة في ظاهرها وجالبة للمؤازرة عامة فإن النتائج الفعلية جلبت آثارا متضاربة بحيث صارت الوضعية أسوأ لا أفضل.

من المفيد من أجل فهم الوضع الفاجع للآكاديميا البولونية أن نصف البعض من العناصر المفتاحية في التغير البنيوي الذي نعتبره على درجة عليا من الإشكالية. يبدو ذلك مناسب التوقيت بوجه خاص على اعتبار وجود وزيرة جديدة للتعليم العالي هي لينا كولارسكا بوبينسكا (Lena Kolarska-Bobińska)، أستاذة علم الاجتماع والعضو السابق في البرلمان الأوروبي، والتي تؤكد على أنها ستتابع سياسة سلفها.

لا يبلغ تمويل المجالات الآكاديمية إلى ٠,٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي وهو ما يضع بولونيا على درجة متدنية جدا في ترتيب بلدان الاتحاد الأوروبي. ويتوجب علينا كذلك أن نؤكّد على أن بولونيا وعلى الرغم من نجاحها في النفاذ إلى تمويلات البحث المتأتية من الاتحاد الأوروبي فإنها نادرا ما تتقدم لها وأندر منه توفيقها في ذلك. تعني التغيرات الأخيرة أن موارد عمومية أكثر تصرف لفائدة وكالات الضمان التي أسست حديثا مثل المركز الوطني للعلوم (م و ع) بدلا من إرسالها مباشرة إلى المؤسسات الآكاديمية. على أن نظام المنح على المستوى الوطني والذي يدعي رسميا أنه يدفع

[١٣] Mierzejewski M., Mikołajewska K., Rozenbaum J., "One or Many Sociologies? A Polish Dialogue," Global Dialogue 2:4, May 2012

بمعايير الاستحقاق والمهنية يعزز الفوارق بين الجهات، ذلك أن أغلب المنح تصرف للباحثين في منطقة مازوفيا وتهمين عليها وارسو، العاصمة.

تتعزز اللاّمساواة من خلال تنظيم المنافسة حول تمويل بحوث الدكتورا ذلك أن ٢٠ بالمائة من التقييم الكلي لمشروع البحث مرتهن بإنجازات المشرف عليه وهو ما يهب سبقا هائلا لمن ينتمون إلى المراكز الآكاديمية بمعية الأساتذة الأكثر تميّزا؟ تتكثف المنافسة حول الموارد الشحيحة أكثر فأكثر لاحقا بتزايد أعداد المترشحين للدكتورا الذي تضاعف خمسة عشر مرة خلال الأعوام العشرين الأخيرة فيما لم تبلغ زيادة نسبة إتمام الإنجاز في نفس الفترة إلا الضعف[١٤]. يحدث ذلك بسبب تدني عدد المترشحين للدكتورا الذين يحصلون على منح دراسية في الوقت الذي تم تفكيك نظام المساعدة على البحث والتدريس في الأغلبية الساحقة من الجامعات بحيث تحوّل الخريجون إلى طبقة هشة جديدة من «آكاديميي الاستعمال الوحيد» [١٥]. لهذه السيرورة علاقة وطيدة بالتغيرات الديمغرافية التي شهدتها بولونيا والتي كان لها وقع شديد على الظروف البنيوية للآكاديميا. حصة المتسربين من المؤهلين للدخول إلى الجامعة تزايدت من ٩,٨ بالمائة على أعتاب التحول ما بعد الاشتراكي إلى ما يقارب ٥٠ بالمائة وهي من أرفع النسب في العالم. في نفس الوقت كان تمويل المؤسسات الآكاديمية مرتبطا بعدد الطلبة مع قدر ضئيل مخصص للبحث (منح ذات أمد قصير لا تمكّن من شغل أطول مدة). وعلى اعتبار مواجهة بولونيا لأزمة ديمغرافية بما يستتبعه ذلك من تدني عدد الطلاب تواجه الجامعات مشاكل مالية ضربت على الأخص الاقسام التي تشهد مصاعب في انتداب الطلبة.

وقد جلب القرار الاخير القاضي بغلق برنامج الفلسفة في بياليستوك في شمال شرق بولونيا واستبداله بكلية للعلوم العرفانية يبدو أنها ستجلب عددا أكثر من الطلبة، الكثير من الاهتمام. على امتداد كل بولونيا تواجه معاهد الفلسفة ذات التمويل العمومي (مثلها مثل أقسام أخرى للعلوم الإنسانية) مصاعب مخصوصة بعد إدراج الدفع مقابل تلقي دروس التخصصات الثانوية، وهو حال الإنسانيات كما يتم اختيارها على الدوام، بحيث يكون على الطالب المترفه أن يتخلى عنها.

في نفس الوقت قليلا ما تحافظ الجهود من أجل الرفع من جودة البحث على ديمومتها فقد أدرجت وزارة العلوم نظام تقييم للبحث اعتمدت فيه على ترتيب للمجلات يعتمد أغلبها على شركات مملوكة للخواص ومشبوهة منهجيا يسمى «تقرير استشهادات المجلات» (ت ا م) المعتمد لدى ثمبسون روترز (Thomson Reuters). وعلى الرغم من معقولية الترتيب الذي يعتمد ت ا م فإن استنساخه البولوني يحرّف الاستحقاق الآكاديمي حيث يتم اختيار المجلات التي لا تندرج ف ت ا م بطريقة غير شفافة ويتم الاستغناء عن العديد من مؤشرات الجودة ويسعى الترتيب إلى بلوغ المستحيل حيث يقارن الأداء في مجالات مختلفة اختلاف البيولوجيا عن علم الاجتماع والدراسات الكلاسيكية وصولا إلى القانون والطبّ. تعامل كل أنواع المنشورات الأخرى وكأنها متدنية بالنسبة إلى المعايير ومن دون التمييز بينها بحيث تكون دراسة حالة صادرة ضمن منشورات جامعة أكسفورد ذات قيمة مساوية لأي كتاب يصدر عن دار نشر تافهة بمجرد أنه مكتوب بالإنقليزية. آثار مثل هذه السياسة وعلى الخصوص بالنسبة إلى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية كارثية ومتجاهلة.

تنقاد العديد من الإصلاحات، بما في ذلك هذا القفص الحديدي الذي يغلف تقييم الإنتاج الآكاديمي بالحاجة إلى الرقابة أكثر من الجودة، ذلك أن كل الكليات مطالبة الآن مثلا بصياغة مخططات مفصلة عن المقررات المقيّمة حسب النظام الوطني لقيس آثار التدريس. ويهدف التصاعد الواضح للبيروقراطية إلى تغطية ما تقوم به الكلية بدلا من التأكد ما إذا كان ما تقوم به مناسب.

نتج عن الخطاب النيوليبرالي حول الجودة في الآكاديميا مديح للبحوث التطبيقية وازدراء للحقول التي لا تجلب فوائد مباشرة (مثل الفلسفة وعلم الاجتماع). ولكن حتى مفهوم الجودة هذا ليس مناسبا كليا حيث لا يمكن للجامعات غير العمومية البولونية التي تأسست بعد ١٩٨٩ وتدار على أنها مؤسسات غير ربحية أن تتلقى تمويلا حكوميا للدروس التي تؤمنها حتى وإن كانت جودة التدريس والبحوث فيها أ:ثر كلفة مما هو في الجامعات والأقسام العمومية. ويدل كل ذلك على أن الإصلاحات لا تهدف إلى تجويد التعليم العالي بل صممت من أجل سلب الآكاديميين سلطتهم.

وضع الآكاديميا البولونية خطير ولكنه ليس فريدا إذ تواجه الجامعات على امتداد العالم تحديات ومآزق مماثلة. وما لم تضع الجماعة الآكاديمية عامة والعلماء الاجتماعيين على وجه الخصوص مقترحات ملموسة وبناءة من أجل بدائل لتنظيم التعليم العالي تتجه إلى معالجة انشغالات المصلحين ولكن مع تفادي الآثار الكوارثية للتغييرات الجارية، يمكن للوضعية أن تزيد تأزما. والحقيقة

١٤ Michalak D., "Studia doktoranckie w Polsce – łatwo zacząć, trudniej skończyć," March 2013: http://noweotwarcie.wordpress.com/2013/03/11/studia-doktoranckie-w-polsce-latwo-zaczac-trudniej-skonczyc/

١٥ Editorial: "The disposable academic," The Economist, 2010, retrieved from http://www.economist.com/node/17723223

> رسالة مفتوحة حول إصلاح التعليم العالي

مقدمة إلى الجمعية البولونية لعلم الاجتماع من مخبر علم الاجتماع العمومي، جامعة وارسو والقسم النقدي جامعة جانجيوليان في كراكو، بولونيا

في أيلول سبتمبر ٢٠١٣ التأم المؤتمر الخامس عشر للجمعية البولونية لعلم الاجتماع في تشيزين. وعلى أثر سلسلة من المناقشات الطلابية أصدر مخبر علم الاجتماع العمومي رسالة مفتوحة حول التحولات في التعليم العالي. تليت الرّسالة في المؤتمر ولاقت قبولا هائلا لدى قرائها. في كانون الثاني جانفي ٢٠١٤ التأمت ندوة بعنوان «علم الاجتماع وعلمائه في بولونيا المعاصرة» في وارسو لم يدع إليها إلا ممثل طلابي واحد. نعرض هنا رسالة تنطلق من تشخيص مشاكل الطلاب والحلول الممكنة لأزمة الجامعة. صاغ الرسالة كريستوف غوبانسكي (Krzysztof Gubański.)

طلاب بولنديين في مؤتمر علماء الاجتماع الشباب في كراكو يناقشون معضلات إصلاح التعليم العالي.

السيدات والسادة، الآكاديميون الأعزاء

نحن مجموعة من الطلاب المنشغلين بالقضايا المتصلة بالمجال الآكاديمي ولكننا لا نطالب بالحق في تمثيل صوت كل طلبة علم الاجتماع. على أننا، وبوصفنا ممثلين للمنظمات الطلابية في جامعة وارسو وجامعة جاجيلونيان في كراكو نود أن ننشر على العموم مناقشاتنا الحية حول التحولات المعاصرة في الآكاديميا ومن ثم أن نظهر أن الطلاب ليسوا لا مبالين كما يدّعي الاتهام الشائع. نظمنا سلسلة من الاجتماعات والندوات تتعلق بهذه القضايا

جلبت دعاية واسعة[١٦] وهو ما أظهر أن الطلاب راغبون في صوت خاص بهم بدلا من أن ينطق آخرون باسمهم. لقد لاحظنا بانشغال الكيفية التي بها تجاهل الجدل العمومي حول إصلاح التعليم العمومي صوت العلماء حيث أنكرت وزارة التعليم العالي التي تصرفت بوصفها حكما على العلماء حقهم في التصويت معاملة إياهم وكأنهم معارضون محافظون للتحولات التقدمية للتحديث. علاوة على ذلك ينظر إلى مقاومة الإصلاحات على أنها دفاع عن امتيازات تولدت عن نظام سقيم يتجسد في صورة الآكاديميا المعاصرة. في نفس الوقت يبرر مناصرو الإصلاح موقفهم بالادّعاء بأنه يقدّم مصالح الطلبة ويحررهم من نظام تعليمي متحجر. ولكن مصلحة الطلبة تظل شيئا خياليا على اعتبار عدم الاعتراف بجدارة حقيقية لصوتهم مطلقا. لا تعامل المنظمات الطلابية التي تسعى إلى التعالي عن الخصوصيات اليومية إلا بالتجاهل في أحسن الحالات وكثيرا ما تتهم بالافتقار إلى التفكير الموضوعي أو إلى التحلي بما يسمح لها بأن تعبّر عن مطالبها.

تركز المناقشات حول الإصلاح على ما يدّعى أنه تناقض لا انفصام له بين السوق والآكاديميا وهو ما يثير شكلين من المقاومة لدى العلماء. في الاستراتيجيا الأولى يدافع العلماء على موقعهم بحجج تخضع للسوق وهو ما يعني القبول بتحديد الوزارة للوضعية وهو التحديد الذي وضعه التصرف العمومي الجديد والإيديولوجيات النيولبرالية. تتمثل الاستراتيجية الثانية في الدفاع عن موقع محافظ وهو ما يعني الخضوع لجماعة مثالية التصور بما يصاحبها من النخبوية والاستقلالية المؤسسية. ولكن ما الذي تعنيه الاستقلالية هاهنا؟ إنها تعني الاستقلالية عن قوى السوق والدولة ولكن مثل هذه الاستقلالية مستحيلة. مثل هذا الدفاع يصب الماء في طاحونة الخطاب الوزاري الذي ينعت العلماء بالرجعيين الإقطاعيين.

بدلا من هذه الاتهامات والاتهامات المضادة المدعية «بالتزوير التربوي» نقترح رفعا متبادلا للحوار العمومي حول خصائص الجامعة الحديثة وحاجاتها. نقترح أن يعتبر التدريس الطلبة أول جمهور له وأن يعتبر نفسه حزاما ناقلا للمعرفة العلمية الاجتماعية إلى الجمهور الواسع. على النقيض من منطق الخدمة مزوّد- حريف الذي تقترحه الحكومة، لا يزال العلماء يتحكمون بالتنشئة المهنية ويجدر بهم أن يحددوا سيرورتها. نود من محاضرينا أن يشيروا في مواقفهم وفي تدريسهم إلى تنوع استخدامات المعرفة العلمية الاجتماعية وألا يقتصروا على التقليدية منها. يمكن أن يكون مثال ذلك تنمية الإنتاج الجماعي للمعرفة من خلال معركة مشتركة من أجل مشاركة متساوية في المناقشات حول التعليم العالي في بولونيا وأوروبا.

نحن نؤمن بأن الخريجين والطلاب المزاولين الذين يدعى أنهم المستفيدون الرئيسون من الإصلاحات لهم القدرة على تحدي التأويل الانتهازي للمقاومة الذي يقدمها على أنها «تشنجات رجعية تعتري الجامعة الإقطاعية». لم يتم إلى حد الآن وضع تلك القدرة موضع الفعل على الرغم من محاولاتنا الترفيع من درجة التزام الطلبة. يعود الأمر جزئيا إلى عدم امتلاك الطلبة معرفة كافية بالإصلاحات (وهو ما نسعى لتصحيحه) ولكن ثمة كذلك نقصا في المساندة والقيادة من قبل محاضريهم الذين يتقاسمون معهم يوميا الأنشطة والمشاكل المشتركة. إن إخلاء مجال المناقشة العمومية للخبراء الخارجيين يعني أن الباحثين والطلبة سواء بسواء يمنون بالخسارة، وعندما يخسر الآكاديميون تأثيرهم حتى على الظروف التي تسود الجامعة فإن الطلبة يكفون عن النظر إلى مهاراتهم بوصفها أدوات محتملة للتغيير الاجتماعي ويسقطون في حالة من عدم الاكتراث.

بدلا من التذرير الجاري للمحيط الآكاديمي والذي يعزز موقع الوزيرة الهيمني نحن ننادي بتحالف بين المحاضرين والطلبة المزاولين والخريجين. نحن نؤمن أن بإمكان جمعية علم الاجتماع البولونية أن تكون محركا لنشر المشاركة وتحمل مسؤولية مصير علم الاجتماع. هذه الرسالة عبارة عن دعوة للحوار وفاتحة للتعاون والفعل المشترك. وعليه ندعو أساتذتنا إلى أن يعترفوا بوجودنا في السعي الموحد نحو مصالحنا المشتركة.

[١٦] من أمثلة ذلك مؤتمر علماء الاجتماع الشبان الثالث «علم الاجتماع في المستقبل - نقاش بين ذوي الاهتمام» (كراكو، حزيران- يونيو ٢٠١٢)، مؤتمر علماء الاجتماع الشبان الرابع « مأزق الجماعة الطلابية في مواجهة التغيرات في التعليم العالي: مقاومة أم تأقلم (كراكو، حزيران- يونيو ٢٠١٣)، الماراطون النقدي الصيفي «وكالة الطلبة في النظام التعليمي» (رابكان حزيران- يونيو ٢٠١٣)

> فريق حوار كوني التركي

بدأنا رحلتنا مع الترجمة في العدد الثاني من السلسلة الرابعة من حوار كوني. في البداية كان من العسير العثور على أشخاص يرغبون في أن يكونوا جزءا من هذه المغامرة وتنظيمهم، ولكن فريق التحرير مستقر الآن إلى هذا الحد أو ذاك. نحن نعيش ونعمل في مدن مختلفة في تركيا، وعلى الرغم من المسافات الفاصلة بيننا جغرافيا ننحن نجتهد في أن نحافظ على عملنا حيا عبر الوسائط الرقمية. تلك هي القصة القصيرة لفريق حوار كوني التركي. تجدون أسفله ما يمكنكم من التعرف علينا بتفصيل أكبر.

د نيلاي شابوك كايا: تعمل حاليا أستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة أنقرة وهي مهتمة على الخصوص بقضايا الجندر وعلم اجتماع التنمية.

د. آيتول كاسابوغولو: تعمل حاليا أستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة أنقرة وهي مهتمة على الأخص بعلم اجتماع الكوارث، وعلم اجتماع الصحة والمرض ومناهج العلوم الاجتماعية ودراسة المشاكل الاجتماعية.

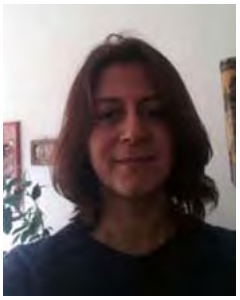

د. زحل يونكا أوداباس: تخرجت من جامعة أنقرة سنة ٢٠٠٠ وحصلت بعد ذلك على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة الشرق الأوسط التقنية. حصلت سنة ٢٠٠٩ على الدكتورا في علم الاجتماع من جامعة أنقرة برسالتها المعنونة التصرف في الكوارث والجندر. هي الآن أستاذة مشاركة في قسم علم الاجتماع في جامعة آتاتورك ومجالات اهتمامها هي علم اجتماع الصحة والمرض وعلم اجتماع الكوارث وقضايا الجندر.

د. غونور إيرتونغ: تخرجت من جامعة بيلكنت سنة ٢٠٠٣ بشهادة الباكالوريوس ومن جامعة أنقرة سنة ٢٠٠٥ بشهادة الماجستير في مجال الاقتصاد. حصلت سنة ٢٠١١ على شهادة الدكتورا في علم الاجتماع من جامعة أنقرة برسالتها المعنونة الثقة في النظام الصحي والعلاقة بين المريض والطبيب. عملت د. إيرتونغ في وزارة الصحة التركية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢ وهي تعمل الآن في وحدة الإحصائيات الاجتماعية والبحث والتنمية في المجلس العلمي التركي للتكنولوجيا والبحث. اهتماماتها العلمية تشمل الثقة في النظام الصحي والعنف الموجه ضد العاملين في القطاع الصحي ومؤخرا الأطفال ذوي الوضعيات الخطرة.

تخرجت زينب بايكال من قسم العلوم السياسية من جامعة بلجي بإسطمبول، وتحصلت على درجة الماجستير من قسم علم الاجتماع في جامعة الشرق الأوسط التقنية. حصلت رسالتها المعنونة بناء الهوية الأرمينية في تركيا: حالة يشيلكوي على جائزة جمعية العلوم الاجتماعية التركية سنة ٢٠١٣. هي الآن بصدد الإعداد لرسالة الدكتورا في جامعة الشرق الاوسط التقنية في أنقرة. تشتغل على الإثنية والهوية والدراسات الثقافية وعلم اجتماع الفن، وتهتم كذلك بالنقد المسرحي والدراماتورجيا وتواصل تلقي الدروس في قسم النقد المسرحي والدراماتورجيا في جامعة إسطمبول. انخرطت في فريق حوار كوني التركي منذ تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٢.

تخرجت جيزم غونر بشهادة في الاقتصاد من جامعة هاشتيب في أنقرة سنة ٢٠١٣. تخطط لإنجاز ماجستير في علم الاجتماع وهي مهتمة بمسائل العنف في تقاطعها مع الطبقة والإثنية. انضمت إلى فريق حوار كوني التركي منذ كانون الثاني جانفي ٢٠١٣ وهي تعمل الآن محررة داخلية في منشأة خاصة.